

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
عنوان المذكرة:

تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار المالي في
الجزائر 2000-2017

مذكرة مقدمة استكمالاً لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالبتين:

- بوجيت هاجر
- بوزربية نهلة

أعضاء لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الإسم واللقب
جامعة جيجل	رئيسا	حكيم عيان
جامعة جيجل	مشرفا ومقررا	د. شعوة الدراجي
جامعة جيجل	ممتحنا	منير لواج

السنة الجامعية: 2020/2019



شكرتكم

نتقدم بشكرنا الخالص إلى

اللّه عز وجل و احمده و اشكره على هذه الزعمة.

أستاذي المشرف الدكتور شعوة الدراجي، الذي رافقني طيلة مشواري الدراسي ،

كما اشكره كثيرا على تشجيعاته و تفهمه.

أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقسيم هذه الرسالة.

كل زملاء الدراسة و طاقم التدريس بجامعة جيجل.

إهداء

إلى التي لو جاز السجود لغير الله لسجدت لها، من علمتني ومانت الصعاب لأصل إلى ما أذا فيه،
إلى الشمعة التي أضاءت و هازالت تضيء دربي، إلى احن و ارق أم في الدنيا....أمي العزيزة
الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من كلفه الله بالصيبة و الوفاة.... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من احمل اسمه
بكل افتخار أرجو من الله أن يطيل في عمره أبي الغالي

إلى من ساندتني بدعائها و كلماتها الطيبة و المشجعة... جدتي رحمها الله

إلى الورود المتفتحة أنار الله دربهم...إلى إخوتي و اخواتي سدد الله خطاهم و انعم عليهم بالخير
يازيدة، هاجر، عبد الله.

إلى من كان عوناً لي.... الزوج الكريم سدد الله خطاه و انعم عليه بالخير

إلى من شاركتني مشواري الدراسي..... أختي و صديقتي هاجر

و في الختام اهديه لكل من يرى في العلم السبيل الوحيد للخروج من شبح الجهل و لميل نحو التقدير
و الازدهار

نهلة



إهداء

أهدي ثمرة جهدي و اجتهادي

إلى اعز ما املك في الوجود، إلى من سهرت على تربيته و كانت سر وجودي التي مهما فعلت
و قلت لن أوافيها حقها : أمي العزيزة الغالية الحنونة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من يعجز اللسان و يجهض القلم عن وصفه جميله وكان لي سراجا منيرا:

أبي العزيز رحمه الله.

إلى من لم يبخل علي بالدعاء يوما، جدتي أطال الله في عمرها و جدي رحمه الله.

إلى من عشت معهم و تقاسمنا احدى الأيام و أمرها إلى من هم ائمن و اجمل ما في هذه الدنيا
إخوتي عمار و زين الدين و حمزة و محمد، الى اخواتي حنان و نيبيراس

إلى أبناء أختي أيوب جسيمة أروي.

إلى أختي ورفيقة دربي ... في مشواري الدراسي نهلة.

إلى كل الأصدقاء الذين جمعني بهم الحياة الجامعية و الصداقة المتبادلة

إلى كل من يحبني من قلبي و لم يذكرهم لساني

هاجر



قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
قائمة الملاحق	-
المقدمة العامة	أ - و
الفصل الأول: الاطار العام للنفط وأسعار النفط	
تمهيد	8
المبحث الأول: عموميات عن الثروة النفطية	9
المطلب الأول: لمحة تاريخية	9
المطلب الثاني: ماهية النفط	10
الفرع الأول: تعريف النفط	10
الفرع الثاني: خصائص النفط	11
المطلب الثالث: أهمية النفط والتحديات التي يواجهها	11
الفرع الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الحديث	11
الفرع الثاني: التحديات التي تواجه النفط وسبل مواجهتها	13
المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط ومحدداتها	15
المطلب الأول: مفهوم أسعار النفط وأنواعها	15
الفرع الأول: تعريف سعر النفط	16
الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط	16
المطلب الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط	18
الفرع الأول: حجم الاحتياطي النفطي	18
الفرع الثاني: المنهج الحدي ومبدأ الندرة	19
الفرع الثالث: معدل النمو الاقتصادي	19
الفرع الرابع: العرض والطلب	19
الفرع الخامس: العوامل الاستراتيجية والسياسية	19

20	الفرع السادس: الموقع الجغرافي
20	الفرع السابع: الحروب والصراعات الإقليمية
21	المطلب الثالث: مراحل واليات تسعير النفط
22	الفرع الأول: مرحلة تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية
25	المبحث الثالث: الأزمات النفطية وتداعياتها
25	المطلب الأول: الأزمات النفطية العالمية
25	الفرع الأول: الأزمة النفطية 1973 و 1979
28	الفرع الثاني: الأزمة النفطية 1986
35	الفرع الثالث: الأزمة النفطية 2008 و 2014
42	المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الأزمات النفطية
42	الفرع الأول: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط
43	الفرع الثاني: الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط
45	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الاطار النظري للاستقرار المالي
47	تمهيد
48	المبحث الأول: عموميات حول الاستقرار المالي
48	المطلب الأول: النظرة التاريخية للاستقرار المالي
49	المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار المالي
49	الفرع الأول: تعريف الاستقرار المالي
50	الفرع الثاني: أهمية الاستقرار المالي
51	المطلب الثالث: محددات الاستقرار المالي
52	الفرع الأول: الدعامة الأولى مؤشرات الحيطة الكلية
53	الفرع الثاني: الدعامة الثانية الشروط الرقابية والقانونية
54	الفرع الثالث: الدعامة الثالثة الشروط المتعلقة بالسوق وبالبنية التحتية
54	المطلب الرابع: أسباب عدم الاستقرار المالي
54	الفرع الأول: سعر الفائدة أداة لعدم الاستقرار المالي
55	الفرع الثاني: مشكلات التكوين
57	الفرع الثالث: تزايد عدم اليقين
57	الفرع الرابع: مشاكل في القطاع المصرفي

58	المبحث الثاني: نظم ومناهج الإنذار المبكر
58	المطلب الأول: مفهوم نظم الإنذار المبكر
60	المطلب الثاني: نموذج المؤشرات القائمة واستخراج الإشارات
60	الفرع الأول: نموذج المؤشرات القائمة
60	الفرع الثاني: نموذج استخراج الإشارات
62	المطلب الثالث: نموذج بروبيت
63	المطلب الرابع: منهجية نماذج تعتمد على الانحدار اللوجستي
63	المبحث الثالث: مؤشرات الحيطة الكلية وقياس الاستقرار المالي
63	المطلب الأول: مفهوم مؤشرات الحيطة الكلية
64	الفرع الأول: مفهوم مؤشرات الحيطة الكلية
64	الفرع الثاني: أهمية مؤشرات الحيطة الكلية
65	الفرع الثالث: مكونات مؤشرات الحيطة الكلية
71	المطلب الثاني: مؤشر التنبؤ بالإفلاس
72	المطلب الثالث: اختبار الإجهاد المالي
73	الفرع الأول: مفهوم اختبار الإجهاد المالي
73	الفرع الثاني: أنواع اختبارات الإجهاد المالي
74	الفرع الثالث: التقنيات الأساسية لاختبارات الإجهاد المالي
74	الفرع الرابع: انتقادات اختبار الإجهاد المالي
75	المطلب الرابع: نظام التقييم
75	الفرع الأول: حوكمة البنوك
76	الفرع الثاني: إدارة المخاطر
76	الفرع الثالث: جودة الموجودات
76	الفرع الرابع: الرافعة المالية وإدارة رأس المال والسيولة
76	الفرع الخامس: الشفافية والربحية
78	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: انعكاسات تغيرات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر 2000 - 2017
80	تمهيد
81	المبحث الأول: مدخل عام للنفط في الجزائر

81	المطلب الأول: التطور التاريخي للنفط في الجزائر
81	الفرع الأول: تاريخ النفط في الجزائر
84	الفرع الثاني: الإمكانيات النفطية في الجزائر
86	المطلب الثاني: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري
86	الفرع الأول: مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي
87	الفرع الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات
88	الفرع الثالث: مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة
92	المطلب الثالث: دور قطاع المحروقات في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية
94	المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاستقرار المالي على المستويين الجزئي والكلّي.
94	المطلب الأول: مؤشرات الحيلة الجزئية
94	الفرع الأول: مؤشر الربحية
95	الفرع الثاني: مؤشر كفاية رأس المال (الملاءة)
96	الفرع الثالث: مؤشر السيولة
97	المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية
97	الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري للجزائر
101	الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية للجزائر
103	الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري
105	خلاصة الفصل
ح_ط	الخاتمة

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجدول

الصفحة	العنوان	الرقم
26	تطورات مؤشر أسعار الاستهلاك	1
27	أرصدة الموازين التجارية	2
30	تطور حصة أوبك من الإنتاج العالمي للنفط	3
60	مصفوفة إشارات الإنذار المبكر	4
61	مصفوفة منهجية استخراج الاشارات	5
65	مؤشرات الحيطة الكلية	6
84	تطور احتياطات النفط في الجزائر	7
85	تطور الإنتاج في الجزائر	8
86	نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي	9
87	نسبة صادرات المحروقات في الصادرات الاجمالية	10
89	مدى مساهمة الجباية البترولية في الايرادات الخاصة بميزانية الدولة	11
91	مدى مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة الخاصة بميزانية الدولة	12
94	تطور العائد على الأصول في الجهاز المصرفي الجزائري	13
95	نسب الملاءة في الجهاز المصرفي	14
96	درجة السيولة في الجهاز المصرفي	15
97	تطور الصادرات الجزائرية	16
99	تطور الواردات الاجمالية الجزائرية	17
100	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر	18
102	تطور الدين الخارجي للجزائر	19
103	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والاورو	20

قائمة الاشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
21	تقلبات أسعار البترول الخام للفترة 1861 - 2017	1
37	مراحل تشكل الازمة الاقتصادية العالمية المالية 2007 - 2008	2
41	تطور أسعار النفط من 1946 إلى غاية 2019	3
52	دعائم استقرار النظام المالي	4
90	مدى مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الخاصة بميزانية الدولة	5
99	تطورات الواردات الاجمالية	6
100	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر	7
102	تطور الدين الخارجي للجزائر	8
103	تطور سعر صرف الدينار الجزائري	9

مقدمة

مقدمة:

تحظى الطاقة في الوقت الراهن باهتمام جميع دول العالم نظرا لدورها وأهميتها في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي على المستوى العالمي، وقد تطور استخدام الطاقة وتنوعت استعمالاتها مع التطورات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية، سواء من حيث مصادرها وكفاءتها أو من حيث تطور استهلاكها ومجالات استعمالاتها المختلفة.

ولقد تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط، إذ احتل النفط مكانة هامة كمورد استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية. كما برزت أهميته في المجالات السياسية والعسكرية وأصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المنتجة له في دعم قراراتها ونفوذها، كما أصبح سببا لغزو الدول وقيام صراعات في مختلف مناطق العالم للسيطرة على أماكنه واحتياطياته والاستفادة من طاقات إنتاجه.

وباعتبار أن سوق النفط العالمية تشهد تقلبات كثيرة وأن التحول المفاجئ في الأسعار سواء كان في صورة ارتفاع أو انخفاض وما يليه من آثار قد تكون سلبية أو إيجابية على اقتصاديات الدول ومختلف برامج التنمية، الامر الذي أدى أن يكون للنفط دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصاديات الدول خاصة المنتجة والمصدرة له.

والجزائر من بين الدول التي اعتمدت منذ استقلالها على ريعها النفطي طوال مسيرتها التنموية خاصة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات حيث يعد قطاع المحروقات الركيزة الأساسية التي يحقق منها الاقتصاد الجزائري فوائض مالية معتبرة ساهمت في تحقيق أهداف التنمية وذلك في ظل التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة. غير أن التغيرات التي تحدثت على مستوى السوق الدولية وخصوصا على مستوى قطاع المحروقات وضعت الجزائر في مناخ اقتصادي يفرض عليها ضرورة التأقلم مع الانعكاسات المباشرة والسريعة على القطاع بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، حيث يؤدي التراجع وعدم الاستقرار في أسعار النفط إلى التأثير المباشر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمالي للبلاد.

1. إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق فإن الإشكالية التي نسعى إلى دراستها يمكن حصرها في السؤال التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2017؟

الأسئلة الفرعية:

بناء على السؤال الرئيسي يمكن طرح جملة من التساؤلات نوردتها فيمايلي:



- ما هي محددات أسعار النفط؟
- ما مدى تاثر مؤشرات الاستقرار المالي على المستوى الجزئي بتغيرات في اسعارالنفط في الجزائر؟
- هل يتاثر الاقتصاد الكلي للجزائر بتقلبات اسعار النفط ؟

II. الفرضيات:

بعد طرح إشكالية الدراسة يمكننا البحث فيها انطلاقا من الفرضيتين التاليتين:

- لا تؤثر تقلبات أسعار النفط كثيرا على الاستقرار المالي على المستوى الجزئي بالجزائر.
- تؤثر تقلبات أسعار النفط كثيرا على الاستقرار المالي على المستوى الكلي بالجزائر.

III. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجة أحد المواضيع الحساسة وهي أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر ويعتبر هذا الموضوع من أكبر المواضيع تداولاً في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين الاقتصاديين والسياسيين.

خاصة وإن طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية تجعله يعتمد بنسبة كبيرة على عوائد قطاع المحروقات، ليس باعتباره مصدراً للطاقة فقط وإنما كمصدر لتمويل الميزانية العامة في.

فالاقتصاد الجزائري وضع جميع الخطط والتوجيهات الاقتصادية على أساس الإيرادات النفطية، مما يجعلها تؤثر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بصفة مباشرة عكس مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر تأثير أسعار النفط عليها غير محسوس.

IV. أهداف الدراسة:

- محاولة البحث حول مكانة وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر ودوره في التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الحيطة الجزئية.
- تحديد العوامل المؤثرة في النفط.
- الوقوف على مختلف التطورات التي عرفت أسعار النفط مقارنة بمؤشرات الحيطة الكلية وتحليلها.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط مما يجعله رهينة للتغيرات التي تطرأ على هذه الأخيرة في السوق العالمية.

V. منهج الدراسة:

للتمكن من وصف وتحليل هذا الموضوع تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من خلاله عرض مختلف المفاهيم والتعاريف الخاصة بالنفط ومؤشرات الاستقرار المالي، وبالتالي تحليل مختلف الاحصائيات والبيانات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية والمالية في الجزائر ومدى تأثيرها بتقلبات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من (2000 - 2017)، بالإضافة إلى المنهج التاريخي وذلك من خلال عرض التطور التاريخي لأسواق النفط وأسعاره.

VI. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة من الجانب المكاني في حالة الجزائر، وبالتحديد دراسة مؤشرات الاستقرار المالي ومدى تأثيرها بأسعار البترول، أما فيما يخص الجانب الزمني فسنعتمد في هذه الدراسة على الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2017، وقد تم تركيزنا على هذه الفترة أكثر ديناميكية منذ الاستقلال للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

VII. دوافع اختيار موضوع الدراسة:

هناك العديد من الدوافع التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

✓ دوافع موضوعية:

- كون الجزائر بلدا نفطيا ويرتكز في تلبية جميع متطلبات الاقتصاد الوطني على القطاع البترولي.
- كون أن عائدات البترول تمثل أحد أهم العوامل المساهمة في زيادة إيرادات الدولة، وبالتالي يعتبر البترول وأسعاره في الأسواق الدولية من المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الوطني الجزائري.

✓ دوافع ذاتية:

- تتمثل في الرغبة الشخصية في دراسة موضوع يتعلق بأسعار البترول كأحد المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الوطني ككل.
- ارتباط هذا الموضوع بتخصصنا في العلوم الاقتصادية.

VIII. الدراسات السابقة:

هناك مواضيع ودراسات، تطرقت إلى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا أو تطرقت إلى أحد متغيرات دراستنا والتي نجد من بينها:

- دراسة السعيد رويح (2013) ،بعنوان التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970 - 2009)، عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، من جامعة ورقلة، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التغير في أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، الميزانية العامة للدولة) في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2009،
- دراسة قدمها الطالب داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية فيالجزائر، 2000 - 2010،وهي أيضا تدخل ضمن متطلبات نيل شهدة الماجستير، فيالعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011 - 2012، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تقلبات أسعار النفط على الطلب الكلي من خلال معدلات التضخم وأثر ذلك على أسلوب استجابة السياسة النقدية لتقلبات أسعار النفط.
- دراسة قدمتها الطالبة أميرة بن مخلوف ،بعنوان اليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، 2015 - 2016، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الاستقرار المالي وأهميته وذلك من خلال الآثار التي أفرزتها الازمات المالية ومالها من تأثير على النظام المالي والاقتصادي وضرورة تفعيل دور الحوكمة في البنوك الجزائرية كألية ،وأحد الوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والنظام المصرفي بشكل خاص.

IX. هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة حيث خصص الفصل الأول لدراسة الاطار النظري للنفط، وقد قسم إلى ثلاث مباحث، يضم المبحث الأول عموميات حول النفط والتي تضمنت النشأة، المفهوم، خصائص، أهمية النفط والتحديات التي تواجهها، أما المبحث الثاني فتضمن عموميات حول أسعار النفط ومحدداتها حيث تناول فيه مفهوم أسعار النفط وأنواعها والعوامل المحددة والمؤثرة فيها مع ذكر مراحل واليات تسعير النفط، أما المبحث الثالث فكان بعنوان الازمات النفطية وتداعياتها حيث تناولنا فيه أهم الازمات النفطية العالمية والاثار المترتبة عنها.



أما الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان الاطار العام لمؤشرات الاستقرار المالي، حيث تم التطرق في المبحث الأول لمفاهيم عامة حول الاستقرار المالي من حيث النظرة التاريخية، المفهوم، المحددات وأسباب عدم الاستقرار، أما المبحث الثاني فقد تمحور حول نظم ومناهج الانذار المبكر ليتم التطرق في المبحث الثالث لمؤشرات الحيطة الكلية وقياس الاستقرار المالي في المصارف.

أما بالنسبة للفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي فقد خصص لدراسة انعكاسات تغيرات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2017 وذلك تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث في المبحث الأول مدخل عام للنفط في الجزائر تناولنا فيه التطور التاريخي للنفط في الجزائر وأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ودور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ليتم في المبحث الثاني دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الحيطة الكلية للجزائر من خلال دراسة مؤشرات الحيطة الجزئية ثم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

X. صعوبات الدراسة:

- قلة الدراسات التي تناولت علاقة تقلبات أسعار النفط بمؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر.
- معظم المراجع التي تتناول أسعار النفط لا تواكب التطورات الحديثة.
- التناقض والتضارب في المعلومات والاحصائيات (الأرقام، النسب المئوية وغيرها)، وفي مختلف المجالات مما يؤثر سلبا على الدراسة.
- صعوبة إيجاد بعض الاحصائيات الجديدة وخاصة لسنة 2017.
- انتشار وباء كورونا.

الفصل الأول:

الإطار العام للنفط وأسعار النفط

تمهيد

المبحث الأول: عموميات عن الثروة النفطية

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط ومحدداتها

المبحث الثالث: الأزمات النفطية وتداعياتها

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر النفط مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، حيث ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية. وقد أدت مميزات النفط وأهميته الاقتصادية والطاقوية والسياسية إلى أن تكون أسعار النفط هي الأخرى متميزة عن باقي أسعار السلع الأخرى سواء في مسار تطورها أو في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار في الأسواق النفطية. كما شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات و تغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الصدمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة، و التي من أبرزها صدمة 1986 التي انخفض فيها سعر النفط إلى حدود النصف أعقبها صدمة سنة 1998 أين وصل سعر البرميل من النفط إلى أقل من 10 دولارات، و خلال السنوات القليلة الماضية 2000-2006 تجاوزت أسعار النفط سقف 100 دولار للبرميل، مما سمح للدول المنتجة و المصدرة للنفط الاستفادة من الطفرة النفطية، لكن عاد الانخفاض منذ النصف الثاني من سنة 2014 بسبب تضافر عدة عوامل خاصة سوق النفط، و لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات عن الثروة النفطية

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط ومحدداتها

المبحث الثالث: الأزمات النفطية وتداعياتها

المبحث الأول: عموميات عن الثروة النفطية

يعتبر النفط أهم الموارد الطبيعية الغير متجددة إذ وجد بكميات محدودة في باطن الأرض وأن زواله ات لا محالة سواء طال الزمن أو قصر، وبالرغم من المعرفة التنبؤية لمستقبل هذا المورد على المستويين القرب والبعيد إلا أن معظم اقتصاديات الدول أصبحت أشد ارتباطا به وتتأثر به أيما تأثر في ظل حالة عدم اليقين والاستقرار التي تتمتع بها أسعار هذا المورد، وعليه في هذا المبحث سنتطرق إلى كل مناللمحة التاريخية للنفط، مفهومه وأهميته.

المطلب الأول: لمحة تاريخية¹

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا فعلا في إعادة رسم الخارطة السياسية، الاقتصادية والدولية، وقد عرف الانسان البترول منذ الاف السنين لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عليه بل كان يستعمله حيث وجده وعلى الحال التي وجده عليها، وتذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام استخدم الزيت في تركيب سفينته، وقد عرفه إنسان العراق القديم والانسان في منطقة باكو في الاتحاد السوفياتي والهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية وفي مصر أيام الفراعنة الذي استخدموه في مواد التحنيط، وقد كانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة، ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام قديما للتشحيم والانارة، كما استخدم كإسفلت في المباني ورصف الطرقات.

ويقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا، كما يعتقد أن الصينيين كانوا يستخرجون النفط بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد.

وفي منتصف القرن التاسع عشر زاد الطلب على زيت الصخر بسبب الثورة الصناعية، فتوجه عدد من العلماء نحو حزمة من الإجراءات سمحت بإحداث استعمالات تجارية للنفط، فقد قدم الفزيائي والجيولوجي الكندي Abraham gessner عام 1852 وقود الإضاءة يشتعل بدون مخلفات انطلاقا من النفط الخام، أما الكيميائي الأمريكي Benjamin silman أظهر تقريرا يشير إلى مجموعة من المنتجات المفيدة يمكن أن تؤخذ

¹ موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص ص 2، 3.

من فرز وتقطير البترول، ونتيجة لذلك أخذت فكرة المكامن البترولية تأخذ طريقها الطبيعي وثقبت أولى ابارها في ألمانيا عام 1857.

إلا أن المبادرة التي لاقت صدى قويا كانت من طرف المهندس الأمريكي أدوين ل. دريك Drake Edwin في 27 أوت 1859 في مدينة تيتسفل Titusville بينسلفانيا في الولايات المتحدة الامريكية، فقد بادر Drake إلى مجموعة من المكامن للبحث عن المنبع الام فنجح في استخراج النفط ببسر وسهولة لأن البئر لم يكن عميقا جدا 69 متر، وكان معدل إنتاجه اليومي حوالي 20 برميلا، وقد كان هذا النجاح بداية الصناعة البترولية الحديثة وفجر هجوما قويا نحو الذهب الأسود.

المطلب الثاني: ماهية النفط

باعتبار النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان ومكانته في الاقتصاد العالمي حيث يمثل المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريفه وخصائصه.

الفرع الأول: تعريف النفط

إن كلمة (petroleum) هي كلمة لاتينية الأصل تتكون من مقطعين الأول (petra) ويعني صخر والثاني (oleum) ويعني زيت وتعني الكلمة باللغة العربية زيت الصخر أو ما يطلق عليه النفط أو البترول، يتميز النفط الخام باللون البني الغامق أو الأسود ذات البريق الأصفر الذهبي وتختلف الكثافة النوعية للنفط من خزان إلى اخر ومن حقل إلى اخر وتكون في المتوسط حوالي 0.835 جم/سم مكعب. أما القيمة الحرارية للزيت تتراوح فيما بين 10400_10900 سعر ويحتوي الزيت الخام في المتوسط ما بين 82_87% من عنصر الكربون 11% هيدروجين وحوالي 1% أوكسجين وباقي المكونات في معظم الأحيان تكون من الكبريت والنيتروجين.¹

يمكن أن يمثل النفط مواد مختلفة من بينها النفط الخام وحده والنفط الخام مصحوبا بوحدة أو أكثر من المواد، هي المكثفات، وسوائل الغاز الطبيعي، والنفط الاصطناعي، والسوائل، وتكون المكثفات التي يتم قياسها في فرازة فوهة البئر، موجودة في المرحلة الغازية داخل المكنم لكنها تتحول إلى سائل عند تعرضها لدرجة الحرارة والضغط السطحيين.²

¹ عبد المقتدر عبد العزيز، البترول وطرق اكتشافه، دار الفكر، الأردن، 2008، ص23.

² جان لاهير، النفط كمصدر للطاقة: حقائق الحاضر واحتمالات المستقبل، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة 1، أبوظبي، 2005، ص26.

الفرع الثاني: خصائص النفط

إن خصائص سلعة النفط ترتبط بطبيعتها أو كيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاضم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع ومن أبرز مميزاتها:¹

✓ يتميز النفط بكونه مادة استراتيجية تتأثر العوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليه طبيعة دولية وأهمية خاصة،

✓ يعتبر النفط مصدرا نافدا يتناقص بكثافة استخدامه،

✓ تتعدد المشتقات النفطية بحيث تبلغ 2600 منتج،

✓ يعد النفط المصدر الرئيسي للطاقة، حيث يعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد، مما يشكل زيادة الاعتماد عليه،

✓ تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية،

✓ تعد صناعة النفط من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، الأمر الذي لا يتيح للأفراد بصفة عامة أو للدول المختلفة بصفة خاصة أن تغامر فيها،

✓ تتميز صناعة النفط بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها كما تتميز بالطبيعة التكاملية رأسيا وأفقيا، مما يميز نشاط الشركات النفطية بالاندماج والتكامل، ويترتب على ذلك أن تلك القوى الرأسمالية تسيطر على جميع العمليات النفطية ابتداء من البحث والتنقيب ثم الاستخراج مرورا بالنقل والتكرير ثم التسويق، كذلك تتشابك هذه الصناعة مع الصناعات البتروكيميائية التي أضيفت إلى نشاط هذه الشركات، ومن جانب آخر لا يقتصر الاستثمار النفطي على ذلك، بل يتعداه إلى الاهتمام بمصادر الطاقة الأخرى.

المطلب الثالث: أهمية النفط والتحديات التي يواجهها

الفرع الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الحديث

الحضارة المعاصرة قائمة في مختلف جوانبها على النفط ليس فقط لكونه مصدر طاقة وسلعة استراتيجية لها أهمية اقتصادية، وعليه تتمثل الأهمية الاقتصادية للنفط كمايلي:²

¹مديحة حسين الدغيري، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، دار الجبل، ط1، بيروت، 1992، ص ص 50 - 51.

² مداحي محمد، زيرق سوسن، الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملحق الدولي حول إستراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة: الجزائر، أكتوبر 2014، ص80.

أولاً: النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة

يعد النفط في الوقت الراهن المصدر الأول والأساسي للطاقة، التي تعد بدورها هي المحرك لدواليب الاقتصاد العالمي والطاقة النفطية حتى الان هي أوفر أنواع الطاقة التقليدية المستعملة في مختلف القطاعات الاقتصادية وأفضلها كما أن تبعية المجتمع العصري للنفط أصبحت وثيقة، ويعد استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.

ثانياً: النفط بصفته مصدراً للإيرادات المالية

يعد النفط مصدراً لتمويل النشاط الاقتصادي وتوضح أهميته بصفة جلية في اقتصاد الدول المنتجة والمصدرة له التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على إيراداته لتوليد الدخل الوطني وإحداث فائض لتمويل خطط التنمية الاقتصادية، كما يساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عال وخاصة حينما يكون شكل مشتقات بترولية.

ثالثاً: دور البترول في القطاع الصناعي

يتم استهلاك حوالي 80% من النفط في العالم إلى قطاع الصناعة، وهنا يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم من دون النفط.

رابعاً: النفط بصفته سلاح ضغط

للنفط أهمية سياسية كبيرة في يد الدول المستهلكة له باعتباره وسيلة للتنافس في ما بينها من أجل بسط النفوذ على مناطق النفط في العالم وإلى جانب ذلك فالدول المنتجة للنفط استعملته كغرض سياسي، مثلما فرضته الدول العربية سلاح ضغط في حرب 1973 مثلاً كما تستعمله المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للغرض نفسه حينما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

خامساً: دور النفط في القطاع الزراعي

دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم البترو _ زراعة وذلك يعود لسبب هو: النفط بصفته مصدراً لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة واستعمال المنتجات البتروكيمياوية وأثره في التقدم الزراعي.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه النفط وسبل مواجهتها

أولاً: التحديات التي تواجه النفط

يواجه النفط مجموعة من التحديات منها:¹

1. **متطلبات الاستثمار المرتفعة:** تتجه صناعة النفط إلى تقليل الاستثمار في المناطق الهامشية ذات الظروف

البيئية والأمنية الصعبة

والعمل في المناطق السهلة كي تدرع عائدات أكبر، إذ أن استغلال الاكتشافات الجديدة التي تقع في المناطق الصعبة يتطلب استثمارات أكبر.

2. **القيود البيئية:** تؤثر القيود البيئية على مستقبل عمليات الاستكشاف والإنتاج، هناك اتجاه عام لإلقاء اللوم

على صناعة النفط باعتبارها أحد مسببات المشاكل البيئية، ويمثل ذلك تحدياً خطيراً بالنسبة لصناعة النفط،

لذلك يتطلب الأمر حماية الطبيعة من أنشطة الإنسان، لذا أصبح تحليل المخاطر البيئية وتكلفة العمل

عنصراً رئيسياً في صناعة النفط المحلية وفي الإنتاج وهذا دفع الدول المنتجة للنفط إلى فرض معايير بيئية

مشددة، مقابل محاولات الدول الصناعية على رفع سقف الضرائب في دول المجموعة الأوروبية، إضافة

إلى محاولات دول المجموعة الأوروبية بفرض ضريبة النفط والتي تعرف بضريبة الكربون على الدول

المنتجة بحجة حماية البيئة، وهذا رفضته الدول المصدرة للنفط (أوبك)، مثل هذه الخلافات أثرت بشدة

على اختلال التوازن بين العرض والطلب للبترو في الأسواق العالمية.

3. **متطلبات العمالة:** أدى الهبوط الحاد في أسعار البترول عام 1985-1986 إلى انخفاض عائدات شركات

النفط، وبالتالي عمدت الشركات اتخاذ العديد من الإجراءات لخفض تكاليف العمليات، حيث بدأت بتطبيق

برامج مكثفة لإعادة الهيكلة مما أدى إلى نقص حاد في القوى البشرية وترك الكثير من العمالة الفنية المدربة

لصناعة النفط.

4. **الإرهاب:** لقد تحول الإرهاب إلى مشكلة عالمية تهدد الأمن والاستقرار في أغلب مناطق العالم ولاسيما في

الدول التي تفنقر إلى المناخ الديمقراطي، تلك الدول الغنية بالموارد الطبيعية ومنها الدول الموجودة في

حوض الخليج، حوض بحر قزوين، حوض شمال إفريقيا، وخطوط إمداداتها إلى الأسواق العالمية هذا ما

يدفع جميع الدول والجهات المهتمة بهذا الشأن من تعزيز العمل لمواجهة الإرهاب.

¹بيواري حسني، البترول أهميته مخاطره وتحدياته، دار تاراس للنشر، ط1، العراق، 2006، ص ص54-55.

5. تطور مصادر الطاقة الأخرى: إن صناعة الطاقة المتجددة، التي اعتمدت مسيرة تطورها في العالم، وبدرجة كبيرة، على الدعم الحكومي، أصبحت تحتل جزءا هاما من سياسات الطاقة للدول المستهلكة وتساهم بصحة ملموسة من مزيج الطاقة العالمي، وخاصة في توليد الكهرباء. ولا شك أن العمل على تطوير إنتاج واستخدام الطاقة الناتجة من المصادر الجديدة والمتجددة يساعد على تنوع مصادر الطاقة باعتبار هذا النوع من الطاقة يعتبر مكملا للطاقة التقليدية المتمثلة في النفط والغاز والفحم. وهناك عدد من دول المجلس خطت خطوات كبيرة في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة خاصة في مجال تطوير الطاقة الشمسية والطاقة الحرارية وطاقة الرياح وكذلك هناك توجه لدى بعض الدول نحو الطاقة النووية.

بالنسبة لمعظم دول المجلس التي لديها المصدرين التقليدي والمتجدد، فإن الدخول بشكل أكبر في صناعة الطاقة المتجددة يتخطى بالنسبة لها المردود البيئي إلى التركيز على تصدير كميات أكبر من النفط والغاز ذو العائد والمردود المالي الأعلى بدلا من استخدامهما محليا لتوليد الطاقة الكهربائية. فضلا عن ذلك، فإن تطوير صناعة الطاقة المتجددة يساعد في مزيد من التنوع في اقتصادياتها التي تعتمد، وبدرجة عالية على النفط والغاز الطبيعي كمصدرين رئيسيين للطاقة. وتبقى الطاقة المتجددة مكمل وليس كبديل للطاقة التقليدية التي ستظل تقوم بدورها كمصدر رئيسي للطاقة في دول المجلس والمصدر الأكثر أهمية في مزيج الطاقة المستهلكة عالميا لعقود طويلة قادمة.

ثانيا: سبل مواجهة تحديات النفط

تتطلب تلك التحديات إجراء تغييرات أساسية في عدد من العقلية وأساليب إدارة العمل، هناك بعض الخطوط المقترحة لإيجاد حلول علمية ناجحة لمواجهة هذه التحديات، ومن أبرز تلك الخطوات مايلي:¹

1. عقد اجتماعات ومؤتمرات تقودها المنظمات المختصة بالنفط (أوبك، وغيرها من الدول المنتجة للنفط، الجمعيات الجيولوجية والجمعيات الجيوفيزيائية للاستكشاف، جمعيات مهندسي النفط وغيرها) لتبادل الآراء والأمور حول ذات الاهتمام المشترك ومن أهمها دراسة سبل ترشيد وخفض التكاليف.
2. خلق نشاط عالمي مكثف لتطوير ونقل التكنولوجيا للاستفادة من التقدم الفني والإنجازات التي يحرزها العالم بما يساعد على خفض تكاليف الإنتاج ويقلل من مخاطر الاستثمار.

¹بيواري حسني، مرجع سبق ذكره، ص ص66-68.

3. ترشيد الاستهلاك المحلي في الدول المنتجة والعمل على تشجيع استخدام الغاز الطبيعي بدلا من النفط الذي ساعد وسيساعد على تحرير فائض أكبر من الزيت الخام للتصدير في الدول المنتجة للنفط خاصة في الدول المصدرة للنفط (أوبك) ودول منطقة شرق الأوسط التي لم تستعمل الغاز الطبيعي بشكل ملحوظ.
4. تكامل الخدمات من خلال توحيد مواردها لمواجهة التحديات التي تفرضها عوامل السوق وجمع أنشطتها لتقليل التكاليف وتحسين جودة المنتجات والخدمات بما يحقق مكاسب لكل الأطراف.
5. وضع مزايا البيئة للغاز في الاعتبار عند تسعير الغاز، يؤدي ذلك إلى تحسين اقتصاديات مشروعات الغاز وسيخلق وضعا يتنافس في أسعاره مع النفط وغيره من مصادر الطاقة مما سيؤدي إلى انتشار استخدام الغاز في بعض المناطق التي تهتم بالبيئة.
6. العمل على إقامة سوق عالمي للغاز مثل سوق النفط العالمي، حيث يوجد حاليا عددا محدودا من الأسواق التي تستطيع من خلالها حصر الحركة التجارية لتداول الغاز على المستوى الإقليمي، حيث هناك خطوط لنقل الغاز باستخدام الناقلات البحرية، كل هذه الأسواق لازالت مفككة، ولذا ظل الغاز سلعة محلية وإقليمية.

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط ومحدداتها

إن التغيرات المستمرة التي شهدتها أسعار النفط عالميا توحى بعدم الاستقرار الذي يشهده سوق النفط والذي تتحكم فيه العديد من العوامل الاقتصادية، السياسية، المناخية وغيرها، مما يجعل سعر هذه السلعة لا يخضع للتفاعل بين قوى العرض والطلب فقط؛ لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث القاء الضوء على سعر هاته السلعة المهمة؛ بالإضافة الى العوامل المحددة والمؤثرة في الاسعار النفطية.

المطلب الأول: مفهوم أسعار النفط وأنواعها

يتميز السعر البترولي عن غيره من المواد الأساسية في الأسواق العالمية من حيث تذبذبه السريع، ومساهمة العديد من العوامل في تحديد قيمته.

الفرع الأول: تعريف سعر النفط

سعر النفط هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود؛ حيث ان مقدار مستوى أسعار يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعية السوق السائدة سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا.¹

سعر النفط الحقيقي أو مايسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة؛ والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرا عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ اساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الاخرى؛ ومن هنا يلزم ان ينتسب السعر الحقيقي الى سنة وهي سنة الاساس.²

يمكن القول بعد هذه التعاريف ان السعر النفطي هو المقابل النقدي بالدولار لوحدة من النفط والذي يقاس بالبرميل.

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط

تشير أسعار النفط الخام إلى قيمة النقدية لبرميل النفط بالمقاس الأمريكي لذلك نجد عدة أنواع لأسعار النفط منها المعمول به في السوق ونذكر منها:

أولاً: السعر المعلن

هو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية في كارثل الشقيقات السبع محسوبا بالدولار الأمريكي، وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام 1880 عندما أعلنت شركة ستاندرداويل نيوجرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها، والمعروف أن الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن.³

¹بيظام ريمة، أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة- دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة، 2015، ص16.

²بيظام ريمة، مرجع سبق ذكره، ص16.

³نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار أحياد التراب العربي، ص103.

ثانيا: السعر المتحقق

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات يتفق عليها البائع والمشتري كحسم نسبة مئوية من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع. والسعر المتحقق فعلا هو عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات الممنوحة من طرف البائع للمشتري.¹

ثالثا: سعر الإشارة

اعتمد سعر الإشارة للتعبير عن قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة والشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع العوائد النفطية بين الطرفين، هو سعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر وسيط بين الأسعار المعلنة والمتحققة، وبدأ تطبيق هذا السعر خلال فترة الستينات واعتمد في الكثير من الدول النفطية على غرار الجزائر التي طبقت مع فرنسا عام 1965.²

رابعا: السعر الضريبي

يمثل هذا السعر في واقع الامر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع حكومة الاقطار المنتجة للنفط المعنية؛ وفي نفس الوقت يعتبر هذا السعر القاعدة التي ترتكز عليها الاسعار المتحققة في السوق النفطية؛ اذ ان بيع النفط الخام باقل من هذا السعر يعنى الخسارة بطبيعة الحال.³

خامسا: السعر الفوري

برز هذا السعر في السوق نهاية عام 1978؛ و ما هو الا سعر الصفقات الفورية غير المتقاعد عليها مسبقا و التي ينتهى مفعولها بانتهااء عملية البيع والشراء؛ وتكون هذه الاسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائد في السوق يوم اجراء عملية البيع والشراء.⁴

¹ Ayoub Antoine, **Pétrole: marche et stratégie économique**, édition économique, 1987, p 16.

² Ayoub Antoine. **Op. cit.** p17.

³ جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات -حالة الجزائر-** مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 09، المجلد 01، 2016، ص4.

⁴ جاب الله مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

سادسا: السعر الحقيقي

سعر البترول الحقيقي أو ما يسمى سعر البترول بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير البترول مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس، وعليه فإن سعر البترول هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من البترول خلال مدة زمنية معينة.¹

سابعا: السعر الإسمي

وهو يمثل القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار فنقول مثلا أن سعر الأوبك يساوي 80 دولار للبرميل.²

ثامنا: الأسعار الآجلة

وتعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الان على أن يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة.³

المطلب الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط

تعتبر أسعار النفط إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي، وعادة ما ترتبط هذه الأخيرة بالتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي وتتأثر بالعديد من العوامل وتتمثل في:

الفرع الأول: حجم الاحتياطي النفطي

هو كمية النفط في باطن الارض و الذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة؛ ويتغير هذا الاحتياط مع الزمن حسب الظروف التقنية و الاقتصادية كما ان هناك علاقة عكسية بين حجم الاحتياطي البترولي وسعر البترول؛ حيث كلما انخفض الاحتياط يقل العرض و بالتالي ترتفع الاسعار.⁴

الفرع الثاني: المنهج الحدي ومبدأ الندرة

¹ دواح بلقاسم ويعقوب مروة، مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري، ما بعد البترول: المبادلات التجارية الأورومتوسطية،

جامعة مستغانم، أكتوبر 2018، ص 3.

² نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 104-105.

³ نفس المرجع السابق، ص 105-106.

⁴ عبد الحميد لخديمي، سمية موري، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر، مقارنة تحليلية وقياسية، بحوث اقتصادية وعربية، العدد 07، جامعة

بشار، 2015، ص 150.

يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعاً في تحليل أسعار النفط (السعر البترولي) على المدى البعيد، ويقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد متوفر بكميات في الأرض، وبالتالي فأي زيادة في الطلب العالمي على امدادات محدودة لابد وأن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع معدل الاستهلاك إلى ما هو متاح من مورد طبيعي يؤدي إلى الوصول إلى نقطة النضوب.¹

الفرع الثالث: معدل النمو الاقتصادي

وهو أحد المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام، فإذا كانت توقعات المنتجين تشير إلى ارتفاع معدلات استهلاك النفط نتيجة لارتفاع معدل النمو الاقتصادي، فإن تكلفة المستخدم ستكون مرتفعة، فالتوقع بارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الخام مما يدفع بالسعر نحو الارتفاع، ويحدث العكس في حالة التوقع بانخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي يدفع معدلات الطلب ومن ثم استهلاك النفط نحو الانخفاض مما يدفع بمسار أسعار النفط الخام نحو الانخفاض.²

الفرع الرابع: العرض والطلب

من المعروف ان استقرار السوق العالمية للنفط يعتمد على عوامل اساسية اهمها التفاعل بين العرض والطلب و الموازنة بينهما بالسحب أو بالإضافة الى المخزون العالمي من النفط ومن شان الاختلال الذي يلحق بواحد أو اكثر من تلك العوامل ان تنعكس اثاره في ارتفاع السعر أو انخفاضه.³

الفرع الخامس: العوامل الاستراتيجية والسياسية

يخضع انتاج البترول في مراحلها المختلفة للعديد من العوامل غير الاقتصادية وخاصة الاستراتيجية و السياسية منها؛ مما يجعل اي محاولة لوضع اسس علمية و اقتصادية موضوعية لتسعير البترول امرا يخضع للاجتهد و التنبؤ حتى ولو تمكن اي باحث من التحكم في عوامل العرض والطلب والاسواق ؛ و لهذا فان أسعار البترول ستخضع في النهاية لموقف التفاوض بين الشركات النفطية والدول المنتجة والدول المستهلكة؛ وما بين الدول المنتجة في بعضها البعض.⁴

الفرع السادس: الموقع الجغرافي

¹خضر حسان، أسواق النفط العالمية، جسر التنمية، العدد 57 نوفمبر السنة الخامسة، ص 12.

²نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 111.

³عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعوية البترولية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2015، ص156.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص156.

إن الموقع الجغرافي لمناقد التصدير يؤثر تأثيراً بالغاً في أسعار براميل النفط حيث انه كلما قربت منافذ التصدير من نقاد الاستلام كانت اجور الشحن اقل مما يؤدي الى انخفاض تكاليف النقل ومنه تتخفص اسار براميل النفط وهذا ما جعل بعض منافذ التصدير مثل مضيق هرمز و مضيق جبل طارق منافذ متميزة بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى.¹

الفرع السابع: الحروب والصراعات الاقليمية

إن للحروب والصراعات الاقليمية تأثيرات كبيرة على اسعار النفط، ففي الحروب يزيد الطلب على النفط بشكل رهيب قصد تمويل العمليات العسكرية وهذا يؤدي الى ارتفاع اسعار النفط، اضافة الى انه وخلال الحروب التي تكون اغلبها دائرة في مناطق انتاج النفط تتوقف عمليات استخراج البترول، مما يؤدي الى قلة المعروض منه، وهذا يؤدي ايضا الى ارتفاع اسعاره مثلما حدث في حرب ا

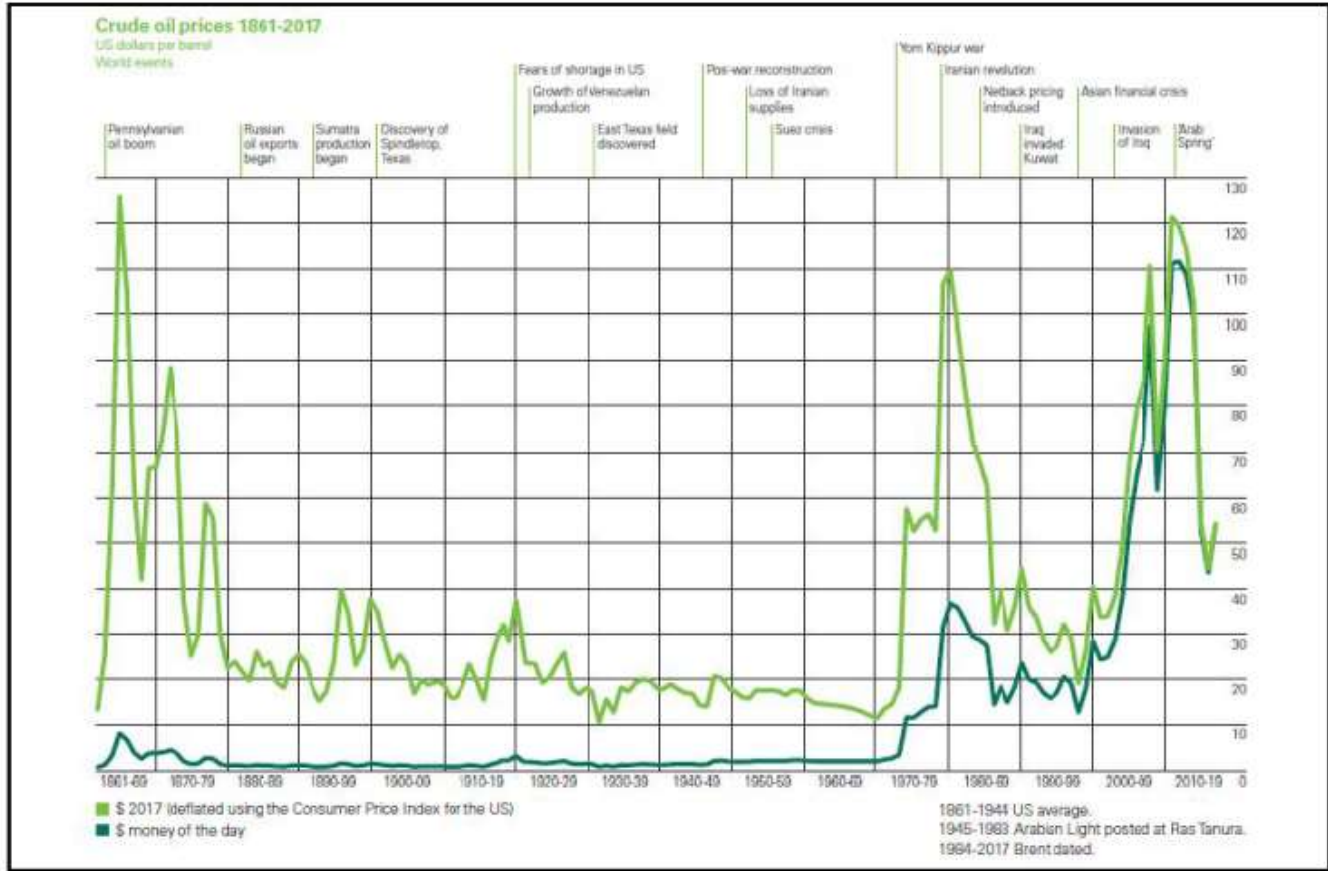
لخليج الاولى والثانية.²

والشكل التالي يوضح تقلبات أسعار البترول الخام نتيجة الأحداث العالمية المختلفة خلال الفترة 1861-2017، والمتمثلة في أحداث اقتصادية كاكشافات جديدة لآبار في مناطق مختلفة من العالم، وأخرى غير اقتصادية كان لها أثر واضح في تقلبات أسعار البترول مثل غزو العراق للكويت وأحداث الربيع العربي.

¹ خير الدين وحيد، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص111.

² خير الدين وحيد، مرجع سبق ذكره، ص113.

الشكل رقم 01: تقلبات أسعار البترول الخام للفترة 2017/1861.



Source: Bp, statistical review of world Energy 2018 Edition 67 p20.

المطلب الثالث: مراحل واليات تسعير النفط

يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر المواضيع اثارة للجدل في السوق النفطية، فهناك العديد من الاعتبارات التي تلعب دورا في غاية الأهمية في تحديد سعر النفط، هذا الأخير الذي يمر بمجموعة من المراحل وتتبع مجموعة من الأساليب والاليات للوصول في النهاية الى السعر الأمثل للبرميل من النفط، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى مراحل واليات تسعير النفط.

الفرع الأول: مرحلة تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية

مر تسعير النفط في الأسواق الدولية بمراحل مختلفة وذلك استجابة للتغيرات الجذرية في الهيكلة الاقتصادية والسياسية والتحولت العالمية التي غيرت بشكل جذري هيكل سوق النفط، وفيما يلي عرض لهذه المراحل:

أولاً: مرحلة الأسعار المعلنة: ¹

كانت بداية هذه المرحلة في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر حيث كانت المصافي تقوم بإعلان الأسعار التي تشتري بها النفط، وكانت السوق تحت سيطرة شركة ستاندرداويل Standardoil، وهذه المرحلة انقسمت بدورها إلى ثلاث فترات يمكن إيجازها في الآتي:

1. فترة ما قبل 1960:

تميزت بهيمنة شركات النفط العالمية الكبرى المتعددة الجنسيات على صناعة النفط في الشرق الأوسط، وكان النفط المنتج في هذه المنطقة بسعر كما لو كان منتج في منطقة خليج المكسيك في الولايات المتحدة مضاف إليه تكلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد وفق نظام التسعير الاسمي بنظام نقطة الأساس الأحادي The single basing point system.

إلا أن هذا النظام فقد أهميته خلال الحرب العالمية الثانية لعدة أسباب، ما جعل الحكومة البريطانية تعترض على هذه الطريقة مطالبة بأن يكون سعر النفط الخام المسلم في منطقة معينة مساوياً للسعر المعلن في الخليج العربي زائد تكاليف النقل الحقيقية من الخليج العربي إلى نقطة التسليم، وبذلك ابتدأ العمل بنظام جديد لتحديد الأسعار أطلق عليه نظام نقطة الأساس المزدوج The dual Basing point pricing system وبموجب هذا النظام تم تحديد نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي لتسعير نفط الشرق الأوسط بدلاً من خليج المكسيك، وبرغم ذلك كانت هناك علاقة مباشرة ما بين سوق الخليج العربي وخليج المكسيك وكانت الأسعار في كلا السوقين متساوية على أساس خامات مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية، هذا بدوره أدى لزيادة القدرة التنافسية لنفط منطقة الشرق الأوسط تجاه النفط الأمريكي وأصبحت تكلفة نقل النفط في هذه المنطقة تقل عن تكلفة نقل النفط الأمريكية في مناطق عديدة خاصة القريبة من منطقة الخليج العربي.

¹ علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة منظمة الاقطار العربية المصدرة (اوبيك)، العدد 141 المجلد 58، 2012، ص ص 10- 20.

2. الفترة منذ قيام الأوبك إلى غاية 1971:

ما ميز هذه المرحلة هو تدهور قوة الشركات النفطية الاحتكارية في السوق العالمية، ومن هنا تبلورت فكرة بين الدول المنتجة بالسوق النفطية الكبرى تسيطر على الامدادات النفطية الفائضة في السوق العالمية، ومن هنا تبلورت فكرة التنسيق بين الدول المنتجة بالسوق النفطية فيما بينها مشكلة بذلك منظمة الأوبك هذه المنظمة التي تتمكن في البداية من استعادة مستويات الأسعار المعلنة لكن قيامها منع الشركات من إجراء تخفيضات سعرية أخرى، كما تم التوصل لعقد العديد من الاتفاقيات مع الشركات الاحتكارية هذه الاتفاقيات التي لم تقتصر أهميتها على المكاسب المادية التي جنتها دول الأوبك، بل كانت تعتبر بداية لتحرك موازين القوى لصالح الدول المنتجة وأضعاف موقف الشركات الاحتكارية.

3. الفترة ما بين 1971-1973:

كانت العائدات الحقيقية في هذه الفترة تحسب على أساس الأسعار المعلنة، هذا ما جعلها تفقد قيمتها الشرائية نتيجة التضخم الحاصل في اقتصاديات الدول الصناعية والتي تعتبر المصدر للجزء الأعظم لواردات الدول النفطية من سلع وخدمات، ونتيجة لعدة تطورات مست السواق النفطية العالمية جعل هذه الأخيرة تتحول إلى سوق بائع بعد أن كانت سوق مشتري لعدة سنوات، هذا ما دفع بدول الأوبك للبدء بوضع برامج جديدة من العمل والتي كان من بينها الأسعار ومناقشتها مع الشركات الاحتكارية وأهم ما ميز هذه المرحلة أيضا عقد العديد من الاتفاقيات الهامة ومن بينها: اتفاقية طهران وطرابلس.

ثانيا: منظمة الأوبك والاسعار الرسمية

اتخذت منظمة الأوبك العديد من القرارات فيما يخص مجال تسعير النفط، وفيمايلي عرض لاهم هذه

القرارات:¹

¹علي رجب، مرجع سابق، ص ص 20-23.

1. قرارات الأوبك السعرية نهاية 1973:

في 16 أكتوبر 1973 اتخذت منظمة الأوبك قرارها التاريخي الذي يعتبر نقطة تحول رئيسية في صناعة النفط العالمية، وذلك بقيامها بإعلان الأسعار من جانب واحد، ونص القرار على تعديل الأسعار المعلنة وزيادتها بالنسبة لنفط الخليج العربي بمقدار 70% ليصبح سعر نفط الإشارة 5.176 دولار للبرميل، وبالنسبة لدول البحر الأبيض المتوسط وجب على كل دولة إجراء دراسة للعوامل المؤثرة على الأسعار وذلك بهدف تحديد الأسعار المعلنة لنفطها بصورة عادلة، وفي نهاية 1973 قررت دول الأوبك زيادة سعر نفط الإشارة 11.651 دولار للبرميل، وبناء على هذه القرارات أصبحت مسألة تحديد أسعار نفط الأوبك ونسبة الضرائب المفروضة على الشركات العالمية عملاً من أعمال السيادة الوطنية تقرره دول الأوبك وحدها دون الرجوع إلى الشركات.

2. هيكل الأسعار الرسمية:

بعدما تم تعديل الأسعار وزيادتها نهاية 1973 وبداية 1974 اتسم هيكل الأسعار بالارتباك وعدم الوضوح، هذا بدوره جعل الأوبك تقدم على إلغاء نظام السعر المعلن وما يتعلق به من ضريبة وريع وهامش للشركات النفطية الاحتكارية، وإحلال نظام السعر الواحد محل السعر الرسمي وهذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بسعر نفط الإشارة كأساس لتحديد أسعار نفط الدول الأخرى.

ثالثاً: مرحلة أسعار السوق

شهدت هذه المرحلة بدورها العديد من التطورات فيما يخص أسعار النفط وفيما يلي عرض لأهم هذه التطورات:

1. تخلي الأوبك على نظام الأسعار الرسمية عام 1986 تاركة أمر تحديد أسعار نفطها لعوامل السوق، ففي البداية تم استخدام ما

يعرف بالطريقة الترجيحية للتسعير والتي تعتمد على حصيلة المنتجات عن التكرير مضروبة في أسعارها ومطروحا منها أجور التكرير، إلا أن هذا النظام لم يكتب له النجاح بسبب انهيار الأسعار إلى أقل من 10 دولار للبرميل.

2. تقرير المنظمة 1986 العودة الثانية إلى نظام السعر الرسمي الثابت واعتماد سعر سلة الأوبك كمؤشر مرجعي لتسعير بقية نفط العالم على مستوى الدول الأعضاء في الأوبك، وفي سنة 1987 في شكل فردي إلى استخدام نظام المعدلات السعرية المرتبطة بأسعار السوق.

3. تم الاتفاق على تحديد معدل سعر لسلة بواقع 18 دولار للبرميل وأن تكون الفروقات بين أسعار النفط الخفيف والثقيل لا تزيد عن 2.56 دولار للبرميل، إلا أنه لم يدم طويلاً مما جعل الأوبك سنة 1987 تتخلى

كلية عن نظام الأسعار الثابتة، وتم اعتماد نظام تسعير مرتبط بالسوق والذي أعتبر فصلا جديدا في عملية تسعير النفط.

4. بداية مرحلة أسعار السوق وتقوم وفق هذا الأسلوب الدول المصدرة للنفط بالإعلان شهريا عن طبيعة أسعار البيع لنفطها، واتباع السعر المستهدف والاكتفاء بالاتفاق على سقف وحصص للإنتاج كوسيلة لإدارة السوق.

المبحث الثالث: الازمات النفطية وتداعياتها

تعرف الازمات السعيرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع وانخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض والطلب أو كلاهما في ان واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية وغيرها.

المطلب الأول: الازمات النفطية العالمية

شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية الان وتتمثل فيمايلي:

الفرع الأول: الازمة النفطية سنة 1973 وسنة 1979

أولا: الازمة النفطية الأولى 1973¹

جاءت الصدمة النفطية في عامي (1973 و1974) حيث تراجع النشاط الاقتصادي الذي وافقته حيث تراجع النشاط الاقتصادي الذي رافقته بوادر التضخم حت عام 1982 واستمر إلى أن جاء انهيار البورصات في أكتوبر 1987.

¹ داودي ميمونة، أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص: 102، 107.

1) محركات الأزمة

في 06 أكتوبر 1973 اتخذت دول الخليج المنتجة للنفط قراراتين هامين كان لهما صدى واسع النطاق على الدول المستوردة لهذه المادة الحساسة، ألا وهما:

- تخفيض إنتاجية النفط، صاحبه تخفيض في تمويل الدول المستهلكة لهذه المادة حيث وقعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا تحت خطر بيعها للنفط، والذي استمر حتى بداية عام 1974.
- زيادة سعر النفط بمقدار 70% أي من 3 دولارات إلى 11.5 دولار للبرميل الواحد مما يشكل التدبير الأول سوى مضايقة عابرة لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، ولكن التدبير الثاني كان فعالا بالنسبة للدول المصدرة للنفط (OPEP) حيث عمدت إلى زيادة جديدة تقرر في 23 أوت 1973 في طهران أين ارتفعت أسعار البرميل الواحد إلى 11.65 دولار أي زيادة قدرها أربعة أضعاف السعر المرجعي (03 دولارات للبرميل).

2) انعكاسات الصدمة

❖ انعكاسات الصدمة النفطية في المدى القصير: إن الدول الرئيسية المنتجة للنفط أكدت حريتها عن دول منظمة التعاون، حيث كان لها ثلاث نتائج في الأجل القصير: تسارع ارتفاع الأسعار، اختلال الموازين التجارية وتباطؤ في المجال الاقتصادي، كما أن تسارع ارتفاع الأسعار في الفترة الممتدة ما بين (أكتوبر 1973 وأفريل 1974) ارتفع مؤشر الأسعار وفق النمط التالي:

الجدول رقم 01: يمثل تطورات مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة ما بين (أكتوبر 1973 - أفريل 1973) الوحدة: دولار للبرميل

دول (O.C.D.E) الأكثر تأثرا	مؤشر استهلاك النفط	نسبة مؤشر الاستهلاك %
اليابان	12.8	24.5%
إنجلترا	6.8	16%
فرنسا	6.4	13.7%
الولايات المتحدة الأمريكية	4.8	11%
ألمانيا الفدرالية	0.1	7%

المصدر: دانييل ارنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، (1992)، تحليل الازمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة

الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص 56.

أما بالنسبة لاختلال الموازين التجارية عرفت دول منظمة OCDE تراجعاً في مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي وعلى رأسها ارتفاع أسعار المواد الأولية، وفي مقدمتها النفط ما عدا ألمانيا الاتحادية التي حققت فائضاً في ميزانها التجاري، حيث أن الجدول رقم: يبين لنا أرصدة الموازين التجارية لهذه البلدان، اعتباراً سنة الأساس هي 1973 ومقارنتها مع سنة 1974 محل الدراسة.

الجدول رقم 02: يمثل أرصدة الموازين التجارية لدول OCDE الوحدة: %

السنوات	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	إنجلترا
1973	0.9+	3.7+	0.8+	14.9+	4-	5.6-
1974	5.3-	1.4-	3.9-	21.9+	8.5-	12-

المصدر: دانييل ارنولد، (1992)، مصدر سبق ذكره، ص 56.

❖ أما انعكاسات الصدمة النفطية في المدى الطويل: يمكن ملاحظة النتائج التضخمية لأزمة أكتوبر 1973، من خلال ثلاثة مراحل: ففي عام 1975 تعود المظاهر التضخمية فيه إلى الانخفاض الملحوظ في الإنتاجية الحدية للعمل وتطور معدلات الأجور أما بين 1976 و1982 جاءت صدمات خارجية جديدة، تسببت في زيادة مستوى التكاليف الأمر الذي يفسر ارتفاع المستوى العام للأسعار، أما بعد 1982 ومن عام 1987 كان انحسار الفجوات التضخمية وبالتالي التضخم في الأسعار يعود إلى المسار الجديد لضبط الاقتصاديات خلال الأزمة من جهة، وإلى مضادات الصدمات الخارجية من جهة أخرى.

ثانياً: الازمة النفطية سنة 1979

بعد سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضاً وأن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصاً تزايد التضخم النقدي العالمي.¹

¹موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ 1979م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج العربي) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية، وذلك بسبب انخفاض الإنتاج الإيراني مما سبب شح في الامدادات البترولية وبالتالي ارتفاع أسعار البترول.¹

الفرع الثاني: الازمة النفطية سنة 1986

أولاً: أسباب الأزمة النفطية لسنة 1986

تدهورت أسعار البترول عام 1986 إلى ما يقارب 8 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتباراً من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية 1988 إذ لم يتعد سقف الخام في البيع الأول من سنة 1988 حوالي 14.95 دولار للبرميل، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال فترة الثمانينات أعنف حرب للأسعار مارسها أطراف عدة لأسباب سياسية.²

فيما يلي نتناول المتغيرات التي شهدتها السوق البترولية اعتباراً من سنة 1983 والتي أدت إلى الأزمة الحادة لسنة 1986 نتيجة تدهور أسعار النفط.

1) استراتيجية الدول الصناعية بعد أزمة الطاقة لسنة 1973

✓ إنشاء الوكالة الدولية للطاقة (AIE):

تعتبر الوكالة الدولية للطاقة أهم أداة أقامتها الدول المستهلكة للبترول قصد تحقيق أهدافها الاستراتيجية فبعد نشوب حرب أكتوبر وقيام الدول العربية بوقف إمدادات البترول إلى الولايات المتحدة والدول الغربية، وتخفيض إنتاجها الإجمالي سارعت الولايات المتحدة بدعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر واشنطن 11-13 فيفري 1974 لمناقشة قضايا الطاقة وتم الاتفاق على إنشاء وكالة الطاقة الدولية بهدف:

- إيجاد الوسائل المشتركة لتوفير البترول.
- إحداث ضغط هبوطي على الأسعار.
- تقليل الاعتماد على البترول المستورد.
- وضع خطة لاقتسام مصادر البترول في حالة حدوث طوارئ.
- تنمية البرامج والبحوث الرامية إلى إيجاد بدائل البترول.

¹ مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² مشدن وهيبة، أثر البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973 - 2003، مذكرة ماجيستر غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

جامعة الجزائر، 2004 - 2005، ص 75.

• تكوين مخزون ضخم لمواجهة حالات وقف الامداد.

• التعاون مع شركات البترول العالمية لتحقيق هذه الأهداف.¹

✓ برامج ترشيد استهلاك الطاقة:²

وضعت الدول الصناعية ونفذت برامج صارمة لترشيد استهلاك الطاقة عموما والبترول بصفة خاصة حيث انتقل الاستهلاك البترولي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE من 40.3 مليون برميل يوميا سنة 1979 إلى 32.3 مليون برميل يوميا سنة 1983 ثم إلى 27.2 مليون برميل يوميا سنة 1985 ويفسر هذا الهبوط بتقليص الزخم الطاقوي للنشاط الاقتصادي أي تقليص كمية الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي فكانت هذه الكمية أواخر سنة 1983 أدنى بأكثر من 15% عنها سنة 1973، لكن وقع هذا التخفيض كان أشد وطأة على البترول الذي تدهور بأكثر من 30% ونجم عن سياسة تطوير بدائله أن هبطت حصته من استهلاك الطاق الإجمالي من 56.4% سنة 1973 إلى 40% سنة 1985 بينما ازدادت حصة الفحم إلى 21.8% سنة 1984 وحصة الغاز بلغت في نفس السنة 24.2%.

✓ تكوين مخزون استراتيجي ضخم:³

اهتمت الدول الصناعية ببناء مخزون استراتيجي ضخم من البترول وطرحه من وقت لآخر في السوق الفورية بما يفوق احتياجات الطلب ضمن سياسة مشتركة هادفة إلى السيطرة على السوق البترولية وبلغت مستوياته حدا يفوق استهلاكها خلال فترة 1979-1980 فمثلا في نهاية عامي 1978-1979 بلغ المخزون البترولي 2479 و 2740 مليون برميل على التوالي وبمقارنتها بإحصائيات عام 1974 نجد أن حجمه ارتفع بمقدار 49% و 71% على التوالي، بالمقابل انخفض استهلاك الدول الصناعية في السنوات 1974-1978 بمقدار 5.5% وفي السنوات 1978-1981 بمتوسط قدره 4.5% ومنذ نهاية سنة 1981 وبداية 1982 استطاعت الدول الصناعية أن تستعمل سلاح المخزون بذكاء ضد الدول المنتجة ففي عام 1982 تم طرح في السوق ما بين 1.8 و 2.7 مليون برميل يوميا كما بلغت معدلات الطرح 1.7 مليون برميل يوميا خلال الفصل الأول من عام 1983 وهو ما دعا OPEC إلى إجراء خفض الأسعار بمقدار 5 دولار في مارس 1983 ليهبط سعر البرميل من 34 إلى 29 دولار، استمرت الدول الصناعية في انتهاج هذه السياسة حتى بلغ إجمالي الكميات

¹ مخلوفي عبد العالي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين أزمتي 1986 - 2014، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة مسيلة، 2017 - 2018، ص 31.

² مجدوب بدر عناد، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الشرق، مطابع إيتار إيطاليا، 1998، ص 3.

³ منيحة حسن السيد الدغيري، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 289 -

التي تطرحها من المخزون 4 مليون برميل مما دفع بأسعار البترول إلى التدهور والاقتراب من 10 دولار للبرميل سنة 1986 وفي جانفي 1987 ارتفعت معدلات المخزون إلى 440 مليون طن مقابل 426 مليون في جانفي 1986.

✓ نمو الإنتاج خارج OPEC:

ما زاد من تعقيد أوضاع سوق النفط دخول منتجون جدد خارج نتيجة نشاط الدول الصناعية في إطار الاستثمار المكلف في الاستكشاف والتنقيب عن البترول في مناطق جديدة، في أربع مناطق هي الاتحاد السوفياتي، الصين، بحر الشمال، المكسيك لكن الموارد الإضافية التي تأت من المناطق الثلاثة الأولى كانت تخصص بالدرجة الأولى لسد حاجتها الداخلية فلم تتمكن المكسيك من التحول إلى مصدر صاف مهم في السوق العالمية إذ أن إنتاجها تضاعف من 1.6 مليون برميل سنة 1973 إلى 3 مليون برميل سنة 1983 أما البلدان السائرة في طريق النمو فهي تقارب 30 منتجا منها 15 بلدا مصدرا صافيا، هذا ما خلق تناقضا في المصالح بين المنتجين من خارج OPEC الذين يريدون زيادة إنتاجهم وصادراتهم من خلال المنافسة السعرية (تخفيض السعر) وبين منتجي OPEC الذين يريدون الدفاع عن السعر المعلن حتى ولو كان ذلك على حساب تخفيض الإنتاج والصادرات.

والجدول التالي يوضح تراجع حصة OPEC من الإنتاج العالمي للنفط للفترة 1973-1982

الجدول رقم 03: تطور حصة أوبك من الإنتاج العالمي للنفط للفترة 1973-1982: مليون برميل

1982	1981	1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	
56.6	59.3	63.1	65.8	63.4	61.9	59.8	55.3	58.2	58.1	الإنتاج العالمي
19	22.4	26.9	30.9	29.8	31.3	30.8	27.2	30.7	31	إنتاج أوبك
%33	%38	%42	%47	%47	%50	%51	%49	%52	%53	النسبة إلى الإنتاج العالمي

المصدر: العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير

غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2007-2008، ص16.

ثانيا: تحولات السوق البترولية العالمية:

1) عدم التوازن بين العرض والطلب:¹

كانت عمليات إنتاج البترول غير منفصلة عن العمليات اللاحقة فهي متكاملة في ظل هيكل الصناعة البترولية، التي تميزت بالتكامل الرأسي للشركات السبع الكبرى، التي استطاعت أن تحقق التوازن بين العرض والطلب داخل شبكاتها، وفي ظل الظروف اللاحقة أي عندما اتخذت الدول المصدرة للبترول قراراتها المتعلقة بالتحكم بالبترول المنتج من أراضيها أدى ذلك على فصل عمليات الإنتاج عن العمليات اللاحقة، فالبائعون للبترول يسيطرون على الإنتاج بينما يتحكم المشترون بالعمليات اللاحقة وبالتالي أصبح التوازن بين العرض والطلب داخليا مستحيلا.

2) دمج سوق الولايات المتحدة الامريكية:

كانت سوق الولايات المتحدة الامريكية منفصلة عن السوق البترولية العالمية حتى الستينات حيث تحميها حصص الاستيراد وتنظيم الأسعار، وعندما اندمج اقتصادها في السوق العالمية ارتفعت عنه الحماية، وبالتالي تغير الوضع فأصبحت تقلبات الأسعار البترولية العالمية تثير ردود فعل في جانبي العرض والطلب في الولايات المتحدة الامريكية من جهة، كما ان التغيرات التي تصيب العرض في السوق الامريكية تنعكس على السوق البترولية العالمية من جهة أخرى.

3) الأسواق الفورية والمستقبلية للبترول:

✓ الأسواق الفورية:²

هي أسواقعرفتها صناعة البترول من قديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض البترولية بأسعار مخفضة ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الاجل، لم يكن طاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 10% على 15% من حجم التجارة البترولية العالمية، كما أن السعر الفوري لم يكن يؤثر تأثيرا محسوسا على الأسعار المعلنة أو الرسمية، غير ان الاختلال الذي طرأ منذ منتصف الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض البترولي العالمي ما جعل أهمية الأسواق الفورية تتزايد حتى صارت أسعار التعامل فيها سببا رئيسيا من أسباب عدم استقرار الأسواق ومن ثم انخفاض أسعاره، ذلك لان الأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار البترول عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع.

¹ طاهر موسى الجناحي، ملاحظات حول اثار وتذبذب أسعار البترول على الاقتصاد العربي، النفط والتعاون العربي، المجلد 14 العدد 51، 1988، ص 68.

² مخلوفي عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

✓ الأسواق المستقبلية (البورصات البترولية):¹

ظهرت خلال الثمانينات الأسواق المستقبلية للبترول وهي أسواق عرفها العالم من قديم في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية أما بالنسبة للبترول فهي ظاهرة مستحدثة فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار ويوجد منها ثلاث أسواق رئيسية هي أسواق نيويورك، لندن وسنغافورة، يتم فيها التعامل اليومي على البراميل الورقية مما يزيد عدة مرات على حجم التعامل في براميل الزيت الحقيقية، بذلك انحرفت تلك الأسواق عن هدفها الأصلي وهو تأمين الاحتياجات المستقبلية لمستهلكي البترول بأسعار مستقرة لكي تصبح مجالاً للمضاربة على البترول وتحقيق الأرباح بالمراهنة على اتجاه أسعاره، بل دخلها لنفس الغرض العديد من شركات البترول العالمية وتختلف الآراء حول تقويم اثر تلك الأسواق على أسعار البترول في اسواقه الحقيقية إذ يرى البعض أنها تعتبر عامل استقرار بينما يرى البعض الاخر أنها تعمل على زيادة حدة التقلبات وانها صارت تقود أسواق التعامل الفعلي بدلا من ان تقتفي خطاه.

✓ مصافي التكرير:²

أدى انخفاض الطلب على المنتجات البترولية خلال الثمانينات نتيجة لبرامج الترشيد إلى تشغيل مصافي التكرير عند مستويات منخفضة (حوالي 70% في المتوسط) مما ألحق بعض الخسائر بأصحابها وبدلاً من ان يتجه هؤلاء إلى حكومات الدول المستهلكة لخفض الضرائب البترولية التي زادت منذ منتصف الثمانينات من 22 دولار إلى 55 دولار للبرميل قاموا بالمطالبة بنقل مخاطر التكرير إلى الدول المصدرة للبترول عبر ما عرف بتسعيرة البترول الخام وفقاً للقيمة الصافية للمنتجات البترولية قبل الضرائب لكن بعد خصم كافة التكاليف بما فيها أرباح المصافي، بالتدريج صار هذا النظام يحتل مكانة هامة في التسعير وأضاف عاملاً جديداً من عوامل عدم الاستقرار يصعب توحيدها وتختلف من منطقة استهلاكية إلى أخرى.

¹ مشدن وهيبه، مرجع سبق ذكره، ص 80.

² حسين عبد الله، الحوار بين منتجي البترول ومستهلكيه النفط والتعاون العربي، المجلد 22، العدد 75، 1996، ص 76.

ثالثا: حرب الأسعار داخل منظمة OPEC

1) الخلافات السياسية والأيدولوجية داخل المنظمة:

أدت الخلافات داخل منظمة OPEC إلى عدم التنسيق بين الدول الأعضاء حيث ان لكل دولة ظروفها ومصالحها ففي داخل OPEC يوجد انقسامات سياسية ودينية عميقة تؤثر على مجرى اتخاذ القرارات بحيث تعمل أحيانا بعض الدول ضد الأخرى وذلك كان سببا في إنهاء معظم مؤتمرات OPEC خلال الثمانينات دون اتخاذ قرار موحد، مثال ذلك إصرار الحكومة الإيرانية عام 1982 على تجاوز معدلات إنتاجها بأكثر من الحصة المقررة لها مما تسبب في زيادة حجم الفائض في السوق البترولية ويرجع موقف إيران هذا إلى دافعين أحدهما اقتصادي وهو الحصول على عائد يمكنها من تمويل نفقات الحرب ضد العراق والثاني سياسي ويتمثل في رغبتها في تقليص سيطرة السعودية داخل OPEC، تباين الاتجاهات السياسية، الأيدولوجية، والظروف والمشاكل الاقتصادية أدى إلى تمزيق وحدة المنظمة وإضعافها بالإضافة إلى تراجع سيطرتها على السوق البترولية.

2) عدم التزام الدول الأعضاء بالحصص والأسعار الرسمية

✓ حصص الإنتاج¹

في عام 1982 تجاوزت إيران الحصة المقررة لها وهي 1.2 مليون برميل يوميا فأنتجت 1.8 مليون برميل يوميا، في العام الموالي أنتجت 2.5 مليون برميل بينما كانت حصتها المقررة 2.4 مليون برميل كما تجاوزت فنزويلا حصتها البالغة 1.5 مليون برميل فأنتجت 2 مليون برميل وكثيرا ما أقدمت نيجيريا على تجاوز حصتها، أما على مستوى الدول العربية نجد أن ليبيا تجاوزت حصتها بمقدار الضعف فأنتجت 5.1 مليون برميل بينما كانت حصتها 750 ألف برميل ومن أجل تمويل الحرب الدائرة بين إيران والعراق قام هذا الأخير بتجاوز حصته المقررة في كثير من المرات وعلى الرغم من قبول السعودية بلعب دور المنتج المتأرجح إلا أن انتاجها كثيرا ما كان يزيد على 11 مليون برميل.

مجمل القول أن الدول الأعضاء في OPEC لم تلتزم بحجم الإنتاج الكلي المحدد لها في عام 1982 وبالبلغ 17.5 مليون برميل وتجاوزته إلى ان بلغ 19.4 مليون برميل بزيادة قدرها 9% في الوقت الذي كانت فيه السوق البترولية العالمية تعاني من فائض العرض.

¹ مديحة حسن السيد الدغيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 298 - 299.

✓ الأسعار الرسمية¹

إذا كانت منظمة OPEC قد قامت بتحديد سقف الإنتاج لمنع تدهور الأسعار والحفاظ على سعر الخام عند القياس 34 دولار للبرميل فإن بعض أعضائها منحوا خصومات على السعر المحدد منذ سنة 1982 مما أدى إلى تحطيم هيكل الأسعار فقامت إيران بتخفيض سعر البترول المنتج لديها بمقدار 4 دولارات للبرميل في فيفري 1982 ليهبط سعر الخام إلى 30 دولار للبرميل في نفس العام وفي فيفري 1983 بادرت نيجيريا بخفض أسعارها بمقدار 5.5 دولار للبرميل من أجل مواجهة انخفاض أسعار بترول بحر الشمال الذي يعد منافسا للخام النيجيري، امام هذه العوامل المجتمعة لم يكن هناك مفر من قيام تخفيض على الأسعار الرسمية ب 5 دولارات ليصبح سعر البرميل 29 دولار، بعد مضي عام ونصف على هذا القرار كانت السوق لا تزال تعاني من التخمة وتزايد الامدادات البترولية الامر الذي دفع بالمنظمة في أكتوبر 1984 لوضع سياسة جديدة تحول دون انهيار الأسعار وتقضي بخفض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل ليصبح سقف الإنتاج 16 مليون برميل يوميا، غير أن نيجيريا أعلنت في هذه الاثناء عن تخفيض في الأسعار ب 2 دولار للبرميل على الرغم من إعفاء المنظمة لها من قرار خفض الإنتاج وتبعها بمنح خصومات وتسهيلات لدى البيع كل من إيران، قطر، الجزائر، السعودية، العراق، والإمارات التي منحت خصومات بلغت 1.8 دولار للبرميل، من جهة أخرى أقدم بعض أعضاء OPEC بتكثيف صادراتهم المكررة التي لا تخضع لأسعار المنظمة الرسمية واتباع أسلوب مقايضة البترول بالقمح أو السلاح.

كل هذه الأسباب لم تمكن OPEC من الحفاظ على سعر 29 دولار للبرميل إلا خلال شهر جانفي 1985، وفي شهر فيفري قامت OPEC بإجراء ثاني تخفيض لأسعارها حيث بلغ سعر البرميل 28 دولارا ورغم التخفيضات التي جرت في الفترة بين 1982-1985 على سقف الإنتاج إلا أن ذلك الإجراء من طرف OPEC لم يكن كافيا لمنع الفوضى التي عمت السوق البترولية وأدت إلى انهيار الأسعار سنة 1986 حتى وصل سعر البرميل إلى 8 دولار منتصف ذلك العام.

رابعا: السعودية ولعبة المنتج المتأرجح:

منذ الانخفاض الكبير في أسعار البترول سنة 1983 لعبت الرياض دور المنتج المتأرجح من أجل أن لا تنهار أسعار الخام اختارت السعودية القيام بتخفيض مستوى إنتاجها للتعويض عن الزيادة الحاصلة في إنتاج الآخرين لكن التجاوزات التي حصلت بالنسبة لسعر البترول وحصص الإنتاج أغاضت المملكة التي حذرت في

¹ مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

بداية جويلية 1985 من أنها قد تتخلى عن دورها كمنتج مرن في منظمة OPEC وعليه أعلنت في أول الأمر خطتها الرامية إلى بيع مليون برميل إضافي يوميا عن طريق قيامها بإجراء تخفيض في سعرها بقدر 3 دولارات للبرميل، وفي بداية أكتوبر 1985 أعلن العاهل السعودي عن استمرار المملكة السعودية بإنتاج المزيد من البترول حتى بلوغ حصتها الكاملة.¹

لقد أظهر السعوديون قدرتهم على بيع المزيد من إنتاجهم بسعر حسب ما تدره المنتجات NET BACK هذا النهج حفز دولا أخرى مثل الكويت والإمارات، إن هدف السعودية هو إرغام بريطانيا على الجلوس مع منظمة OPEC على طاولة الحوار من أجل تخفيض الإنتاج فخلال السنوات 1979-1985 قامت كل من بريطانيا والنرويج بزيادة حجم إنتاجها بمعدل 2.61% و 104% في حين انخفض إنتاج OPEC بمقدار 3.49% غير أن الكثير من الخبراء اعتقدوا أن غضب السعودية الشديد اتجاه بريطانيا يكاد يكون في غير محله فإنجلترا ما هي إلا كبش فداء في هذا الادعاء السعودي الذي يرمي إلى صرف الانتباه عن حقيقة أن السعوديين يشنون حرب أسعار عنيفة ضد أعضاء OPEC بالأخص ليبيا، إيران والجزائر من أجل استرجاع المملكة موقعها في السيطرة على سوق البترول العالمية وما يمكن أن يحقق لها وحلفائها في OPEC من فوائد على الصعيدين السياسي والاقتصادي.²

الفرع الثالث: الازمة النفطية سنة 2008 وسنة 2014

أولا: الازمة النفطية سنة 2008³

قد نتفق أو نختلف في حجم الصدمة التي أحدثتها أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد الأمريكي والأوروبي، وكذلك على الدول المرتبطة بهما اقتصاديا ولكن ما لا يختلف عليه الجميع أن هذه الصدمة خلفت مجموعة عن الدروس المستفادة يمكن الخروج بها من أسباب وقوعها.

وكذلك كيفية التعامل معها، حيث أن ما تسبب في حدوث الأزمة المالية (2007-2008) هي الرهون العقارية من الدرجة الثانية وغيرها من الأدوات المستحدثة والمعقدة التي تم توظيفها من طرف أشخاص مغامرون بأموال الناس والذين ظنوا بأن أموالهم تم استثمارها في مشاريع مريحة وامنة والحقيقة هي أن تدهور السياسات المالية الأمريكية ازدادت حدتها بعد انتقال عدواها إلى الدول الأوروبية خاصة. ويعود الفضل في هذا التطور

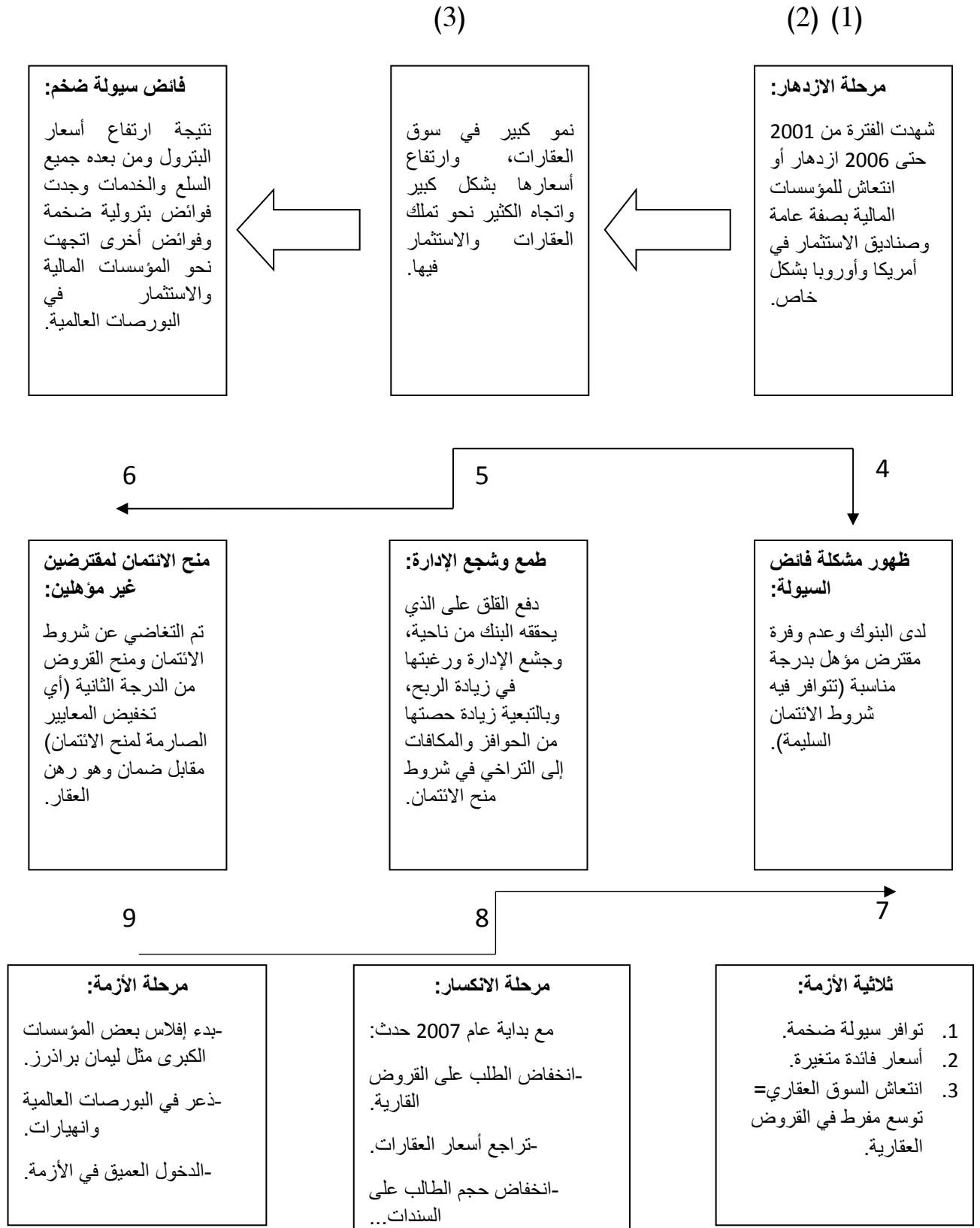
¹ مشدن وهبية، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² مخلوفي عبد العالي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ داودي ميمونة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 135، 141.

الخطير إلى العولمة التي بواسطتها تم تصدير أزمة الرهون العقارية إلى الخارج عن طريق بيع الأوراق المالية المسمومة إلى كافة المتعاملين الماليين في أنحاء العالم. حيث يمكن تصنيف الأزمة المالية (2007-2008) على أنها في بدايتها كانت أزمة بنكية، أي ظهرت في قطاع البنوك الذي توسع بشكل غير مدروس في تمويل القطاع العقاري وازدهاره لعدة سنوات من (2001-2006)، وما ساهم في هذا الازدهار هو توفر سيولة مالية كبيرة جراء ارتفاع أسعار البترول، ويمكن توضيح مسارات تشكل الأزمة في الشكل الآتي:

الشكل رقم 2: مراحل تشكل الأزمة الاقتصادية العالمية المالية (2007 – 2008).



المصدر: طارق عبد العال حماد، (2009)، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأزمة العالمية في شهر أوت 2007 والمحسوبة على الرهون العقارية من الدرجة الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في:

- الإفراض المفرط والغير حذر.
- عولمة الاقتصاد.
- ظهور ما سمي بالأموال الرخيصة (انخفاض سعر الفائدة).
- التوسع الكبير في حجم المشتقات المالية التي لا تخضع للمراقبة.
- توريق الديون (تسنيدي الديون) أو حويل الدين إلى أوراق مالية.
- اتساع الفجوة بين القطاع المالي والحقيقي لسبب الزيادة المفرطة في منح الائتمان وخلق النقود بدون مقابل من الإنتاج.

• الرهون العقارية الأقل جودة، وهذا يأتي من أن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، حينما يرتفع ثمن العقار المرهون، ونتيجة سهولة الحصول على قرض، يحصل على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة، لأنها رهانات من الدرجة الثانية، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، وتوسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما يرفع من درجة المخاطر في تحصيل تلك القروض.

- نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات.
- كذلك من أسباب الوقوع فقد كشفت عن فقاعتين يحكمان الاقتصاد العالمي ما لبثا أن انفجرا ليحدثا الأزمة: فقاعة الربا والثانية فقاعة بيع الديون، وكل منهما يرتبط بالأخر.

• فبؤادر الأزمة ارتبطت بصورة أساسية بالارتفاع الموالى لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفدرالى الأمريكى منذ 2004، فهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التقاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت القروض نحو 3.1 تريليون في مارس 2007، وتفاقت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم وكان من نتيجة ذلك تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما فاني ماي وفريدي ماك خسائر بالغة، حيث تتعاملان بمبلغ ستة تريليونات دولار وهو مبلغ يعادل ستة أمثال حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة، أما عن فقاعة بيع الديون فجاءت من خلال توريق أو تسنيدي تلك الديون العقارية وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية، وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة في

معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعومة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70% .

• قامت مؤسسات مالية وبنوك بإقراض أموال عقارية لأسر غير قادرة على التسديد ودون ضمانات كافية، وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى قانون يعود إلى 1977.

ثانيا: الازمة النفطية سنة 2014

عرفت أسواق النفط العلمية نقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتضاؤل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.¹

ومن أسباب الازمة النفطية لسنة 2014 مايلي:

1. الزيادة في العرض مقابل التراجع في الطلب:

يعتبر تراجع الطلب على النفط مع الزيادة في العرض من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، فقد نما إنتاج الولايات المتحدة الامريكية للنفط منذ عام 2008 حتى أواخر عام 2014 بنسبة 70% تمثل زيادة في العرض بمقدار 4 مليون برميل يوميا،² فالسوق الأمريكي وهو أكبر مستهلك للنفط انتعش مع زيادة إنتاج من النفط والغاز الصخريين وتراجع الواردات منها.³

فحسب تقرير لوكالة الطاقة الدولية يعود انهيار الأسعار إلى قفزة في المعروض منه خارج دول أوبك إلى أعلى معدل له على الإطلاق مع انكماش في الطلب وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئا في اجتماعها الشهير في نوفمبر 2014، وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق) عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا، وكان ذلك مفاجئا للأسواق، فأدى

¹مريم شطبيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص6.

³زاهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول للسياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية

وتأمينالاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015، ص 3.

ذلك إلى تهوي الأسعار ليواصل نفط برنت انهياره من 80 إلى 60 دولار للبرميل الواحد خلال ديسمبر 2014، ثم ليصل إلى ما دون 50 دولار في جانفي 2015.¹

2. عامل التكنولوجيا:²

إن معدل استخراج النفط من البئر في العالم هو 34 إلى 35% في بحر الشمال تستخرج 50% وفي خليج المكسيك تستخرج 55% والتكنولوجيا ترفع هذا المعدل، فإذا ارتفع عامل الإنتاج 1% تضاف 12 مليار برميل إلى الاحتياطي العالمي دون حفر بئر واحدة.

3. ارتفاع إنتاج النفط الصخري:

إنتاج النفط الصخري الذي أتاحتها تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي، فقد بلغ إنتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر سنة 2014 ما يقارب 8.97 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل من سوائل الغاز الطبيعي بسبب تزايد إنتاج الغاز والنفط الصخري.

4. الدورة الاقتصادية الرأسمالية:

يعتبر الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وهي من أكبر الأسواق الاستهلاكية للنفط من أسباب انخفاض أسعار النفط فقد كان نسبة النمو الاقتصادي العالمي في 2015 في حدود 3.6 فقط مقابل 3.2 في 2014 ترتب عنه زيادة ضئيلة في الطلب على النفط قدرت ب 1.1 مليون برميل يوميا فقط، الامر الذي احدث مضاربة كبيرة على انخفاض الأسعار. و منافسة شديدة بين كبار البائعين، حتى ان شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضا قدره دولار واحد عن كل برميل للمشتريين في اسيا، و 40 سنتا عن كل برميل للولايات المتحدة.

5. ارتفاع سعر الصرف الدولار

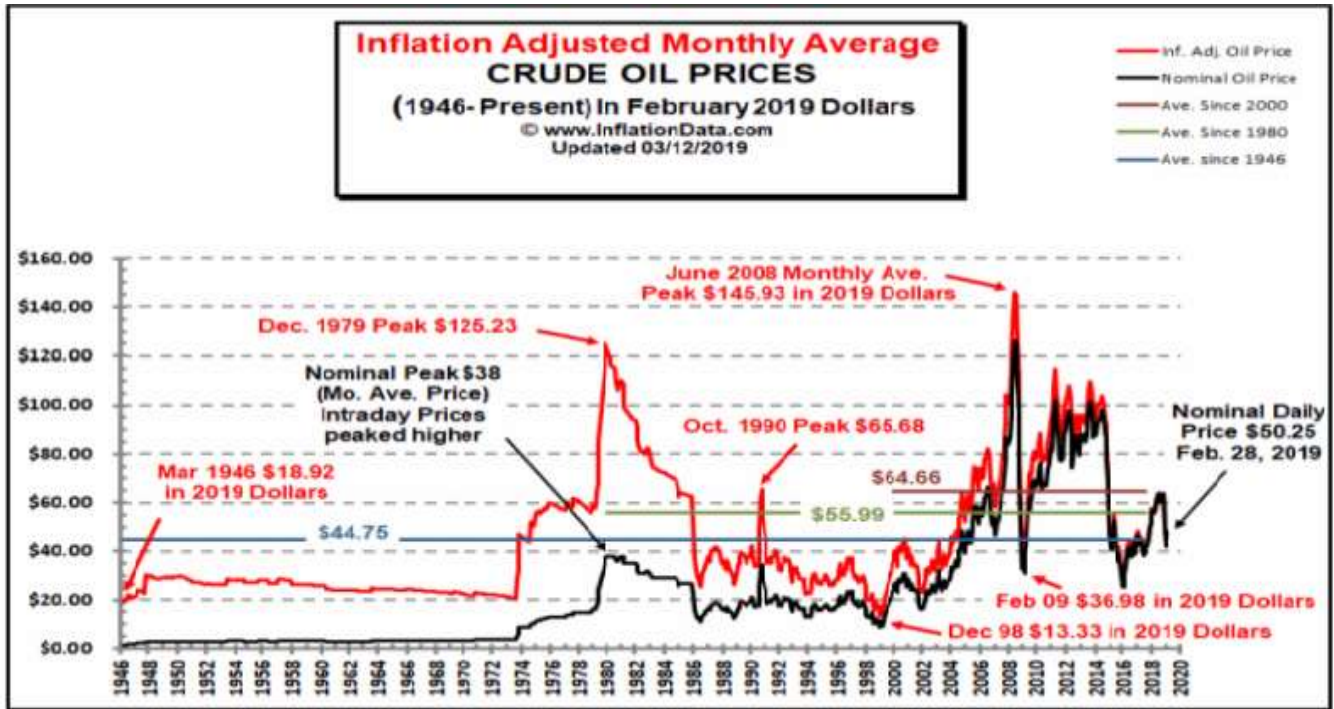
يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ويتم تسعير النفط بالدولار الأمريكي نظرا لقوة واستقرار الدولار، ومنه فارتفاع أو انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط.

¹ خالد بن راشد الخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 4 - 5.

فلو أخذنا دولة الهند مثلا وهي إحدى أكبر مستوردي النفط، في عام 2011 كان متوسط سعر صرف الروبية الهندية مقابل الدولار يساوي (54 روبية مقابل 1 دولار تقريبا)، بما أن سعر برميل النفط وقتها كان 110 دولار للبرميل. يعني أن الهند في عام 2011 كانت تشتري كل برميل ب 5900 روبية تقريبا، لو ارتفع سعر صرف الدولار بحيث صارت (61 روبية مقابل 1 دولار تقريبا) معنى ذلك أن الهند عليها أن تدفع 6700 روبية مقابل برميل نفط واحد، وبالتالي تكبدها مصاريف إضافية ضخمة في حال أنها استمرت على شراء نفس الكمية من النفط، لذلك هي تلجأ إلى خفض وارداتها من النفط الخام. ومن ثم خفض واردات النفط وبقية الدول المستوردة يؤدي إلى انخفاض الطلب مما يؤدي زيادة المعروض وبالتالي انخفاض سعر البرميل.

الشكل رقم 03: تطور أسعار النفط من 1946 إلى غاية 2019



source: InflationDat

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الأزمات النفطية

يعتبر النفط سلعة أساسية سواء للدول المنتجة أو الدول المستهلكة، فتقلب أسعاره ستكون لها تداعيات واثار تتراوح بين السلب والإيجاب على اقتصاديات الدول، أي هناك اقتصاديات رابحة وأخرى خاسرة بسبب هذا التقلب.

الفرع الأول: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط

أولاً: بالنسبة لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط

تتلخص أهم هذه الآثار في:¹

✓ زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974. لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980، وقد أتاحت هذه العوائد فرصاً لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

✓ زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول إلى 05 مليار دولار سنة 1973 و106 مليار دولار عام 1980، وتوجه الدول المصدرة للبتترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أ قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

ثانياً: بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية

ويمكن تلخيص آثار هذه المجموعة في:

✓ زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة واردتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.²

✓ احتواء الفوائض المالية النفطية: إذ أن معظم هذه الفوائض تنتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المزداد

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص 31.

والسلع المصنعة التجهيزات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية، ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول عن استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.¹

ثالثاً: بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول

يمكن تلخيص تلك الآثار في:²

- ✓ تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.
- ✓ زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.
- ✓ الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.

الفرع الثاني: الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط

أولاً: بالنسبة لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي:³

- ✓ انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول.
- ✓ تقلص الانفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الانفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 31-32.

² موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.

✓ أدى انخفاض الانفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول. حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الانفاق الاستثماري والانمائي.

ثانياً: بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية

تتمثل أهم اثار انخفاض أسعار النفط على دول هذه المجموعة في:¹

✓ انخفاض قيمة الواردات من البترول وتحسن موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.

✓ تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.

✓ انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية.

✓ تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول البترولية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية.

ثالثاً: بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول

تتمثل أهم اثار هذا الانخفاض في:²

✓ انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد.

✓ انخفاض أعباء خدمة الديون الخارجية.

✓ تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تتخفض صادرات هذه الدول.

✓ انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.

✓ التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير

مصادر الطاقة البديلة.

¹موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

²داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

خلاصة الفصل:

يعد النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية كما يتميز البترول بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضيف عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي. ويتحدد سعر البترول ويتأثر بالعديد من العوامل، لعل أهمها عوامل السوق حيث تتميز السوق البترولية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي كما يتأثر سلوك الأسواق العالمية البترولية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها. وحاولنا تناول أهم الأزمات ومن خلاله استخلصنا مايلي:

- ✓ أن الأزمة ليست حدث سيء وإنما هي في أغلب الأحيان حل لوضع اقتصادي.
- ✓ أن أغلب الازمات كانت متابعة لحالة رواج اقتصادي.
- ✓ أنكل أزمة تلي أزمة تكون أخف من ناحية الخسائر.
- ✓ يمكن التنبؤ بالأزمات من خلال نشاط السوق المالي.

الفصل الثاني
الإطار النظري للاستقرار المالي

- 1- تمهيد
- 2- المبحث الأول: عموميات حول الاستقرار المالي
- 3- المبحث الثاني: نظم ونماذج الإنذار المبكر
- 4- المبحث الثالث: مؤشرات الحيلة الكلية وقياس الاستقرار المالي في المصارف.
- 5- خلاصة الفصل.

تمهيد

يعتبر القطاع المصرفي أداة مهمة لاستقرار القطاع المالي، باعتباره أحد أهم أجزائه، حيث أن تمتع القطاع المصرفي بالعمق المطلوب والكثافة المناسبة يؤثر على السياسات النقدية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي، ومن أسباب الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي، السرعة والقوة التي تنتشر بها عدوى الأزمات المالية الخارجية إلى النظام المالي المحلي، ومنه إلى الاقتصاد الحقيقي وخلال فترات زمنية وجيزة، وخاصة الأزمات المتعلقة بالقطاع المصرفي، حيث يؤدي انهيار أحد المصارف إلى تراجع قيمة الأصول المالية بالأسواق إلى مستويات متدنية، لأن المصارف غالباً ما تكون الحائز الأكبر لها، ويسفر تخلص المتعاملين عن ما في حوزتهم من الأصول المالية بوجه عام، كإجراء احترازي إلى انهيار أسعارها بالأسواق وهو ما قد يؤدي بالتبعية لانهيار بعض البنوك المحلية، وقد يمتد تأثير هذا الانهيار إلى بنوك أخرى خارج نطاق الدولة حسب درجة الانفتاح المالي والاقتصادات الخارجية.

ولا يقتصر مفهوم الاستقرار المالي على كيفية التعامل مع الأزمات المالية وقت وقوعها فقط، ولكنه يعمل بالأساس على تأهيل القطاع المالي لاستيعاب تلك الأزمات والحد من احتمالات وقوعها، وهو ما يتطلب قدراً كبيراً من الشفافية وحوكمة المؤسسات والأسواق المالية، بالإضافة إلى ضرورة الربط بين المؤشرات الاقتصادية الكلية والمؤشرات الخاصة بالسلامة المصرفية، وتحقيق انضباط الأداء بالأسواق المالية، والتأكد من قدرة النظم الخاصة بالمدفوعات والتسوية والمقاصة على الاستمرار وقت الأزمات في القيام بوظيفتها بكفاءة.

وبناء على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عمومات حول الاستقرار المالي

المبحث الثاني: نظم ومناهج الإنذار المبكر

المبحث الثالث: مؤشرات الحيطة الكلية وقياس الاستقرار المالي

المبحث الأول: عموميات حول الاستقرار المالي

يعتبر الاستقرار المالي من الاهداف الاساسية التي تسعى الجهات الرقابية الى تحقيقها، خاصة في ظل التكاليف الكبيرة التي تتحملها الاقتصاديات التي تشهد ازمت مالية، حيث ان بعض الاحصاءات تشير الى ان تكاليف الازمات المالية قد بلغت 10% من اجمالي الناتج المحلي، وهو الامر الذي يشير الى ضرورة ايلاء استقرار النظام المالي وسلامته.

المطلب الأول: النظرة التاريخية للاستقرار المالي¹

وفقا للدراسات التي تناولت الاستقرار المالي والقضايا المتعلقة به فإنه أصبح الاهتمام بالأسئلة المتعلقة بكيفية الحفاظ على الاستقرار المالي واضحا وخاصة في العقود الأخيرة والتي نالت اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات في كل أنحاء العالم. والسبب وراء تزايد القلق بشأن قضايا الاستقرار المالي مصدرها العواقب الوخيمة الناجمة عن الازمات المالية حصلت في شرق اسيا في أواخر عام 1997، والازمة المالية العالمية في 2007-2008، وأخيرا الازمة المالية في منطقة اليورو والمتعلقة بالديون السيادية.

ويجد المنتبع لازمة المالية العالمية (2007-2008) والتي عصفت بالمصارف التجارية في الولايات المتحدة الامريكية أنها ولدت الازمة المالية العالمية نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، إذ بدأت الازمة بالرهن العقارية الأقل جودة، حيث كانت لها تداعيات كارثية على الاقتصاد العالمي بشقيه الحقيقي والنقدي وخاصة على الاستقرار المالي للمصارف، حيث توجد أربعة أنواع من المخاطر المصرفية التي تهدد الاستقرار المالي للمصارف هي خطر الائتمان، وخطر السوق، والمخاطر التشغيلية، وخطر السيولة.

كما يجد المنتبع للتاريخ الأكاديمي أن هناك مدرستان معروفتان في الادبيات المالية تناولت مفهوم الاستقرار المالي، حيث يفضل ممثلو المدرسة الأولى تناول عدم الاستقرار المالي في حين يفضل ممثلو المدرسة الثانية تناول مفهوم الاستقرار المالي، حيث تجد المدرسة الأولى أن عدم الاستقرار المالي يكون مرتبطا بالادخار والاستثمار، وهو يمثل الانحرافات التي تحدث عن خطة الادخار بسبب عدم الكفاءة في أداء الإدارة المالية لتوظيف النظام المالي أو بسبب حالات عدم استقرار النظام في مواجهة الصدمات المحتملة، في حين نجد المدرسة الثانية أن مفهوم الاستقرار المالي يمثل قدرة النظام المالي في تحقيق الاستقرار المالي من خلال تجنب

¹هوران تحسين توفيق، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006 إلى 2010،

الاختلالات في النظام بحيث يكون النظام المالي قادرا على مقاومة الصدمات بدون أن تكون هناك آثار تراكمية من شأنها أن تحول دون تخصيص المدخرات للفرص الاستثمارية وعمليات الدفع والتسوية في الاقتصاد.

ويقوم البنك المركزي في بالدور التنظيمي والاشرفي والرقابي على المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة للمساهمة بشكل فاعل في الحفاظ على الاستقرار وغيرها من المهام، كما يقوم بدراسة أهم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار المالي للمصارف العاملة بالتعاون مع مديريات وأقسام البنك كافة، كما يعد النمو في رؤوس أموال المصارف مؤشر إيجابي لما له من أثر في تعزيز الاستقرار المصرفي لكنه يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرتها على مواجهة المخاطر.

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار المالي

لقد ساد نقاش طويل في العقد الماضي وبرزت العديد من المحاولات الجدية في الأدب الاقتصادي لتفسير المعنى الدقيق لما يمكن أن يكون تعريفا شاملا ودقيقا لمفهوم الاستقرار المالي، وحصل إجماع بين الباحثين وصناع القرار في المجتمع المالي والنقدي والاقتصادي على أن مفهوم الاستقرار المالي واسع جدا ويشمل جوانب مختلفة من التمويل (النظام المالي) ومنها البنية التحتية، المؤسسات، والأسواق.

الفرع الأول: تعريف الاستقرار المالي

قبل التطرق لمفهوم الاستقرار المالي نتطرق لتعريف لحالة عدم الاستقرار المالي والتي تعرف كالتالي:

عدم الاستقرار المالي يشير الى الاوضاع في الاسواق المالية التي تضر او تهدد بالحاق الضرر بأداء الاقتصاد من خلال تأثيرها على عمل النظام المالي، عدم الاستقرار هذا يضر عمل الاقتصاد بطرق مختلفة. يمكن ان تنال من الوضع المالي للوحدات غير المالية مثل الاسر و الشركات و الحكومات لدرجة ان تدفق التمويل لهم يصبح مقيدا و يمكنه ايضا و بصورة خاصة عرقلة عمليات المؤسسات المالية و الاسواق بحيث تكون اقل قدرة على مواصلة تمويل بقية قطاعات الاقتصاد.¹

تتمثل أركان الاستقرار المالي في استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية، ويستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي تمكنه من تحقيق هذا الاستقرار ومنها تنظيم حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب و تمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي، وتحقيق التناغم والانسجام بين السياسة

¹هوران تحسين توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 539 - 540.

النقدية والسياسات المالية والاقتصادية العامة، لذلك تدور مفاهيم الاستقرار المالي حول تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي بالبنية والمؤسسات والأسواق بصورة متوازنة.¹

يعرف مصطلح الاستقرار المالي على نطاق واسع حالة مستقرة في النظام المالي بحيث تؤدي وظائفها الاقتصادية الرئيسية بكفاءة، مثل تخصيص الموارد وتوزيعها فضلا عن تسوية المدفوعات، ومقدرته على القيام بذلك حتى في حالة الصدمات، الاجهاد، وفترات التغيير الهيكلي العميق.²

ومن التعاريف السابقة نستخلص ان الاستقرار المالي هو تحقيق الاستقرار في كل مكونات القطاع المالي من مؤسسات مالية، اسواق نقدية ومالية، اضافة إلى قوة وصلابة النظام المالي وقدرته على التصدي للازمات المالية.

الفرع الثاني: أهمية الاستقرار المالي

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال النظر في الآثار العالمية التي أفرزتها الازمة المالية على القطاع المالي والاقتصادي:³

- ✓ إن عدم الاستقرار المالي انعكس سلبا على النمو الاقتصادي الامر الذي أدى إلى حدوث انكماش في الاقتصاد وبالتالي فإن ذلك يرفع من معدلات البطالة.
- ✓ تعرض العديد من البنوك حول العالم وخاصة في اسيا وأوروبا لخسائر من جراء هذه الازمة الامر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم الامر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة الأزمة.
- ✓ نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وممتدة لسنوات بعد حدوثها، وما الازمة الآسيوية أو أزمة مصارف اليابان في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، ثم الازمة المالية التي أصابت تركيا عامي (2001-2002)، ثم أزمة الرهن العقاري، إلا أمثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل.

¹ مها مزهر محسن، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009 – 2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 92، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2016، ص 362.

²Garry J. Schinasi. Defining Financial Stability, IFM working paper, wp04/187, October 1, 2004, p14.

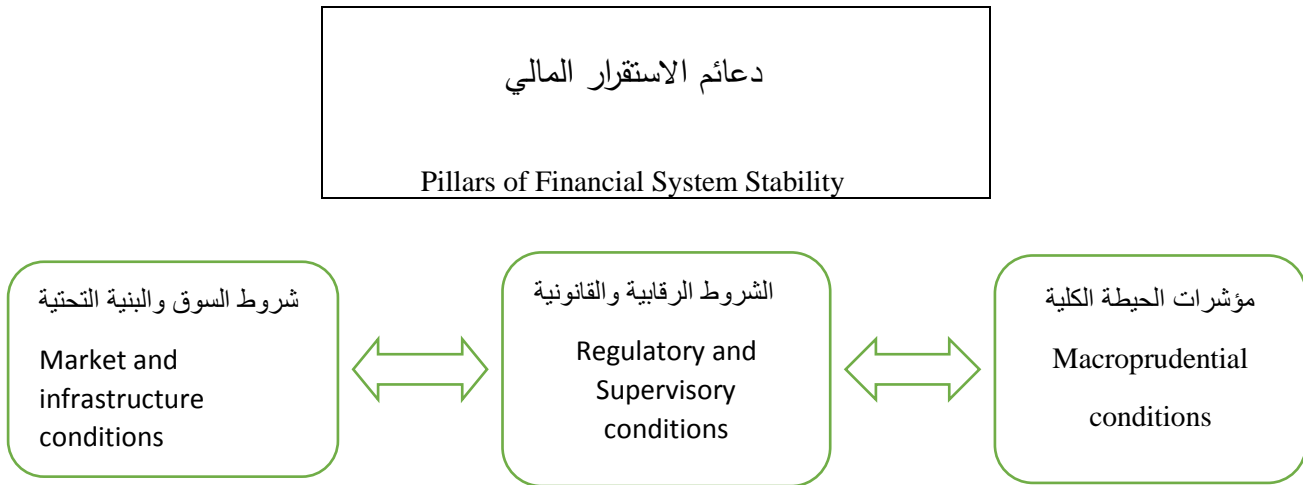
³مشتاق محمد السباعي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للازمة المالية)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة كركوك،

- ✓ أدت إلى شطب عدد من البنوك الكبرى في العالم حوالي (25 بنك) لأكثر من (300) مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007 الامر الذي أدى إلى تراجع السيولة لدى البنوك لإفراطها للمستهلكين.
- ✓ أطلقت العديد من الشركات الأوروبية إشارات تحذيرية من تأثير الازمة الامريكية عليها، واتباع تأثير الازمة ليشمل قطاعات مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وصناعة البناء، أما في الصين والهند فعلى الرغم من وجود تفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الاسواق الصينية والهندية بان يكون تأثير الازمة عليها ضئيلا، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثير الصين بهذه الازمة بشكل واضح، وذلك لان الصين تصدر حوالي (21%) من صادراتها إلى الولايات المتحدة الامريكية.
- ✓ تأثر الاقتصاد الهندي بالأزمة المالية والتي أدت إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، الامر الذي أحدث انخفاض حاد في الطلب على الصادرات الهندية في أسواقها الرئيسية، وقد أصيب قطاع المجوهرات والاحجار الكريمة بهذه الاضرار في البداية، ثم قطاع الملابس الجاهزة وقطاعات المنسوجات والجلود والصناعات اليدوية ومكونات السيارات.
- ✓ أثرت الازمة على الاقتصاد الياباني الذي شهد تراجعا في النمو الاقتصادي وعدم استقرار أسواق الأسهم، وما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضا عند صفر 0% كما تراجعت مبيعات الشركات المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار وانخفاض إنتاج المصانع لأدنى مستوياته منذ خمس سنوات بمعدل 1.3%.
- من خلال ما سبق لاحظنا الآثار السلبية التي أحدثتها عدم الاستقرار المالي في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية وعلى جميع الأصعدوالذي تم مشاهدته بعد الازمة المالية وبوضوح، الأمر الذي يبرز لنا أهمية الاستقرار المالي والآثار الناجمة عن فقدانه.

المطلب الثالث: محددات الاستقرار المالي

أصدر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دليلا حول برنامج تقييم القطاع المالي (Financial FSAP(Sector Assessment program) الذي يحاول تحقيق تحليل متكامل لقضايا الاستقرار والتنمية باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات التحليلية والتقنية، والتي تشمل الدعائم التالية:

الشكل رقم 4: دعائم استقرار النظام المالي



Source: Datukseripanglima Andrew sheng, **Islamic finance and financial policy and stability: An institutional perspective**, IFSB, kualalumpur, March 2007, p12.

الفرع الأول: الدعامة الأولى مؤشرات الحيطة الكلية

يتطلب الحفاظ على الاستقرار المالي أو استعادته تعزيز السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية المناسبة، حيث تتأثر مؤسسات الائتمان بالتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي في البيئة التي تعمل بها¹، لوجود علاقة مترابطة بين الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي، حيث أن انضباط إحداهما يوفر فرصة للآخر مشمولة بسياسات نقدية ومالية جيدة، مع تخصيص شفاف للموارد المالية.

إن انضباط البيئة الاقتصادية الكلية يساهم في تحقيق الاستقرار المالي وسلامة أداء المؤسسات المالية لتعزيز السيولة والربحية مع توظيف المدخرات المحلية، مما يساعد على تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف والفائدة، والذي يؤمن بدوره استقرار المدفوعات الخارجية للمؤسسات المالية خاصة المصارف، ويظهر ذلك من خلال اتخاذ أطر تنظيمية تساعد على تحقيق استقرار الأداء المنظم والشفاف للأسواق المالية وتعزيزه. اكتسبت سياسة الحيطة الكلية التركيز بشكل خاص بعد الازمة المالية العالمية 2008، وتعتبر خط الدفاع الأول ضد التجاوزات المالية التي يمكن أن تهدد الاستقرار، ومن شأن تعميم مجموعة من أدوات سياسة الحيطة الجزئية والكلية، أن يخفف الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة قبل أن يظهر ما يبرر ذلك في الاقتصاد، يساعد ذلك المؤسسات ذات الأهمية النظامية أيضاً على اكتساب مزيد من الصلابة، كما يساعد على احتواء ديناميكية أسعار الأصول والائتمان المسيرة للاتجاهات الدورية، ويوفر هامشاً للوقاية من عواقب ضائقات السيولة عند عودة التقلبات.²

¹ AGENCE MONETAIRE DE L AFRIQUE DE L OUEST (AMAO), **STABILITE FINANCIERE ET SUPERVISION BANCAIRE AU SEIN DE LA CEDEAO**, FREETOWN, NOVEMBRE ,2009, P03.

² Central Bank of Jordan, **Financial Stability Report**, 2012, p68.

وتعتمد تدابير سلامة الحيلة الكلية على ثلاث خطوات:¹

- يجب أن تتوافر لصناع السياسات البيانات اللازمة لمراقبة تراكم المخاطر على الاستقرار المالي.
- يجب أن يتخذوا الاستعدادات اللازمة لضمان امتلاكهم السلطة القانونية والقدرة التحليلية الضروريين لاستخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية التي قد تنشأ الحاجة إليها ويكتسب ذلك أهمية كبيرة في القطاع غير المصرفي، حيث لم يتحقق بعد إرساء الإطار التنظيمي بشكل كامل وحيث ينبغي توسيع نطاق هذا الإطار ليتعامل مع المخاطر الناشئة.
- يجب أن يكون لدى صناع السياسات تكليف واضح يخول لهم التحرك عند الحاجة، ولا يقل عن ذلك أهمية أن تكون لديهم شجاعة التحرك لمواجهة المستجدات، حتى إذا كانت التدابير المطلوبة لا تحظى بشعبية كبيرة، ومن المطلوب في هذا الصدد أيضا وجود تواصل فعال ومتوازن مع الجمهور لتوضيح التدابير المتخذة.

وتهتم الدعامة الأولى للاستقرار المالي بتحليل السلامة المالية الكلية والتي تهدف إلى التخفيف من

المخاطر في النظام المالي ككل، من خلال:²

- استخدام اختبار الاجهاد، تحليل السيناريو، وتحليل مؤشرات السلامة المالية والروابط المالية الكلية.
- تحليل هيكل القطاع المالي، بما في ذلك تحليل الكفاءة، القدرة التنافسية، درجة التركيز والسيولة.
- تقييم مدى مراعاة وتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة والقوانين والممارسات الجيدة في القطاع المالي.
- تحليل محددات الاستقرار والتنمية التي تتناسب مع ظروف البلاد مثل دور المؤسسات المالية العامة، تأثير الدولار، مدى تطور أو تخلف السوق المالية.

الفرع الثاني: الدعامة الثانية الشروط الرقابية والقانونية³

- ضبط ومراقبة النظام المالي على المستوى الجزئي والكلي وذلك بهدف تسيير وإدارة المخاطر.
- إدارة الازمات المالية والمصرفية بفاعلية: وجود إطار فعال للتعامل مع الازمات ومعالجة اثارها لتقليل أثرها على الاستقرار المالي وذلك من خلال إجراء مراجعة لدور جميع الجهات ذات العلاقة مثل (المصرف المركزي، مؤسسة ضمان الودائع ووزارة المالية) لتحديد دور كل من هذه المؤسسات في التعامل مع الازمات المالية والمصرفية.

¹تقرير الاستقرار المالي العالمي، المخاطرة والسيولة، وصيرفة الظل: كبح التجاوزات وتشجيع النمو، أكتوبر 2014، ص04.

²Datukseripanglima Andrew sheng, Op cit, p 13.

³محمد عميرة، دور البنوك المركزية في الحد من المخاطر النظامية وحماية الاستقرار المالي، الملتقى الاقتصادي العربي الأول لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية و المصرفية، 8 أغسطس 2015، عمان، الأردن، ص53.05

- مع الاخذ بالاعتبار السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسات الأخرى (مثل حماية الزبائن والتنافسية والمعايير المحاسبية) والاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي.

الفرع الثالث: الدعامة الثالثة الشروط المتعلقة بالسوق وبالبنية التحتية¹

- البنية التحتية القانونية للتمويل، بما في ذلك نظام الاعسار وحقوق الدائن وشبكات الأمان المالية.
- نظام البنية التحتية للسيولة، بما في ذلك العمليات النقدية والصرف، المدفوعات ونظم تسوية الأوراق المالية والتبادل وأسواق الأوراق المالية.
- الشفافية، الحوكمة والبنية التحتية للمعلومات، بما في ذلك شفافية السياسة المالية والنقدية، حوكمة الشركات، إطار المحاسبة والتدقيق، تقارير نظام الائتمان.

المطلب الرابع: أسباب عدم الاستقرار المالي

الفرع الأول. سعر الفائدة أداة لعدم الاستقرار المالي:²

حيث يعتبر معدل الفائدة جوهر الازمات المالية، ويركز منسكي Hyman Philip Minsky في فرضيته حول عدم الاستقرار المالي الداخلي على الخاصية الداخلية لوقوع الازمات المالية، حيث يعتقد أن المتسبب في وقوع الازمة المالية هو هيكل الاستدانة في الاقتصاد ويعبر عن ذلك بمايلي: أن منبع الازمة المالية هو التوسع في منح القروض المصرفية، ويولي منسكي أهمية بالغة لهيكل الاستدانة وخاصة أثر الرفع المالي المستخدم بكثرة عند الموجات المضاربية، وتتطلق الازمة المالية حسب منسكي بوجود ظواهر خارجية: حروب، أزمة سياسية، بروز قطاعات اقتصادية جديدة، ظهور تقنيات حديثة، وكذا تغير القوانين التي أدت إلى ازدهار التجارة العالمية وتحرر حركة رؤوس الأموال أو استخدام تقنيات المشتقات المالية التي تعد أيضا عوامل مؤثرة وفاعلة تؤدي إلى خلق فرص ربح جديدة في قطاع اقتصادي جديد نتيجة تزايد الاستثمارات، وهذا ما يولد ازدهار اقتصادي يتم تمويله وتغذيته بالتوسع في القروض المتأتية من النظام المصرفي على اعتبار أن المصارف تستجيب بالإيجاب لهذا الطلب الجديد لغرض تحقيق فرص ربح جديدة.

تقوم فرضية منسكي على مبدئين رئيسيين:

- أن الهشاشة المالية الداخلية يعود سببها إلى اللجوء إلى الاستدانة المصرفية.

¹ Datukseripanglima Andrew sheng, Op cit, p 14.

² بحري هشام، محرم حسينة، الآثار المحتملة لتخفيض أسعار الفائدة على الاقتصاد العالمي، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني التاسع حول

- أهمية ارتفاع أسعار الفائدة للمرور من مرحلة الازدهار إلى مرحلة الازمة بسبب المخاطر الائتمانية، حيث أن إمكانية حدوث الازمة المالية يزداد مع احتمال ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصاد، ومع استمرار مرحلة الازدهار الاقتصادي فإن حجم القروض سيزداد مما يؤدي بالمصارف إلى حماية نفسها ضد المخاطرة الائتمانية من خلال رفع أسعار الفائدة مما يزيد من المصاريف المالية للمقترضين الذين قد يتحولون إلى فئة ذات مخاطر عالية وبالتالي إمكانية تعرض هذه المصارف إلى الإفلاس.

ويميز منسكي بين ثلاث أنواع من المؤسسات داخل الاقتصاد تمتاز بهياكل استنادة مختلفة هي:

- فئة المتعاملين الحذرين: التي تمتاز بقلّة مداخليل الفترة مقارنة بالمصاريف المالية، لكنها كافية لتغطية الفوائد مما يستلزم من هذه الفئة ضرورة إعادة التمويل بالديون لأجل سداد أصل الدين.
- فئة المتعاملين السيئين: وهي الفئة التي لا تستطيع مداخليلها تغطية فوائد وأصل القروض مما يحتم عليها زيادة الاقتراض من المصارف للوفاء بالتزاماتها لفترات سابقة.

إن ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصاد يمثل عاملاً أساسياً في حدوث الهشاشة المالية، ويرجع هذا الارتفاع إلى اعتماد المؤسسات على الاقتراض بشكل كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية، وكلما كان حجم المشاريع كبيراً كلما زادت الحاجة إلى الاقتراض من المصارف مما يزيد من احتمال عدم سداد، وبالتالي تلجأ المصارف لرفع سعر الفائدة لحماية نفسها على هذا الأساس، فإن الازمة المالية تحدث مع زيادة احتمال ارتفاع أسعار الفائدة التي ستضعف من عوائد الاستثمارات، وتزيد من المصاريف المالية وارتفاع الطلب على القروض لضمان سداد الديون السابقة، يضاف ذلك إلى هشاشة الميزانيات المصرفية مع استمرار الطفرة الاستثمارية سيزداد اعتماد المؤسسات على القروض المصرفية وترتفع بذلك أسعار الفائدة، وتتحول المؤسسات من فئة المتعاملين الحذرين إلى فئة المتعاملين السيئين، وفي هذه الحالة يصبح وزن المؤسسات السيئة أكبر في الاقتصاد مما يزيد من الهشاشة المالية ويؤدي إلى وقوع الازمة المالية فالازمة الاقتصادية.

الفرع الثاني. مشكلات التكوين:

تتشابه الأنواع الثلاثة لعدم الاستقرار المالي، المتمثلة في الذعر المالي، انهيار سوق الأوراق المالية وحالات عدم استقرار مستوى الأسعار، في أنها كلها مشكلات التكوين حيث أن سلوكيات الأفراد المنفصلة تكون لها انعكاسات كلية:

أولاً. الذعر المالي: ويقصد بالذعر المالي تلك الظاهرة التي ينتج عنها حدوث تهافت على سحب الودائع من المصارف، والذعر المالي يكون لو أن كل المطالبين بحقوقهم رغبوا في تسهيلها في وقت واحد، ولا توجد أمام المؤسسات المالية أو المصرفية إمكانية لمواجهة تلك السحوبات ويكون ذلك بسبب مشاكل لدى المصرف

في تراجع ثقة المودعين واندفاعهم لسحب أموالهم فعندما يعرف الجمهور أن أحد المصارف أو بعضها في أزمة، يسارع بسحب ودائعه من المصارف، سواء السليمة أو المصابة، فتقل احتياطات المصارف، وعندما تتلاشى الاحتياطات لا يستطيع المصرف بعد ذلك أن يفي بوعوده الخاصة بالسيولة، ويتحتم عليه بقوة القانون أن يغلق أبوابه، أو يتخذ مسلك لتخطي هاته العقبات.¹

ثانيا. انهيار سوق الأوراق المالية: تمر أسواق المال كل فترة بأزمات تؤدي إلى تحطم أسعار عدد كبير من أسهم خلال مدة قصيرة جدا بحيث تنخفض أسعار هذه الأسهم بصورة كبيرة وفجائية. هذا الامر قد يؤدي إلى خسائر مالية فادحة وذلك بسبب الخسارة الكبيرة في قيمة السندات المالية التي يمتلكها المستثمر. أسباب هذا الانهيار قد تكون عوامل اقتصادية بحتة، ولكنها كذلك نابعة من دعر لدى أصحاب الأسهم والسندات الذين فقدوا الثقة في الأوراق المالية التي يملكونها وباتوا يعتقدون أنها ستخسر من قيمتها الكثير، مما يؤدي بهم إلى عرض ما يملكون من أسهم للبيع بحيث يصبح العرض على هذه السندات أكبر بكثير من الطلب فتخسر قيمتها، وكثيرا ما يتم الحديث عن أن السبب في هذا هو ما يسمى فقاعات سوق المال النابعة من تنبؤات ومضاربات أسواق المال التي تؤدي إلى انتفاخ قيمة السندات المالية بدون أي أساس اقتصادي وبدون أي علاقة مع الواقع، وتتفجر هذه الفقاعات عند اصطدامها بأرض الواقع.²

ثالثا. عدم استقرار مستوى الأسعار: يأخذ مستوى الاستقرار العام للأسعار أحد الشكلين التاليين:³

. التضخم، أي الارتفاع المستمر في الأسعار؛

. الانكماش والانعكاس في الأسعار، أي الهبوط المستمر والمتواصل.

ولكل شكل تأثيراته السلبية على الإقراض، حيث تعتبر التقلبات في معدل التضخم عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية، وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الازمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي، بينما يزيد الانكماش في الأسعار من قيمة الأموال المودعة للإقراض، نتيجة لذلك فإن التضخم غير المتوقع تكون آثاره سلبية على المقرضين، وعلى العكس تكون إيجابية للمقرضين، بينما الانعكاس في الأسعار غير المتوقع يكون له تأثير عكسي لما يعمله التضخم غير المتوقع، ان عدم التأكد حول المستقبل المتوقع للتضخم والانكماش يجعل القروض اكثر خطورة بالنسبة للمقرضين وللمقرضين وهو ما يجعل عملية الإقراض اقل جاذبية.

¹مانيير كوهين، النظم المالية والتمويلية، ترجمة: عبد الحكم خزامي، دار الفجر، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص 116.

² أميرة بن مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 179 - 180.

³مانيير كوهين، مرجع سبق ذكره، ص 111.

الفرع الثالث. تزايد عدم اليقين:¹

ان أحد وأهم العوامل الأساسية التي تؤدي الى عدم الاستقرار المالي والاسهام في حدوث أزمات مالية ومصرفية هي مشكلة عدم اليقين، حيث ان ارتفاع عدم اليقين في الأسواق المالية قد يؤدي الى الفشل المالي، وان صدمة سوق الأسهم تجعل من الصعوبة على المقرضين تجنب مخاطر الائتمان الرديء نتيجة تقادم مشكلة سوء الاختيار، وبالتالي فان عدم قدرة المقرضين على حل مشكلة الاختيار المعاكستجعلهم اقل رغبة في الإقراض، مما يؤدي الى الانخفاض في الإقراض والاستثمار والنشاط الكلي.

الفرع الرابع. مشاكل في القطاع المصرفي:²

باعتبار ان المصارف لها دور مهم في السوق المالية، نظرا لدورها ومساهمتها في انتاج المعلومات لأنها على دراية ومعرفة بالوضع المالي لكل شركة تتعامل معها سواء بإقراضها او بمسك ودائعها، وهو ما يسهل عملية خلق الاستثمار للاقتصاد.

وبالتالي فان انخفاض قدرة المصارف على الدخول في الوساطة المالية ومنح القروض، سوف يؤدي مباشرة الى انخفاض الاستثمار والنشاط الاقتصادي الكلي.

ان وضعية الميزانية العامة للمصرف لها تأثير هام في قدرته على منح القروض، حيث وفي حالة ان المصرف كان يعاني من تدهور في ميزانيته العامة، فيحدث انكماش في رأس ماله امامه خيارين:

. اما ان يخفض من القروض من اجل تقليص قاعدة اصوله؛

. او ان يحاول المصرف الرفع من رأس ماله.

ومع ذلك، عندما تواجه المصارف تدهورا في ميزانيتها العامة، فمن الصعب جدا بالنسبة لها الرفع من رأسمالها بتكلفة معقولة، حيث غالبا ما تلجأ الى تخفيض منح القروض والذي يؤدي الى تباطؤ النشاط الاقتصادي، حيث تشير الدراسات على سبيل المثال، ان هذه الآلية برزت خلال سنوات التسعينات في الولايات المتحدة الامريكية مما أعاق النمو الاقتصادي الأمريكي في ذلك الوقت.

¹Frederic S, Mishikin, **Op cit**, p 64.

²ibid, p67.

المبحث الثاني: نظم ومناهج الإنذار المبكر

لقد ظهرت كتابات عديدة ودراسات مختلفة سواء من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو بنك التسويات أو الباحثين الاقتصاديين المهتمين بدراسة الازمات المصرفية والمالية ومعرفة أسبابها وكيفية وضع نظم للتنبؤ بها قبل حدوثها بوقت مبكر، حتى يمكن اتخاذ الإجراءات أو السياسات المضادة لمنع أو تجنب حدوثها أو تقليل الخسائر المترتبة عليها لأدنى مستوى إن لم يكن من الممكن تفادي وقوعها من الأساس.

وهناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، إذ تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الازمات.

المطلب الأول: مفهوم نظم الإنذار المبكر

لقد قدم الباحثون عدة تعاريف لنظم الإنذار المبكر:

- نظم الإنذار المبكر: الية الغرض منها اكتشاف إشارات الإنذار اتجاه ظاهرة ما وهي عملية تقوم على رصد وتسجيل وتحليل الإشارات التي تنبئ عن قرب حدوث أزمة، إلا أنه يجب التفريق بين الإشارات التي تشير إلى قرب وقوع أزمة وبعض الضوضاء الناتجة عن المشكلات اليومية بقطاع الاعمال¹
- نظم الإنذار المبكر بالازمات المالية: هي عبارة عن نماذج تستطيع أن تميز إن كان هناك ضعف وتحدد نقاط الضعف التي تظهر في النظام المالي، من خلال إرسال إشارات صحيحة وفي الوقت المناسب تنذر ببداية أزمة².

وعليه يمكن القول أن نظم الإنذار المبكر عبارة عن القدرة على استيعاب الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث الأزمات، مما يمكن من اتخاذ التدابير لتجنبها، وتقوم العملية على رصد وتسجيل الإشارات التي تشير إلى قرب حدوث أزمة، مثل³:

- الارتفاع غير الحقيقي في أسعار الأسهم.

¹محمد رشاد الحملاوي، السيد محمود سماحة، إدارة الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 131.

²ALESSIO Ciarlone, GIORGIO Trebeschi, Desining an Early warning system for debt crises, Emerging markets review, No 06, 2005, p 376.

- الحروب والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- التطورات غير الإيجابية في سعر الفائدة وسعر الصرف والمضاربات وتدهور أسعار العملة الوطنية.
- ضعف القطاع المصرفي ومواجهته لمشكلة السيولة.
- تفاقم العجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وتساعد أزمة الديون، استنزاف احتياطي العملات الأجنبية.
- انتشار الفساد، الأخطاء الفادحة في السياسات الاقتصادية والمالية.
- تعرض الشركات المدرجة أوراقها المالية في السوق المالية لأزمات واضطرابات، تؤثر على أسعارها في السوق المالية.

تعتبر إشارات الإنذار المبكر مهمة، حيث من الصعب منع وقوع شيء إن لم يتم التنبؤ باحتمال وقوعه، أو من الصعب مواجهة الأزمات المالية إن لم يتم الاستعداد لها، كذلك تتبع أهمية نظام الإنذار المبكر بأنها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية، فتبين احتمالات حدوثها في وقت مبكر قبل وقوعها لاتخاذ سياسات وإجراءات وقائية عند وقوع الأزمة.¹

ويمكن أن يفسر النظام أربعة احتمالات من تحليل المعلومات والإشارات وهي:²

- **التوفيق:** ويعني ثبوت وصدق المعلومات والاشارات في التعرف على بؤادر الازمة الوشيكه الوقوع.
- **الفشل:** ويعني هذا فشل المسيرين او المديرين لهذه المؤسسة في تحليل المعلومات والمعطيات تحليلا صحيحا، مما قد يؤدي الى ازمة وكارثة حقيقة.
- **الإنذار الكاذب:** ويقصد به محاولة تظليل متخذ القرار او المدير بشأن حدوث ازمة وشيكه الوقوع، حيث تكون هذه المعلومات في الاخير مغلوطة او كاذبة بشكل مقصود او غير مقصود.
- **الرفض الصحيح:** حيث انه في هذا الوضع يعزم المسير او المدير على عدم صحة المعلومات بشأن حدوث ازمة او بؤادها علي الاقل، وهذا ما يؤكد فيما بعد على حنكة وخبرة المدير في مثل هذه الاوضاع وحسن اختيار القرارات الصائبة في المكان والزمن المناسبين.

¹ عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالآزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة، مؤتمر اقتصاديات الاعمال في ظل عالم متغير، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية، عمان، الأردن، 2003.

² بوبرص عبد العزيز، علوطى لمين، العمل على إنشاء نظام إنذار مبكر للآزمات بالاستعانة بمقاييس ومؤشرات لوحدة القيادة المستقبلية، مجلة

والشكل التالي يوضح مصفوفة إشارات الإنذار المبكر:

الجدول رقم 4: مصفوفة إشارات الإنذار المبكر

البيان	توجد أزمة خلال 12 شهر	لا توجد أزمة في غضون 12 شهر
صدور الإشارة	التوفيق	الإنذار الكاذب
عدم صدور أي إشارة	الفشل	الرفض الصحيح

Source: MATTHIEU BUSSIERE, MARCEL FRATZSCHER, TOWARDS A NEW EARLYWARNING SYSTEM OF FINANCIAL CRISES, EUROPEAN CENTRAL BANK WORKING PAPER NO145, MAY2002, P 14.

المطلب الثاني: نموذج المؤشرات القائدة واستخراج الإشارات

الفرع الأول: نموذج المؤشرات القائدة¹

يعتبر المتغير مؤشرا قياديا فاعلا إذا تمكن من الكشف عن السلوك غير الطبيعي قبل حدوث الأزمة، كما لا يعطي إنذار غير صحيح عن اقتراب وقوع أزمة في الأوقات العادية أي حالات الاستقرار، ويمكن استخدام المؤشرات المالية من قبل متخذي القرار لتوقع الازمات المالية، ويمكن تحديدها من خلال مقارنة سلوك متغير معين في فترة ما قبل الازمة مع سلوكه خلال فترة الاستقرار والسكون، وذلك بخلق نوع من التوازن بين احتمالية عدم التوقع بالأزمات وتخفيض احتمالية إعطاء إنذار غير صحيح عند وجود ضغوطات، كما يمكن تحديدها بالاعتماد على نماذج الاقتصاد القياسي لتحديد المؤشرات التي تثبت أهميتها إحصائيا، من أجل استخدامها في تقدير احتمالية وقوع أزمة خلال فترة معينة.

الفرع الثاني: نموذج استخراج الإشارات²

والتي تقوم على متابعة مجموعة من المؤشرات والتي تتكرر بشكل كبير وتميل للتصرف بسلوك عادي يختلف عن طبيعتها قبل حدوث الأزمة على أن يقوم نظام الإنذار بإعطاء إشارة تعكس احتمال حدوث أزمة.

ظهرت منهجية الإشارات لأول مرة في أعمال (1996) Kaminsky & Reinhart، حيث قام بتصميم نظاما للإنذار المبكر عن الازمات المالية وبالتحديد أزمت العملة، من خلال القيام بدراسة 76 أزمة عملة في 30

¹مركز البحوث المالية والمصرفية، التحديات التي تواجه التنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 8، العدد 401، عمان، 2001، ص 21.

²Mario DEHOVE, Crises financières: Deux ou trois choses que nous savons d'elles (Que nous apprend l'approche statistique des crises financières?), Document de travail, Conseil d'Analyse Economique, République Française, Avril 2003, p12.

بلدا خلال الفترة 1970-1995، وتهدف هذه المنهجية إلى الربط بين مختلف الأنواع من الازمات المالية، ويتم وضع مؤشرات مركبة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بأن نظام مالي معين في وضع ما قبل الازمة، ويمكن اختبار فاعلية منهج الإشارات على مستوى المؤشرات الفردية بالاعتماد على المصفوفة التالية، حيث تتم الدراسة على مجموعة من الدول يرمز لها بـ n ، خلال الفترة الزمنية T والتي عرفت عدد P من الازمات، ونضع أنفسنا عند اللحظة t ونعطي لأنفسنا الفترة الزمنية 0 وقيمة مرجعية S للمتغير X ، وهي القيمة التي نستخدم كعتبة.

- A تعبر عن الفترة الزمنية 0 التي أصدر فيها المؤشر إشارات صحيحة.
- B تعبر عن الفترة الزمنية 0 التي أصدر فيها المؤشر إشارات خاطئة.
- C تعبر عن الفترة الزمنية التي لم يصدر فيها المؤشر أية إشارة لوقوع أزمة، على الرغم من وقوع أزمة خلال الفترة 0 .
- D تعبر عن الفترة الزمنية التي لم يتم خلالها إصدار أية إشارة لوقوع أزمة، وبالفعل لم تقع أزمة خلال الفترة 0 .

الجدول رقم 5: مصفوفة منهجية استخراج الإشارات

عدم حدوث الأزمة خلال الفترة (t)	حدوث الأزمة خلال الفترة (t)	
B	A	المؤشر يكشف أزمة
D	C	المؤشر لا يكشف أزمة
إجمالي الأزمات التي لن تحدث $B+D =$	إجمالي الأزمات التي سوف تحدث $B + C =$	$B + D =$ إجمالي عدم وقوع الازمة

Source: Mario Dehove, Op cit, p 12.

توجد نسب يمكن الاعتماد عليها كمقياس لتقييم منهج الإشارات وهي:

- نسبة المؤشرات الصحيحة الصادرة من المؤشر إلى الفترة الزمنية التي تم فيها إصدار إشارات صحيحة = $A / A + C$
- نسبة الإشارات الخاطئة إلى الخاطئة الممكنة: $B / B + D$.
- مؤشر الضوضاء = $B / (B + D) A / (A + C)$.

المطلب الثالث: نموذج بروبيت¹

خلال سنة 1984 أجرى الباحث Zmijewski دراسة على عينة من المؤسسات الأمريكية المدرجة في السوق المالية، مكونة من 40 مؤسسة مفلسة و 800 مؤسسة اصطناعية غير مفلسة، واعتمد في نموده على ثلاث نسب مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه المؤسسات خلال الفترة من 1972-1978، وهي العائد على مجموع الأصول، نسبة المديونية، نسبة التداول، وقد استخدم النموذج تحليل بروبيت Probit Analysis، لتحديد قيمة معاملات التمييز وإيجاد العلاقة بين المتغيرات والمتغيرات التابعة، ذلك باستخدام عتبة محددة لتلك المتغيرات، حيث تعبر القيم الأعلى من هذه العتبة عن حالة أزمة مالية وتأخذ القيمة (1)، بينما تعبر القيم الدنيا عن حالة الاستقرار وتأخذ قيمة (0).

حسب الصيغة التالية:

$$Z = -4.803 - 3.599x_1 + 5.406x_2 - 0.1x_3$$

ويضرب المتغيرات الثابتة والمستقلة بالعدد 1.8138 تصبح الصيغة المعدلة كمايلي:

$$Z = -8.7117 - 6.5279x_1 + 9.8054x_2 - 0.1814x_3$$

حيث أن:

x₁: معدل العائد على مجموع الأصول.

x₂: نسبة المديونية.

x₃: نسبة التداول.

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، زهران للنشر، 2013، ص ص 250 - 251.

المطلب الرابع: منهجية نماذج تعتمد على الانحدار اللوجستي¹

مؤشرات الحيلة الكلية ومتغيرات الاقتصاد الكلي، بينما اعتمد كل من Mulder perrelli and Rocha على مؤشرات مستمدة من ميزانيات وحسابات المؤسسات، أما الدراسات الأخرى فقد اعتمدت على متغيرات الاقتصاد الكلي فقط، بالإضافة إلى تلك الدراسات التي تهدف إلى تصميم نماذج اختبار احتمال حدوث أزمات مالية مكلفة جدا إذا تمت الدراسة لكل اقتصاد على حدة وهو أمر نادر نسبيا وأن النماذج القطرية هي الفعالة لاتسام كل اقتصاد بخصائص معينة، إذ يصعب عن طريق منهجية تحديد مؤشرات للازمات المالية لاقتصاد معين، ويتطلب ذلك تطبيق المنهجية على كل اقتصاد على حدة، وهو ما يصعب من تطبيق اختبارات فعالة، وهو ما دفع بإيجاد نماذج أكثر فعالية من طرف (2003)Polius and Sahely وWorrelcherebin and polius-Mounsey (2001) تتمثل في اختبارات للإفلاس للمؤسسات المالية بشكل فردي، واستعمال النتائج للتنبؤ في حالة كون بعض المؤسسات لها تأثير كبير على الأسواق المالية والتي يمكن أن تسبب انتشار تداعيات الازمة المالية.

ويقوم Logit models على دراسة أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية في احتمال حدوث أزمة، ويعطي النموذج احتمال أما (0) أي تنبؤ باحتمال عدم حدوث أزمة أو (1) أي تنبؤ باحتمال حدوث أزمة.

المبحث الثالث: مؤشرات الحيلة الكلية وقياس الاستقرار المالي

ان القدرة على رصد وتحليل سلامة الاستقرار المالي تفترض وجود مؤشرات وطرق قياس للكشف عن سلامة واستقرار الانظمة المالية.

المطلب الأول: مفهوم مؤشرات الحيلة الكلية

تشمل مؤشرات الحيلة الكلية كل من مؤشرات الحيلة الكلية والجزئية المرتبطة بسلامة النظام المالي

¹Delisle Worreli, **Quantitative Assessment of the Financial Sector: An integrated approach**, IMF Working paper, WP/04/153, August 2004, p 06.

الفرع الأول: مفهوم مؤشرات الحيطة الكلية

مؤشرات الحيطة الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المصرفي، وتساعد على تقييم مدى قابلية هذا الأخير للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي المالي للخطر،¹ من خلال مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث.²

وهناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، اد تستخدم كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في اداءها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي الى انهيارها وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ مايلزم من سياسات وإجراءات وقائية او مانعة لوقوع الازمات. ومن اهم المؤشرات التي تستخدم في هذا المجال مؤشرات الحيطة الكلية.

اذ تشير مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي الي مجموعة مؤشرات يتم من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية لتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث، لذلك احتلت اهتمام كبير من قبل البنوك المركزية.³

الفرع الثاني: أهمية مؤشرات الحيطة الكلية

تمكن مؤشرات الحيطة الكلية من معرفة مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي المالي للخطر، ولهذه المؤشرات أهميتها لعدة أسباب تتمثل في:⁴

- تسمح بأن يكون التقييم مبنيا على مقاييس موضوعية للسلامة المالية.
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لزبائن السوق والجمهور.
- هي مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر الدول.
- تعمل على معيارية النظم المحاسبية، من خلال استخدام نفس المؤشرات التي تسهل المقارنة ليس وطنيا فقط بل عالميا أيضا.

¹ طلفاح أحمد، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005، ص 52.

² علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ بالأزمات -دراسة تطبيقية حال العراق-، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، ص 03.

³ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 26.

⁴ بول هيلبرز واخرون، أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي، مجلة التمويل والتنمية، عدد 03، سبتمبر 2002، ص 52.

- تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.

الفرع الثالث: مكونات مؤشرات الحيطة الكلية

الجدول رقم 06: مؤشرات الحيطة الكلية MPS

مؤشرات الاقتصاد الكلي	مؤشرات الحيطة الجزئية
<p>1. النمو الاقتصادي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مجموع معدلات النمو. - تدهور القطاعات. <p>2. ميزان المدفوعات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عجز الحساب الجاري. - كفاية الاحتياطي من النقد الأجنبي. - الدين الخارجي (بما في ذلك هيكل الاستحقاق). <p>12. التضخم.</p> <p>13. أسعار الفائدة والصرف:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التقلب في أسعار الفائدة والصرف. - مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية. - قابلية سعر الصرف للاستمرار. - ضمانات سعر الصرف. <p>14. ازدهار الإقراض وسعر الأصول:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نوبات ازدهار الإقراض. - نوبات ازدهار أسعار الأصول. <p>15. إطار العدوى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية. - الآثار الجانبية للتجارة. <p>16. عوامل أخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الإقراض والاستثمار الموجه. - لجوء الحكومة للنظام المصرفي. - التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد. 	<p>3. كفاية رأس المال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر. - التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال. <p>4. جودة الأصول.</p> <p>5. مؤشرات المؤسسة المقرضة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تركيز الائتمان القطاعي. - الإقراض المقيم بالعملة الصعبة. - القروض غير العاملة. - القروض للمؤسسات العامة الخاسرة. - مخاطر الأصول. - الاقتراض المرتبط. - مؤشرات الرفع المالي. <p>6. مؤشرات المؤسسة المقرضة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نسبة الدين إلى حقوق الملكية. - ربحية الشركات. - مؤشرات أخرى لظروف الشركات. - مديونية القطاع العائلي. <p>7. سلامة الإدارة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معدلات الإنفاق، نسبة الإيرادات لكل موظف، التوسع في عدد المؤسسات المالية. <p>8. الإيرادات والربحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - العائد على الأصول. - العائد على حقوق الملكية. - معدلات الدخل والإنفاق.

	<ul style="list-style-type: none">- المؤشرات الهيكلية.9. السيولة:- تسهيلات المصرف المركزي للبنوك التجارية.- التجزئة في معدلات الإقراض بين المصارف.- الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي.- نسبة القروض إلى الودائع.- هيكل استحقاق الأصول والخصوم.- تدابير سيولة السوق الثانوية.10. الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق:- مخاطر سعر الفائدة.- مخاطر سعر الصرف الأجنبي.- مخاطر أسعار الأسهم.- مخاطر أسعار السلع.11. مؤشرات خاصة بالسوق:- أسعار السوق للأدوات المالية.- مؤشرات على العوائد المفرطة.- تصنيف الائتمان.- هوامش العائد السيادي.
--	---

المصدر: بول هيلبرز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 54.

أولاً: مؤشرات الحيطة الجزئية المجمعلة لسلامة المؤسسات المالية الفردية:

1. مؤشرات كفاية رأس المال:¹

تحدد هذه المؤشرات مقدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات التي من الممكن ان تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات، وتكمن اهميتها في انها تأخذ بعين الاعتبار اهم المخاطر المالية مثل مخاطر اسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر اسعار الفائدة، فضلا عن احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات.

2. مؤشرات جودة الاصول:

تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة الاصول، كما ان مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الاصول وصعوبة تحويلها الى سيولة وعادة ما ينظر الى تقييم جودة الاصول من خلال مؤشرات:

- مستوى اقراض المؤسسة

- مؤشرات مستوى اقتراض المؤسسة

3. مؤشرات سلامة الادارة:

سلامة الادارة هي مفتاح أداء المؤسسات المالية، الا ان معظم هذه تطبق في المؤسسات الفردية وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق.

4. مؤشرات الإيرادات والربحية :

انخفاض نسب هذه المؤشرات يمكن ان يدل على وجود مشكلات في ربحية المؤسسات المالية على العكس من ذلك فان الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر².

¹Owen Evans and Others, **Macro prudential Indicators of financial soundness**, occasional paper 192, IMF, Washington DC. April, 2000, p3.

[www. Kantakji.com/figh/files/banks/545](http://www.Kantakji.com/figh/files/banks/545) cached

²زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، ص19.

5. مؤشرات السيولة:

في كثير من الحالات يحدث الاغراس المالي للمؤسسات بسبب سوء الادارة للسيولة، ومن هنا تأتي اهمية متابعة مؤشرات السيولة والتي تشمل بشكل عام جانب الاصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر الى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين المصارف والتمويل من البنك المركزي. كما يجب لمؤشرات السيولة ان تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الاصول والخصوم في مجمل القطاع المالي او على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير¹.

6. مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق

يتعلق بالدرجة الأولى بمحافظ المتاجرة بالنسبة للمؤسسات المصرفية حيث أن هذه المحافظ تحتوي على أعداد كبيرة من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية والتي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع. وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة وكل منها لها مقياس مختلف. إلا أن هناك مقياس احصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس قيم تحت المخاطر ويرمز له var والذي يقيس اقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة².

-مخاطر اسعار الفائدة: وهي تشير الى مدى حساسية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمصرف للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة، ويكون الاصل والخصم حساسا للتغير في سعر الفائدة اذا كان يمكن اعادة التسعير في مدة زمنية معينة³.

-مخاطر اسعار الصرف: وهي المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون بالعملات الاجنبية ويحاول تجنبها او تقليل مخاطرها، وتكون في سوق العملات الأجنبية⁴.

-مخاطر اسعار الاسهم: مصادر المخاطر فيها هي ذبذبة أسعارها (volatility) ويمكن حسابها من خلال ' نموذج التسعير الرأسمالي للأصول' أو ' نظرية المضاربة في تسعير الأصول' والتي تربط بين سعر السهم وعنصر المخاطرة⁵.

1 أحمد طلفاح، مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، أبريل، 2005، ص 33.

2 أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص 41 - 42.

3 هيل عجمي جميل الجنابي، إدارة البنوك التجارية والاعمال المصرفية، دار المسار، عمان، 2005، ص 272.

4 صادق راشد حسين الشمري، إدارة المخاطر، مطبعة العزة، بغداد، 2006، ص 51.

5 أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص 45.

-مخاطر اسعار السلع: هناك اهمية كبيرة لمخاطر اسعار السلع بالنسبة للمؤسسات المالية المتنوعة، وهذه الاهمية تختلف من بلد الى اخر عللرغم من ان الاستثمار في اغلب المؤسسات المالية في السلع او مشتقات السلع قليل اذ ان اسعار السلع قابلة للتغير نوعا ما اكثر من اسعار الصرف و الفائدة و الاسواق غالبا ماتكون اقل سيولة¹.

7. المؤشرات الخاصة بالسوق:

على الرغم من ان هذه المؤشرات لاتدخل ضمن اطار مؤشرات الحيطة الجزئية الستة الداخلة ضمن camels ولكنها تبقى مؤشرات مهمة تدل على قوة المؤسسات المالية ومن هذه المؤشرات: الاسعار السوقية للأدوات المالية التي تصدرها المؤسسات المالية، العوائد المفرطة، التصنيف الائتماني، وهامش العائد السيادي².

ثانيا: متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي:

1. النمو الاقتصادي:

وتتكون من معدلات النمو الاقتصادي الاجمالي، اذ ان انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في رفع مخاطر الائتمان، كما ان تدهور بعض القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية وبالتالي يؤدي الى زعزعة وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية³.

2. ميزان المدفوعات:

يعد ارتفاع عجز الحساب الجاري مؤشرا على احتمالية حدوث ازمات في سعر الصرف مما يؤثر سلبا على النظام المالي ولاسيما اذا تم تمويل هذا العجز في تدفقات مالية قصيرة الاجل، فضلا عن انه انخفاض نسبة الاحتياطات في الجهاز المصرفي الى الالتزامات قصيرة الاجل تعد هي الاخرى مؤشرا علي عدم الاستقرار في النظام المالي. كما تشير التجارب الى ان التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري كان سببا رئيسيا في الازمات المالية في الكثير من البلدان ولا سيما البلدان التي تتركز صادراتها على سلع محدودة⁴.

¹Owen Evans and Others, **Macroprudential Indicators of financial soundness**, OP.Cit, P9.

² زينوني عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 22 - 23.

³Owen Evans and Others, **Macro prudential Indicators of financial soundness**, OP. Cit, p10.

⁴ أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص 56.

3. التضخم:

ان التضخم يقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، ذلك ان التضخم يرتبط بشكل مباشر مع تذبذب مستوي الاسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار. كما ان الانخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم يؤثر سلبا علي مستوى السيولة و درجة الاعسار المالي في المؤسسات المالية¹.

4. معدلات الفائدة واسعار الصرف:²

يعد التضخم في هذه المعدلات مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التضخم ارتفعت مخاطر اسعار الفائدة واسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية. وبشكل عام فان ارتفاع درجة التضخم في اسعار الصرف يمكن ان تتسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة بين اصول هذه المؤسسات وخصومها المالية، في حين ان ارتفاع اسعار الفائدة العالمية يمكن ان يؤثر في درجة تعرض الجهاز المصرفي في الاسواق الناشئة الى الهزات العالمية.

5. ازدهار الاقراض وأسعار الاسهم:

يعبر عن ازدهار الاقراض بالفارق بين نسبة النمو في الائتمان المقدم من المصارف ونسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي، مثل هذا النوع من الازدهار يسود عادة قبل الازمات المالية الحادة. اما فيما يخص ازدهار اسعار الاسهم فتعد السياسة النقدية التوسعية احد اسباب هذا الازدهار، اذ ان التغيير المفاجئ في هذه السياسة لتصبح سياسة نقدية انكماشية يؤدي الى انخفاض قيمة الاسهم و العقارات، و تراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام مما يخلق الظروف الملائمة للإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المالية.

6. اثار الانتقال بالعدوي:

بسبب الترابط بين النظم المالية في البلدان المختلفة من خلال التدفقات المالية واسواق راس المال والتجارة الخارجية فان انتقال الازمات المالية عبر الحدود يصبح متوقعا.

7. العوامل الاخرى³

-الاقتراض والاستثمار الموجه:

إن توجيه الاستثمار والاقتراض بصورة اجبارية الى نشاطات وقطاعات على اسس غير سوقية تؤدي دائما الى تخصيص غير كفاء للموارد مما يؤثر سلبيا على درجة الاعسار في المؤسسات المالية.

¹ نفس المرجع السابق، ص 60.

² تطوير مؤشرات للتنبؤ بالازمات المصرفية، ص5. Cbl.gov.ly/pdf/ovobklulE41E-5E7Eye.pdf

³Owen Evans and Others, *Macro prudential of financial soundness*, OP.Cit, p12.

-علاقة الحكومة بالقطاع المصرفي والاختلالات في الموازنة:

إذ إن زيادة الائتمان الموجه من البنك المركزي الى الحكومة يزيد من الضغوط التضخمية مما يؤثر على القطاع المالي.

-حجم المتأخرات في الاقتصاد:

إن تراكم المتأخرات في الاقتصاد يعكس صعوبات في خدمة الدين من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وهذا يؤثر مباشرة على درجة السيولة والاعسار المالي في المؤسسات المالية.

المطلب الثاني: مؤشر التنبؤ بالإفلاس¹ z-score

يعتبر هذا النموذج أفضل قياس لاستقرار المصرف، لأنه يفيد في معرفة ما إذا كان المصرف سيواجه حالة إعسار مالي، بينما المؤشرات الأخرى تقيس أساساً مدى مواجهة المصرف لمشكلة السيولة.

لقد جرى تعريف مفهوم (z)² السيولة وتحديد عدد النقاط في عام 1968 من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (Edward Altman)، باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل الشركات الأمريكية. حيث قام الباحث باستخدام عينة صغيرة مؤلفة من (66) شركة صناعية مدرجة في السوق المالية، (33) شركة فاشلة وأخرى غير فاشلة ماثلة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول (تم استثناء الشركات التي يقل مجموع أصولها عن مليون دولار أمريكي)، وللتأكد من دقة تصنيف الشركات تم استخدام تحليل التصنيف (Classification Analysis) بدقة بلغت في العام الأول 94% و97% للشركات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي، ولكن درجة الدقة تراجعت في السنة الثانية التي سبقت الإفلاس، حيث انخفضت إلى 72% و94% للشركات الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي. وقد أخذ النموذج بعين الاعتبار (22) نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه الشركات خلال الفترة من (1964-1965)، تم تصنيفها إلى خمس فئات، وهي: السيولة، الربحية، الرفع المالي، القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، والنشاط، ووقع الاختيار على أفضل خمسة نسب للتنبؤ بالفشل المالي، ليظهر النموذج حسب الصيغة التالية:³

$$Z\text{-Score} = 1.2A + 1.4B + 3.3c + 0.6D + 1.0E$$

$$A = \text{رأس المال العامل} / \text{إجمالي الأصول}$$

¹حسين بلقاسم غسان، عبد الكريم أحمد قندوز، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، قطر، من 18 إلى 20 ديسمبر 2011، ص 08.

²فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008، ص 81-82.

³See more: <http://www.investopedia.com/terms/a/altman.asp>, 11/07/2020, 18;45.

$$B = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{مجموع الأصول}$$

$$C = \text{الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب} / \text{إجمالي الأصول}$$

$$D = \text{القيمة السوقية للاسهم} / \text{مجموع الخصوم}$$

$$E = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

وكلما ارتفعت قيمة (Z)، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة، بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي. وبموجب هذا النموذج يمكن تصنيف المؤسسات محل الدراسة إلى ثلاث فئات وفقاً لقدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي:

- إذا كانت Z-SCORE > 1.8 فهذا يعني أن المصرف معرض للإفلاس.
- إذا كانت Z-SCORE < 3 فهذا يعني أن المصرف غير معرض للإفلاس.
- $3 > Z-SCORE > 1.8$ صعب إعطاء قرار حاسم بشأنها والتي تحتاج إلى دراسة تفصيلية ويطلق عليها المنطقة الرمادية.

المطلب الثالث: اختبار الاجهاد المالي

لتقييم سلامة المصارف تقيماً سليماً، يتم إخضاعها لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتقوم بعمليات افتراضية لقياس أدائها في ظل سيناريوهات اقتصادية كلية ومالية بالغة الشدة مثل حدوث ركود حاد أو جفاف أسواق التمويل.

الفرع الأول: مفهوم اختبار الاجهاد المالي¹

اختبار الاجهاد المالي هو مجموعة من الاختبارات على شكل سيناريوهات بهدف الوصول إلى مدى مرونة القطاع المصرفي في تحمل الصدمات والهزات الاقتصادية بجانب مدى قدرته على تحمل ومواجهة المخاطر المتعلقة بالائتمان والديون السيادية في ظل ظروف معينة وخلال فترة زمنية معينة.

وتعتبر اختبارات الاجهاد المالي أداة مهمة في عملية إدارة المخاطر لدى المصارف التجارية، وقد ازدادت أهميتها في ظل الازمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت أول بوادرها في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2007، ولعل أحد أبرز أهداف هذا النوع من الاختبارات هو تنبيه السلطات الرقابية وإدارات المصارف لما يمكن أن تسببه الاحداث السلبية غير المتوقعة المرتبطة بالعديد من المخاطر وتزويد الإدارات بمؤشرات عن

¹أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية - مدخل إدارة المخاطر -، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 288.

حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد تكون ناتجة عن الصدمات المالية الكبيرة، إضافة إلى أن هذه الاختبارات تعتبر مكملة للطرق والأدوات الأخرى المستخدمة في إدارة المخاطر في المصارف التجارية.

الفرع الثاني: أنواع اختبارات الاجهاد المالي¹

أولاً. السيناريوهات ذات المتغير الواحد:

باستخدام هذا المنهج يتم دراسة تأثير كل متغير على حده على الوضع المالي للمصرف مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، وذلك بهدف تقييم مدى حساسية الوضع المالي للتركيب لمتغير معين والمقارنة مع الحساسية لمتغيرات أخرى.

ثانياً. السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة:

يهدف هذا النوع من اختبارات الأوضاع الضاغطة إلى تقييم تأثير عدة متغيرات مجتمعة تتعلق بالمخاطر المختلفة التي تواجه المصرف وتؤثر على وضعه المالي.

¹محمد عمارة، اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing، الملتقى الاقتصادي العربي الأول لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية والمصرفية،

8 أغسطس 2015، الأردن، ص9.

الفرع الثالث. التقنيات الأساسية لاختبارات الاجهاد المالي:

توجد طريقتان لإجراء اختبار الاجهاد المالي للمصارف، بهدف تقييم أثر وقوع حدث جوهري في متغيرات الاقتصاد الكلي على كل من ربحية المصارف ورؤوس أموالها، تتمثل في:¹

أولاً. تحليل الحساسية: يمثل هذا النوع الشكل المبسط من اختبارات الاجهاد، حيث يتم بموجب هذه الاختبارات تقييم أثر تطبيق تغير ما لمتغير واحد على الوضع المالي للبنك مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. تساعد هذه الاختبارات على امداد المصرف بتقييم مبدئي وسريع لمدى حساسية محفظة المصرف لمعامل مخاطر ما وتحديد أوجه تركيز المخاطر بها.

ثانياً. تحليل السيناريوهات: تعد هذه الاختبارات أكثر تعقيداً من اختبارات الحساسية حيث يتم من خلالها تطبيق عدة تغيرات غير مواتية على عدة متغيرات في ذات الوقت بناء على مجموعة من الافتراضات والتي تشمل عادة مايلي:

- تغيرات جوهرية في المعدل العام لأسعار العائد.
- تغيرات في العلاقة بين معدلات أسعار العائد في الأسواق الرئيسية المختلفة (مخاطر الأساس).
- تغيرات في انحدار وشكل منحنى العائد.

الفرع الرابع. انتقادات اختبار الاجهاد المالي:

من أبرز الانتقادات الموجهة لاختبار الاجهاد المالي:²

- أنها غير معمقة خصوصاً تلك التي طبقت على المصارف الأوروبية، حيث يرى بعض المحللين عدم شمول هذا الاختبار لإمكانية عجز الدولة عن تسديد ديونها، وأبرز مثال عن ذلك هو تعرض الاقتصاد اليوناني إلى حالة من عدم القدرة على سداد سداداتها، أو قد يتمثل ذلك بوصول عجز الموازنة للدولة إلى مستويات غير مقبولة وهو الامر الذي قد يؤدي إلى خفض التصنيف الائتماني لتلك الدول ومسبباً بذلك حالة من انعدام الثقة.

- عدم وجود معايير محددة لاختبار المصارف التي يجري عليها اختبار الاجهاد، على سبيل المثال اشتمل الاختبار الذي أجري بمشاركة كلا من لجنة الاشراف المصرفي الأوروبي بالتعاون مع البنك المركزي الأوروبي، إلى جانب سلطات الاشراف المحلي بكل دولة من الاتحاد الأوروبي على 91 مصرفاً، وذلك

¹البنك المركزي المصري، مخاطر أسعار العائد بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل 2، ورقة للمناقشة، قطاع الرقابة والإشراف وحدة تطبيق مقررات بازل 2، ص 18.

²أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 296.

باختبار كل مصرف على حدة في 20 دولة من الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم 27 دولة، وكان معيار اختبار هذه المصارف يعتمد على قيمة أصولها، حيث تمثل مجموعها 50% من القيمة الاجمالية لأصول القطاع المصرفي في تلك الدول، ولذلك تم وصف اختبار الاجهاد المالي من قبل رئيس مركز دراسات السياسات الأوروبية دانييل غروس بأنها ذات فائدة متدنية، وذلك بسبب محدوديتها في تقديم أي أفكار جديدة لمعالجة المشاكل التي تواجهها القطاعات المصرفية.

المطلب الرابع: نظام التقييم¹

يعتبر نظام التقييم CRAFTE أحد النظم الحديثة في تقييم أداء المصارف، يعتمد على عدة عناصر مهمة حروفها الأولى تشير إلى الكلمة CRAFTE، كل حرف يشير إلى عنصر مختلف وهو يحدد تقييم ودرجة المخاطر والجودة الكلية للبنوك من خلال عناصرها الستة التي تشير إلى:

حوكمة الشركات C_ Corporate governance

R_ Risk management إدارة المخاطر

A_ Asset quality جودة الموجودات

F_ Financial Leverage _ Capital and Liquidity الرافعة المالية - رأس المال - السيولة

T_ Transparency الشفافية

E-Earning الربحية

الفرع الأول: حوكمة البنوك

حتى تتمكن المصارف من أداء ممارسات فعالة، فالحوكمة هي أساسية لتحقيق والمحافظة على ثقة الجمهور في النظام المصرفي والتي هي أساسية لحسن سير القطاع المصرفي والاقتصاد ككل، لذلك فإن الحوكمة الرشيدة في الشركات تشكل عنصرا أساسيا في سير العمل بشكل سليم وامن للمصرف وبعيدة عن المخاطر.

¹صلاح الدين محمد أمين الإمام، صادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية - نظام CRAFTE نموذجا،

الفرع الثاني: إدارة المخاطر

تتمثل إدارة المخاطر في مجموع الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصرف من أجل وضع حدود للأثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة والمحافظة عليها من أدنى حد ممكن وتحليل المخاطر وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثارها السلبية على المصارف.¹

الفرع الثالث: جودة الموجودات²

تستند جودة موجودات المصرف على فعالية إدارة الموجودات، وبالأخص إدارة تسهيلات الائتمان، ويمكن إدراك جودة الموجودات من خلال تطبيق المقاييس الآتية:

- تبني استراتيجيات وسياسات ملائمة لنشر المخاطر وتوزيعها.
- تقييم المكونات والاتجاهات لمحافظ الموجودات.
- قياس تركيز الموجودات وبالأخص تركيزات الائتمان Credit concentrations.
- تقييم تصنيف الموجودات وتخصيص مخصصات كافية لها Allocating sufficient provisions.

الفرع الرابع: الرافعة المالية وإدارة رأس المال والسيولة

الرافعة المالية المقصود بها استخدام الشركة للمديونية في هيكل تمويلها أي بمعنى استخدام القروض المالية للشركة وبترتب على استخدام القروض التزم ثابت يتمثل بالفوائد على القروض وهي تكاليف واجبة الدفع.

الفرع الخامس: الشفافية والربحية³

أولاً- الشفافية:

حيث تعد الشفافية المهمة الأساسية للمصرف وهي تعتبر المسؤولية الأساسية في جزء من إدارته.

ثانياً- الربحية:

هي تحقيق الربح الذي يعكس الأداء السليم لإدارة المصرف، وخاصة في بناء تشكيلة متنوعة من قنوات وموجودات الاستثمار التي تحدد التعرض للمخاطر وتزيد الربحية، ويمكن تحقيق هذا من خلال الآتي:

- إدارة موجودات سليمة؛

¹صلاح الدين محمد أمين الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص 366 - 367.

²أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي، دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016، ص ص 199-200.

- إيرادات عالية ومستقرة؛

- تنوع الإيرادات.

خلاصة الفصل:

يعتبر النظام المصرفي أحد أهم أجزاء النظام المالي، واستقرار هذا الأخير مرتبط باستقرار النظام المصرفي، ومن بين الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار النظام المصرفي هي عولمة الأسواق المالية ظهور الكثير من الابتكارات المالية التي أدت إلى الحد من فعالية الأدوات التقليدية الهادفة إلى ضمان الاستقرار في النظام المصرفي، ولقد تم التوصل من خلال هذا الفصل إلى:

- إن تعزيز الاستقرار المالي لا يعني فقط مواجهة الازمات والمخاطر الحالية، وإنما تحقيق الاستقرار يرتكز بشكل أساسي على الدور الوقائي من خلال التنبؤ بالازمات والمخاطر التي قد تحدث في المستقبل، لإرسال إشارة إلى الجهات المعنية بطبيعة المخاطر المحتملة.
- أهمية التنبؤ المبكر بالازمات، حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى العديد من الأساليب التي تمكن من ذلك، خاصة في ظل التحديات التي يشهدها العالم اليوم من عدم استقرار مالي وحدوث العديد من الازمات المصرفية، حيث بات التنبؤ المسبق بالازمات توجهها عالميا من أجل وضع التصورات الملائمة لكيفية التعاطي معها في حال وقوعها.

الفصل الثالث

انعكاسات تغيرات اسعار النفط على مؤشرات
الاستقرار المالي في الجزائر 2000-2017

تمهيد

المبحث الأول: مدخل عام للنفط في الجزائر.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاسواق
المالي على المستويين الجزئي والكلي.

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة للبتروول بحيث تعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية باعتبار أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن في الاقتصاد الجزائري، حيث أن تحسن الوضعية المالية التي عرفتها الجزائر بداية الالفية الثالثة نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجله أسعار المحروقات أدى إلى تغير في السياسة الاقتصادية المتبعة بالتوسع في الإنفاق العام. بالمقابل فقد كان لانخفاض يلك الأسعار خلال السنوات الأخيرة أثر كبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية للدولة.

ومن خلال هذا الفصل سيتم دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2017 من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل عام للنفط في الجزائر.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاسقرار المالي على المستويين الجزئي

والكلي.

المبحث الأول: مدخل عام للنفط في الجزائر.

يحظى قطاع المحروقات بأهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، وذلك بالنظر الى مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني، غير أن وضعية هذا القطاع في الوقت الحالي تختلف عن وضعيته بعد السنوات الأولى من الاستقلال، حيث كان قطاع المحروقات خاضعا لسيطرة السلطات الفرنسية و بالتالي كان تأثيره على النشاط الاقتصادي في الجزائر محدودا، و أمام هذه الوضعية قررت السلطات الجزائرية اتباع استراتيجية هدفها دمج نشاط هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال انشاء شركة سوناطراك و القيام فيما بعد بتأميم المحروقات والتي سمحت لها بالسيطرة علي القطاع.

المطلب الأول: التطور التاريخي للنفط في الجزائر.

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على ثروة البترول بشكل أساسي خلال مسيرتها التنموية، حيث تم تعزيز مكانة المحروقات ضمن منظومة الإنتاج الوطني وتنظيم استغلال هذه الثروة وذلك منذ الاستقلال، في هذا الإطار سوف نتطرق لأهم المحطات التاريخية التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر.

الفرع الأول: تاريخ النفط في الجزائر

أولا: اكتشاف البترول في الجزائر:

ترجع بدايات عمليات التنقيب على البترول الجزائري إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدًا عام 1877، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت قرب غليزان بغرب الجزائر، وتولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية، توصلت هذه الشركات عام 1946 إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952.¹ أما تاريخ إنتاج النفط في الجزائر، والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر كان في سنة 1956 حيث تم اكتشاف أول حقل نفطي في الصحراء الجزائرية هو حقل حاسي مسعود وذلك في جوان 1956.

¹يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2008، ص

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات 'سوناتراك'

بقيت موازين القوى الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال، ولأكثر من ثلاث سنوات، من دون أن تسمح بإعطاء التنمية الاقتصادية في البلاد اتجاها مطابقا لمصالحها الخاصة، فبالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962 إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، حيث حددت اتفاقيات افيان ضميا للشركة الفرنسية احتكار النشاط في قطاع المحروقات، أي أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل 'شركة ريبال وكريسي' حيث كانت هذه الشركات العاملة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي.¹

وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة واسترجاع حقها في سيادتها الوطنية هو إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناتراك" بموجب المرسوم 491/63 في 1963/12/31، والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات، وقد ارتفع رأسمالها من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج، والمكون من دفعات نقدية وقيم وأسهم الحكومة الجزائرية في الشركة (SN Repel) و (Gamel)، إلى جانب ذلك تم إنشاء علنيا ورسميا بتاريخ 1967/09/01 الشركة المختلطة الجزائرية للغاز SONALGAZ.²

وقد حدد هذا المرسوم 491/63 الذي يقضي بإنشاء الشركة الوطنية "سوناتراك" أهدافها التالية:³

- ✓ القيام بالدراسات التمهيديّة المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات؛
- ✓ بناء وسائل النقل؛
- ✓ شراء وبيع المحروقات؛
- ✓ الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشاريع المتعلقة بالبترول؛
- ✓ تنفيذ العمليات العقارية المتعلقة بالشركة؛
- ✓ القيام بجميع أنشطة التنقيب؛ الإنتاج والنقل وتسويق المحروقات؛

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 21.

² Abdelatif Rebah, **Sonatrach une entreprise pas comme les autres**, Algerie, 2006, p69.

³ يسرى محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1996، ص 693.

ثالثا: تأميم المحروقات في الجزائر

في عام 1968 قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيمياوية إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبتترول في المؤتمر الثاني عشر، وجاءت قرارات تأميم المحروقات في خطاب الرئيس الراحل "هوارى بومدين" الذي أعلن عنها خلال الاحتفالات بعيد العمال في 1971/02/24 وينص على:¹

أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 65% من مجمل الإنتاج؛

تأميم النقل البري للبتترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري؛

التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة؛

رابعا: الانضمام إلى منظمة الأوبك

أنشئت منظمة الدول المصدرة للبتترول بهدف توحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها، حيث انضمت الجزائر إلى المنظمة سنة 1969، أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول فأنشئت بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات البترولية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، وإقامة صناعة بترولية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي وقد انضمت الجزائر إلى هذه المنظمة عام 1970.²

¹عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830 - 1885، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 151.

²توري نبيلة، استراتيجية ترقية الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد الترويجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2012، ص 62.

الفرع الثاني: الإمكانيات النفطية في الجزائر

تعد احتياطات المحروقات التي تمتلكها الدول من أهم المؤشرات التي تبين مدى أهمية ومكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وتمتلك الجزائر احتياطات لا بأس بها حيث يمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولاً: احتياطي الجزائر من البترول

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالمياً والمرتبة 7 عربياً من حيث حجم الاحتياطات البترولية المؤكدة التي تمتلكها لسنة 2014، ومعظم هذه الاحتياطات تقع في الجنوب الشرقي للبلاد، حيث يحتوي حوض حاسي مسعود على أكثر من 70% من إجمالي الاحتياطي، وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث الاحتياطي بعد كل من ليبيا ونيجيريا.¹

الجدول رقم 07: تطور احتياطات النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 - 2017

الوحدة: مليون برميل في آخر كل سنة

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاحتياطي	11310	11310	11310	11800	11350	12270	12200	12200
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200
السنوات	2016	2017						
الاحتياطي	12200	12200						

المصدر: بالاعتماد على تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبيك. 2011، 2016، 2019.

²Oapecorag.org. /ar/home/ publications/reports/annual-statistical -report. 7-9-2020

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتياطي البترول في الجزائر عرف من 2000 إلى 2005 اختلالات بين الارتفاع والانخفاض بوتيرة ضعيفة في حين عرف استقرار في حجمه قدر ب 12200 مليار برميل من

¹بوريش أحمد، تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 7 - 8 أبريل 2015، ص 2.

²بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة وهران 2، 2015 - 2016، ص 92.

2006 إلى 2017 رغم الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج ويعود هذا الاستقرار إلى تزايد وتيرة الاستغلال وتراجع عمليات الاكتشاف.

ثانيا: تطور إنتاج النفط في الجزائر.

خلال مراحل مختلفة تطور إنتاج المحروقات في الجزائر بتطوير أساليب ووسائل الإنتاج المستخدمة من طرف شركة سوناطراك وشركائها، حيث يمكن توضيح تطور الإنتاج في هذا القطاع في الجزائر فيما يلي:

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا والمرتبة 12 في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فعالة في السوق العالمية للنفط.¹

الجدول رقم 08: تطور الإنتاج في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 - 2017

الوحدة: ألف برميل / يوم

لسنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإنتاج	796	776.6	729.9	942.4	3111.4	1352	1368	1371.6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج	1256	1216	1189.6	1161.6	1199.8	1202.6	1191.8	1157.1
السنوات	2016	2017						
الإنتاج	1020.3	993						

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير منظمة الاوبك لسنوات من 2000-2017

من خلال الجدول، يتبين لنا أن إنتاج النفط قد عرف عدة تغيرات في الفترة الممتدة من 2000-2017:

خلال سنة 2000 كان مقدار إنتاج البترول 796 ألف برميل يوميا، و قد عرف انخفاض طفيف قدر سنة 2002 ب 9،927 ألف برميل يوميا، بعدها ارتفع مقدار الإنتاج ارتفاعا كبيرا وصل الى 3111.4 ألف برميل يوميا سنة 2004، وهذا راجع الى زيادة الطلب العالمي على البترول و ارتفاع اسعاره، ليعاود الانخفاض سنة 2005 اذ قدر ب 1352 ألف برميل يوميا، بعدها استمر في التذبذب في مجال انحصر بين 1371.6 و 970 ألف برميل يوميا و هذا خلال الفترة الممتدة من 2007 حتى 2008 . ويعود سبب الانخفاض الى

¹بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة وهران 2، 2015 - 2016، ص 92.

كثرة العرض و انخفاض الطلب و ظهور دول جديدة لانتاج النفط كدول بحر الشمال ، بالاضافة الى عدم تقيد بعض الدول بحصص الانتاج المخصصة لها.

المطلب الثاني: أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الاقتصادية التي تؤثر في حجم الإيرادات العامة والجبائية، حيث يزداد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج وتطور معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح نسبة مساهمة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 09: نسبة إيرادات الجباية البترولية الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2017.

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة مساهمة الجباية البترولية في % PIB	39.20	33.89	32.55	35.58	37.94	44.3	45.6	43.9
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة مساهمة الجباية البترولية في % PIB	45.5	31.2	34.9	35.9	34.2	29.8	27	18.9
السنوات	2016	2017						

						19.1	17.4	نسبة مساهمة الجبائية البتروولية في % PIB
--	--	--	--	--	--	------	------	--

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004، 2008، 2013، 2017.

[http:// www.bank-of-algeria-dz](http://www.bank-of-algeria-dz). 10/09/2020

من خلال الجدول نلاحظ أن إيرادات الجبائية البتروولية في الناتج المحلي الخام تشهد تزايدا مطردا إلى غاية سنة 2008، حيث بلغت ذروتها ب 45.5% لتراجع بعد ذلك نتيجة الازمة المالية وانهيار سعر النفط، فتراجعت لتشهد أدنى مستوى لها سنة 2016 17.4% لترتفع قليلا في 2017 إلى مستوى 19.1%.

ونلاحظ أن حجم الحصيلة الجبائية يتناسب طرديا مع حجم الزيادة في الناتج المحلي الخام، إلا أن هذه الحصيلة لا تزال قليلة، ولا ترقى لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

الفرع الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات

يساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في حجم الصادرات للجزائر، بحيث نجد أن أغلب الصادرات الجزائرية هي عبارة عن صادرات من المحروقات وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم 10: نسبة صادرات المحروقات في الصادرات الاجمالية في الجزائر (2000 - 2017) الوحدة:

مليون دولار

السنوات	الصادرات الاجمالية	قيمة الصادرات من قطاع المحروقات	النسبة المئوية %
2000	21650	21060	97.27%
2001	19090	18530	97.06%
2002	18710	18110	96.79%
2003	24470	23990	98.03%
2004	32220	31550	97.92%
2005	46001	45094	98.02%
2006	54613	53429	97.83%

96.74%	58206	60163	2007
96.26%	76340	79298	2008
92.43%	41775	45194	2009
98.36%	56121	57053	2010
97.51%	71661	73489	2011
98.21%	70583	71866	2012
%97,98	63663	64974	2013
92.80%	58362	62886	2014
96.71%	33530	34668	2015
93.83%	27103	28883	2016
%96,04	33202	34569	2017

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2004، 2008، 2015، 2017

[http:// www.bank-of-algeria-dz](http://www.bank-of-algeria-dz) (2020-9-10)

نلاحظ من الجدول أن الصادرات الجزائرية في معظمها هي عبارة عن صادرات المحروقات وهي تزيد في كل الأحوال والسنوات عن 90%، كما نلاحظ ارتفاع الصادرات من قطاع المحروقات عبر السنوات نتيجة ارتفاع أسعار البترول مع تسجيل انخفاض الصادرات في 2013 بنسبة 97،98% وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول، إلا أن انخفاض أسعار البترول أو ارتفاعها تبقى الصادرات من قطاع المحروقات تهيمن بشكل شبه كلي على قيمة الصادرات الاجمالية.

الفرع الثالث: مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة

يمكن أيضا توضيح مدى مساهمة الإيرادات المحققة من قطاع المحروقات في تمويل الميزانية العامة للدولة بشقيها الإيرادات والنفقات فيما يلي:

أولا: مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للدولة

تتمثل مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية والتي تعتبر من مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة والشكل الموالي يبين مدى مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الخاصة بميزانية الدولة.

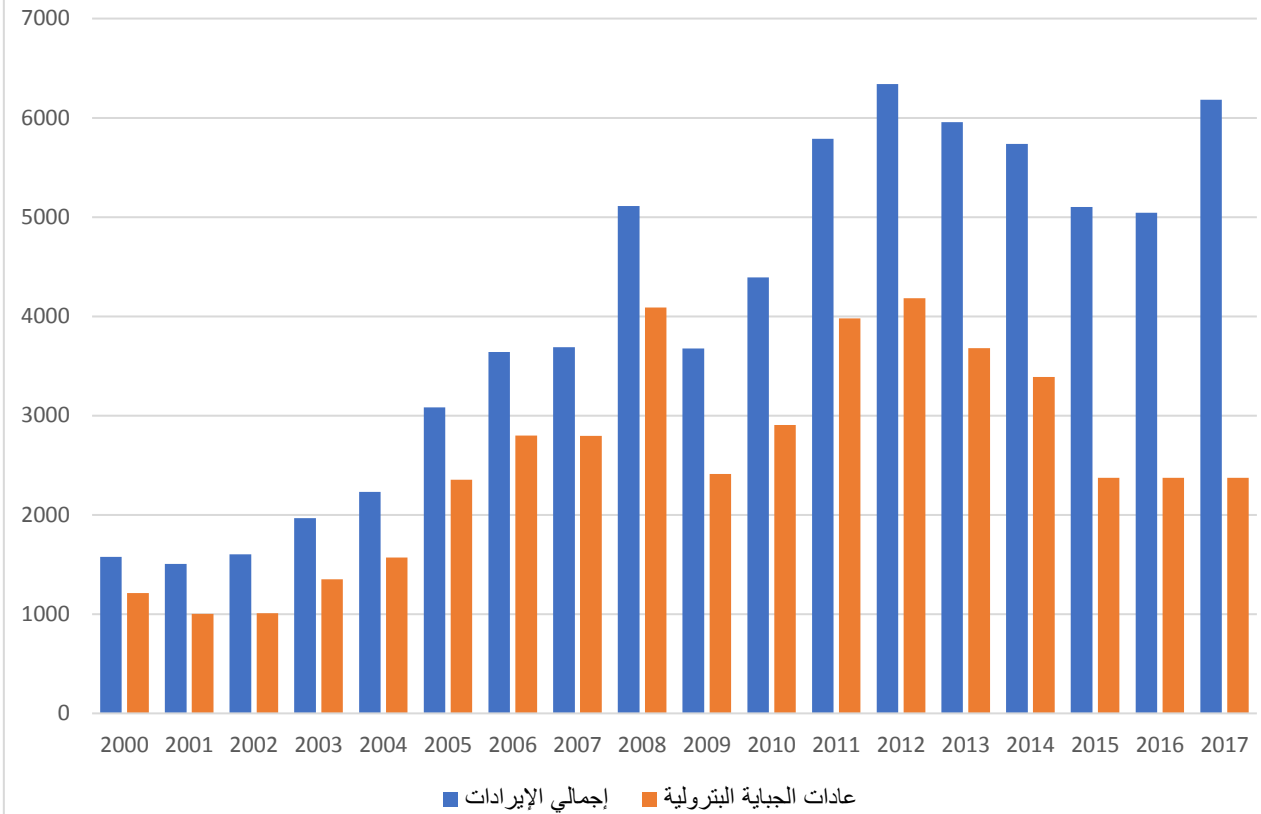
جدول رقم 11: مدى مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الخاصة بميزانية الدولة

السنوات	إجمالي الإيرادات	عائدات الجباية البترولية
2000	1578	1213
2001	1506	1001
2002	1603	1008
2003	1967	1350
2004	2230	1571
2005	3083	2353
2006	3640	2799
2007	3688	2797
2008	5111	4089
2009	3676	2413
2010	4393	2905
2011	5790	3980
2012	6339	4184
2013	5958	3678
2014	5738	3388
2015	5103	2374
2016	5042,3	2373,5
2017	6182	2372

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004، 2008، 2017. [http:// www.bank-](http://www.bank-of-algeria-dz)

[of-algeria-dz](http://www.bank-of-algeria-dz) (2020-9-10)

الشكل رقم 5: مدى مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الخاصة بميزانية الدولة



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الجدول السابق.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الميزانية لم يقل 60% خلال الفترة (2000 - 2013)، وبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية أعلى مستوى لها سنة 2008 قدرت ب 80% وكانت أقل نسبة مساهمة لها سنة 2015 بحوالي 49.5%، وعرفت مساهمتها في الإيرادات ارتفاعا محسوسا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008، حيث ازدادت من 1350 مليار دينار جزائري وصولا إلى 4088.6 مليار دينار جزائري، ورغم انخفاض مساهمتها من سنة 2009 إلى سنة 2014 لتبلغ أدنى مستوى لها في سنة 2016 قدرت بحوالي 2373.5 مليار دينار جزائري، وهذه الأرقام لم تحققها الجزائر من قبل بالرغم من مساهمة الإيرادات الكلية للميزانية وخاصة إيرادات الجباية العادية.

ثانيا: مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة لميزانية الدولة

من العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، حيث تعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها والجدول التالي يبين مدى مساهمة عائدات الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة لميزانية الدولة.

جدول رقم 12: مدى مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة الخاصة بميزانية الدولة خلال الفترة 2000 إلى 2017
الوحدة مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عائدات الجباية البترولية	1213.2	1001.4	1007.9	1350	1570.7	2352.7	2799	2796.8
إجمالي النفقات	1178.1	1321	1550.6	1766.2	1891.8	2052	2453	3109.5
نسبة التغطية %	102.97	75.80	65.00	76.43	83.02	114.95	114.10	89.97
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عائدات الجباية البترولية	4088.6	2412.7	2905	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5
إجمالي النفقات	4191	4246.3	4512.8	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3
نسبة التغطية %	97.55	56.81	6437	67.98	59.28	61.05	48.43	31.00
السنوات	2016	2017						
عائدات الجباية البترولية	1781.1	2372.5						
إجمالي النفقات	7297.4	7389.3						
نسبة التغطية %	63.66	32.10						

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004، 2008، 2010، 2015، 2017.

(2020-9-10) [http:// www.bank-of-algeria-dz](http://www.bank-of-algeria-dz)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النفقات عرفت نموا مطردا خلال الفترة من 2000 إلى 2017 وهذا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، حيث ترتبط النفقات العامة لميزانية الدولة

ارتباط وثيق بحجم عائدات الجباية البترولية إذ أن نسبة هذه الأخيرة إلى إجمالي الانفاق فاقت في بعض السنوات 100% مثل سنوات 2000، 2005، 2006، لتتخفف في سنوات أخرى كسنة 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، ويرجع ذلك إلى تزايد حجم الانفاق العام باستمرار مقارنة بتراجع عائدات الجباية البترولية خلال نفس الفترة، حيث يتم اللجوء لتمويل الانفاق العام من خلال الاحتياطات الموجودة في صندوق ضبط الإيرادات.

المطلب الثالث: دور قطاع المحروقات في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية

إن المسيطر والمحتكر لقطاع المحروقات في الجزائر هو شركة سوناطراك التي سعت منذ الاستقلال إلى تحقيق أهداف إنتاجية تنمائي وطموحات الحكومات المتعاقبة بهدف الدفع بعجلة التنمية والنمو في الجزائر.

ومن بين اهم الأهداف المسطرة والمرجو الوصول إليها:¹

- استرداد السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية واستغلالها.
- انشاء وتطوير وتقوية الصناعة البترولية في البلاد.
- تأمين الروابط بين الصناعة البترولية الغازية وسائر الصناعات والنشاطات المكملة لها.
- التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.
- تأميم النقل البري للبترول ذلك بصدور قرارات التأميم في اطار المرسوم التشريعي 71-22 الصادر في تاريخ 12-04-1971 أي بعد شهرين من التأميم الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة وانهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية.
- زيادة المدخرات الوطنية من الثروات البترولية والغازية عن طريق زيادة وتوسيع نطاق عمليات التنقيب والبحث.
- تأمين احتياجات الطاقة في السوق المحلية.
- تطوير الصادرات وزيادة إيرادات الخزينة من اجل تمويل المشاريع التنموية
- تشجيع التنقيب وتوسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية وكذلك تسهيلات فيما يخص منهجية ابرام العقود.

¹ أنيسة بن رمضان، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دارهما للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004،

فان دور قطاع المحروقات في عملية التنمية يتمثل في تحقيق الأهداف الاتية:¹

- التعجيل في استرداد مقومات السيادة على الثروات الطبيعية واستثمارها وطنيا وبطريقة مباشرة اذ يعتبر قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لتمويل قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق الإيرادات المحققة من الصادرات أي من الربيع البترولي خاصة والغازي.
- قطاع المحروقات يتسم بالديناميكية، بحيث انه يشرف على توسيع التكامل الصناعي عن طريق امداد باقي القطاعات بالطاقة والمنتجات الببتروكيميائية ولقد حدد التقرير العام للمخطط الرباعي الأول الأهداف الأساسية لقطاع المحروقات ومتمثلة:
- زيادة الإمكانيات المالية لدولة خاصة في مجال العملات الصعبة
- توفير المواد الأولية الضرورية لصناعات الأخرى وبالتالي يعتبر قطاع المحروقات محرك الأساسي لتنمية الاقتصادية في الجزائر،

¹ رابح دعة، محمد نجيب صحراوي، قطاع المحروقات الجزائري وأثره على التنمية الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP،

مذكرة ماستر جامعة ورقلة 2013، ص 29.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاستقرار المالي على المستويين الجزئي

والكلي

عرف الجهاز المصرفي الجزائري تطورات وتغيرات عبر مراحل مختلفة منذ تأسيسه، فاتباع الجزائر وانتهاجها لاقتصاد السوق القائم على سياسة التحرير المالي سيجعل من الجهاز المصرفي الجزائري عرضة للتقلبات التي تحدث على الساحة الدولية في شقها النقدي و المالي، و لهذا يجب التنبؤ بهذه التقلبات بعدة طرق منها مؤشرات الحيطة الجزئية للحد من تأثيرها على الجهاز المصرفي.

المطلب الأول: مؤشرات الحيطة الجزئية

تقيس مؤشرات الحيطة الجزئية أداء الجهاز المصرفي ككل وذلك عن طريق مؤشر الربحية ومؤشر كفاية رأس المال ومؤشر السيولة.

الفرع الأول: مؤشر الربحية

تعد الربحية في البنوك أمرا ضروريا لبقاء واستمرار البنوك، وذلك راجع لجودة إدارة البنك، فهي مصدر الثقة لكل المودعين والمقرضين الدائنين. والجدول الموالي يوضح تطور العائد على الأصول في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000 – 2017.

الجدول رقم 13: تطور العائد على الأصول في الجهاز المصرفي الجزائري (2000 – 2017) الوحدة: %

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
2.13	2.04	1.62	1.34	0.95	0.76	1.04	0.82	0.76	النسبة الاجمالية
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنة
2.01	1.83	1.83	1.98	1.67	1.93	2.10	2.16	1.75	النسبة الاجمالية

المصدر: الاعتماد على تقارير بنك الجزائر: 2005، 2010، 2015، 2017.

من الجدول نلاحظ أن الجهاز المصرفي سجل أدنى نسبة في مؤشر الربحية سنة 2000 بقيمة 0.76% لكن بعد ذلك بدأت المعدلات بالارتفاع حيث بلغت قيمتها سنة 2008 بنسبة 2.13%، نفس الوضع لأسعار النفط في 2000 بلغت 27.60 دولار وهو سعر منخفض ليبدأ في الارتفاع ليصل أعلى قيمة له في 2008 بنسبة 94.95 دولار لينخفض مجددا إلى 61.06 دولار وهذا راجع للزمة المالية لسنة 2008. سجل العائد ارتفاع مجددا تميز بتذبذب سنة 2017 بنسبة 2.01% مقارنة بأسعار النفط الذي ارتفعت مجددا لتتخفف سنة 2015 بسبب الازمة النفطية لسنة 2014 وبقي سعر البترول ثابتا نوعا ما مسجلا 45 دولار في سنة 2017، سعر النفط منخفض في 2017 ومعدل العائد مرتفع في سنة 2017 نستنتج أن معدل العائد ليس مرتبط بأسعار النفط في حين أداء المصارف من ناحية معدل العائد في تحسن في السنوات الأخيرة وذلك بسبب دعم الدولة للبنوك العمومية في حين الخاصة أكيد تتأثر بتقلبات أسعار النفط لكن بنسبة كبيرة.

الفرع الثاني: مؤشر كفاية رأس المال (الملاءة)

معدل كفاية رأس المال حسب لجنة بازل يجب أن يكون $8\% <$ وتهدف هذه النسبة إلى ضمان تغطية كافية للمخاطر الائتمانية، يوضح الجدول الموالي نسب الملاءة في الجهاز المصرفي خلال الفترة الممتدة من 2000 - 2017.

الجدول رقم 14: نسب الملاءة في الجهاز المصرفي الجزائري (2000-2017) الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل	7.64	8	8	10.1	10.4	12	15.95	12.94	16.54
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل	26.15	23.64	23.77	23.62	21.5	15.98	18.39	18.90	19.56

المصدر: الاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2005، 2010، 2015، 2017. <http://www.bank-of-algeria-dz> (2020-9-10)

من الجدول نلاحظ أن نسبة الملاءة سجلت أدنى قيمة في 2000 بنسبة 7.64% ثم من سنة 2001 إلى 2008 سجلت نسب متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض في حين كانت أسعار النفط من 2000 إلى 2008 في تزايد لتتخفف في 2009 وهذا راجع للزمة المالية العالمية لسنة 2008 في حين نسب الملاءة قدرت ب 26.15% سنة 2009 ثم سجل سعر النفط ارتفاعات متذبذبة بعد أزمة 2008 ليبلغ ذروته سنة 2013 بقيمة 105.87 دولار، وسجل مؤشر الملاءة في السنوات التالية 2010، 2011، 2012 و 2013 حسب بنك

الجزائر تقاربا كبيرا في مساهمة كل من المصارف الخاصة والعمومية مما انعكس على ملاءة الجهاز المصرفي الجزائري لأنها فاقت 8% وهذا أكد وجود تغطية كافية للمخاطر الائتمانية، وابتداء من 2014 سجلت تذبذب بين الانخفاض والارتفاع في حين أسعار النفط سجلت انخفاضات من 2014 إلى 2016 بقيمة 40.7 دولار لترتفع في 2017 بقيمة 45 دولار وسجلت نسب الملاءة انخفاضا سنة 2014 بقيمة 15.98% لتسجل ارتفاع متقارب نوعا ما حتى سنة 2017 بقيمة 19,56% ومنه نستنتج أن التذبذب الواضح في نسب الملاءة راجع لضعف المنافسة في السوق من جهة البنوك الخاصة و العمومية فهي مدعمة من طرف الدولة، إذن الجهاز المصرفي لا يتأثر كثيرا بتقلبات أسعار النفط لقد سجلت الملاءة 8% وأكثر في حين أسعار النفط كانت منخفضة، فقد نستطيع الإشارة إلى البنوك الخاصة أنها تتأثر بنسبة ضعيفة نوعا ما لأن رأسمالها أجنبي أو عربي.

الفرع الثالث: مؤشر السيولة

تهدف هذه النسبة إلى تمكين البنك من تلبية احتياجات السيولة خاصة في حال حدوث أزمة أي على البنك أن يمتلك مصادر تمويل مستقرة لتمويل أنشطته، الجدول الموالي يوضح درجة السيولة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2000 - 2017.

الجدول رقم 15: درجة السيولة في الجهاز المصرفي (2000 - 2017) الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل	18.30	22.5	26.6	37.5	41.44	43.9	45.85	46.05	49.11
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المعدل	51.82	52.98	50.16	45.87	40.46	37.96	27.17	24.08	23.74

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2005، 2010، 2015، 2017. [http:// www.bank-of-algeria-](http://www.bank-of-algeria-dz)

(2020-9-10) dz

نلاحظ درجة السيولة أنها في ارتفاع منذ 2000 حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2010 بنسبة 52.98% في حين كان سعر النفط في هذه السنة مرتفع لكن لم يبلغ ذروته في حين بلغ ذروته في سنتي 2012 و 2013 بقيمة 109.45 دولار و 105.87 دولار سجلت درجة السيولة انخفاض إلى 45.87% في 2012 و 40.46% في 2013. ثم من 2014 تم تسجيل انخفاضات متذبذبة في درجة السيولة في حين أسعار النفط سجلت أيضا انخفاضات متذبذبة أيضا من 2014 إلى 2017، وهذا راجع ل لازمة النفطية لسنة 2014 وهذا أدى إلى تراجع

الإيرادات النفطية مما أدى إلى انخفاض الاحتياطات الجزائرية، ولكن رغم هذا فإن البنوك العمومية لا تتأثر لأنها لا تصل لحالة انخفاض في السيولة لدرجة حدوث اعسار مالي رغم انخفاض سعر النفط وهذا لأنها مدعمة من طرف الدولة، بل تتأثر البنوك الخاصة لأنها تعتمد على رأس مال اجنبي مرتبط بالأسواق المالية و ايضا بسبب احتكار من طرف الدولة وانعدام المنافسة.

المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلية.

كان لتغيرات أسعار النفط تأثير واضح على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي، خاصة منها الميزان التجاري، المديونية الخارجية وسعر الصرف، وسوف نتطرق إليها كمايلي:

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري للجزائر

إن قطاع المحروقات له أهمية كبيرة في هيكل التجارة الخارجية للجزائر، خاصة وأنها تتميز بعدم تنوع صادراتها وضعف القطاعات الأخرى فيها، وبالتالي فإن أي عجز أو فائض في الميزان التجاري يكون ناتجا عن التغيرات الحاصلة في أسعار النفط.

أولا: أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية

تقسم الصادرات في الجزائر إلى قسمين هما: صادرات خارج قطاع المحروقات وصادرات قطاع المحروقات والتي تعتبر أهم مورد للاقتصاد الجزائري، ولقد عرفت الصادرات الجزائرية تطورات متنوعة خلال الفترة الممتدة من (2000 - 2017) وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم 16: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2017) الوحدة: (مليار/ دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات الإجمالية	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59
الصادرات من المحروقات	21.06	18.53	18.10	24.00	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19
الصادرات خارج المحروقات	0.59	0.56	0.61	0.70	0.66	0.74	1.13	0.98	1.40
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017

34.56	29.31	34.56	60.12	64.86	71.73	72.89	57.09	45.18	الصادرات الاجمالية
33.20	27.91	33.01	58.46	63.81	70.58	71.66	56.12	44.41	الصادرات من المحروقات
1.36	1.39	1.48	1.66	1.05	1.15	1.23	0.97	0.77	الصادرات خارج المحروقات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

التقارير السنوية لبنك الجزائر: (2010، 2011، 2012، 2013، 2017). [http:// www.bank-of-algeria-dz](http://www.bank-of-algeria-dz) (2020-9-10)

من البيانات السابقة يتضح أن قطاع المحروقات مهيم بشكل كبير على إجمالي الصادرات طوال الفترة الممتدة من (2000 - 2008)، حيث قدرت أعلى قيمة لها ب (77.19) مليار دولار سنة 2008، والمساهمة المتبقية فهي تتمثل في الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجد محدودة حيث بلغت قيمتها (1.40) مليار دولار سنة 2008، في حين شهدت سنة 2009 انخفاضا في الطلب على النفط لتسجل الصادرات من المحروقات بقيمة (44.41) مليار دولار نتيجة للالزمة المالية العالمية 2008، لتشهد بعدها انتعاش خلال السنة 2010، 2011، 2012 حيث بلغت (71.66) مليار دولار سنة 2012.

أما سنة 2013 و 2014 فقد شهدت هاتين السنتين تراجعاً في قيمة الصادرات من المحروقات أين قدرت قيمتها على التوالي (63.81 - 58.46) مليار دولار بسبب الالزمة النفطية 2014، لتتخفص مجدداً في سنة 2015 حيث قدرت ب (33.01) مليار دولار وسنة 2016 ب (27.91) مليار دولار هذا بسبب انتهاء دولة سياسية خفض الإنتاج ليرتفع السعر البرميل من النفط ، أما سنة 2017 ارتفعت قيمتها بالنسبة للسنتين السابقتين حيث قدرت ب (33.20) مليار دولار.

ثانياً: تطورات الواردات الاجمالية الجزائرية

تتميز الواردات الجزائرية بالتنوع مقارنة بالصادرات وهذا راجع إلى ضعف الإنتاج داخل الدولة، ولقد عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة الممتدة من (2000 - 2014) لتعرف انخفاضاً بداية من سنة 2015، 2016 و 2017 وفيما يلي جدول يوضح تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (2000 - 2017).

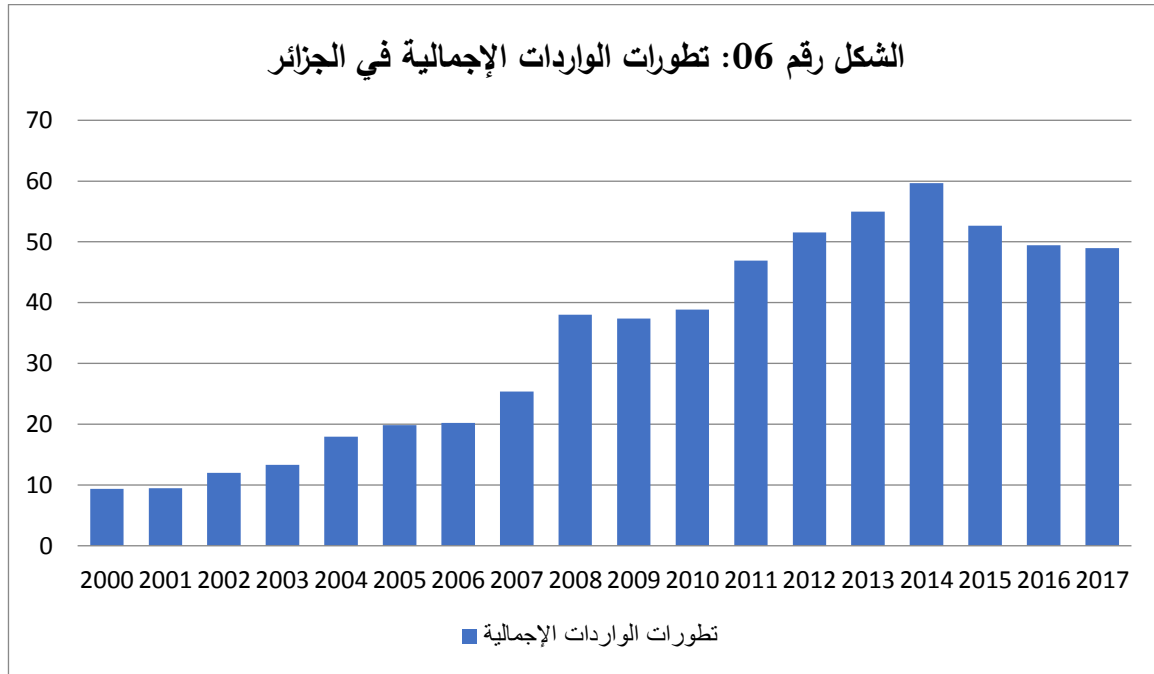
الجدول رقم 17: تطورات الواردات الاجمالية الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2017)

الوحدة: (مليار دولار)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
37.99	25.35	20.20	19.86	17.95	13.32	12.01	9.48	9.35	الواردات
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
48.98	49.43	52.64	59.67	54.98	51.56	46.92	38.88	37.40	الواردات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2010، 2011، 2012، 2013، 2017.

[http:// www.bank-of-algeria-dz](http://www.bank-of-algeria-dz) (2020-9-10)



نلاحظ من خلال البيانات السابقة أن الواردات الجزائرية شهدت في الفترة الممتدة من (2000 - 2014) ارتفاعا مستمرا نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات من المحروقات وبالتالي توسع الدولة في الاستيراد، هذا يعني أن قيمة الواردات تتأثر بصفة مباشرة بأسعار النفط لتبدأ خلال سنة 2015 بالانخفاض نتيجة تراجع موارد الدولة من حصيلة صادرات قطاع المحروقات ومن ثم اتباع الدولة لسياسة التقشف.

ثالثا: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري

يعبر رصيد الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات من أجل معرفة الوضعية النهائية له إما في حالة عجز أو في حالة فائض، والجدول التالي بين تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2017).

الجدول رقم 18: تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2017)

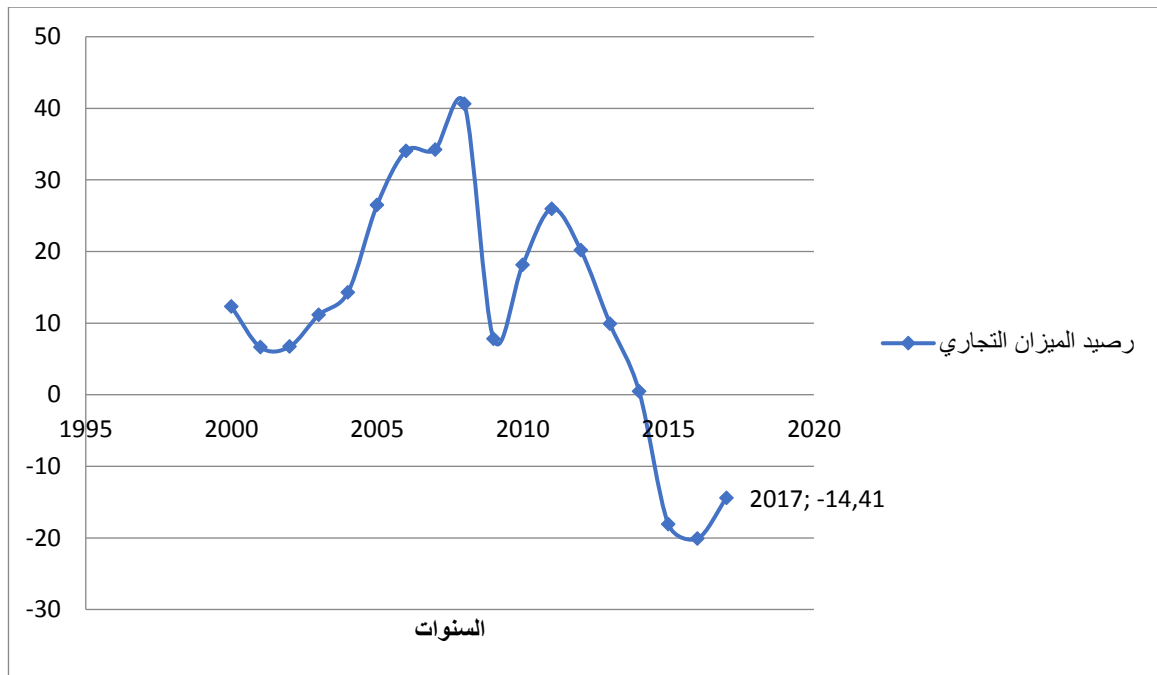
الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الميزان التجاري	12.30	9.61	6.71	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.60
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الميزان التجاري	7.78	18.14	25.96	20.16	9.88	0.45	-18.08	-20.12	-14.41

المصدر: من إعداد الطابطين بالاعتماد على:

التقارير السنوية لبنك الجزائر: (2010، 2011، 2012، 2013، 2017). ([http:// www.bank-of-algeria-dz](http://www.bank-of-algeria-dz) (2020-9-10)

الشكل رقم 07: تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2017)



من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن الميزان التجاري قد سجل طيلة الفترة الممتدة (2000 - 2008) فائضا بقيم متقلبة، حيث يأخذ أكبر فائض له خلال سنة 2008 أين قدر ب (40.60) مليار دولار ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي بالدرجة الأولى، ليسجل بعدها قيمة دنيا خلال سنة 2009 بقيمة (7.78) مليار دولار ويعود ذلك الانخفاض قيمة الصادرات نتيجة تراجع أسعار النفط بسبب الازمة المالية العالمية، ليعود من جديد للارتفاع خلال سنتي 2010 و 2011 وذلك راجع إلى ارتفاع النفط حيث بلغ سعر البرميل (107.46) دولار سنة 2011.

كما عرفت سنة 2012 انخفاضا قدر ب (20.16) مليار دولار، نلاحظ ان الميزان التجاري منذ 2000 الى 2014 يسجل ارتفاعات و انخفاضات متذبذبة و هذا يعنى ان الصادرات اكبر من الواردات، في حين حققت سنة 2015 عجزا قدر ب (18.08) مليار بسبب تناقص العائدات النفطية ونقص الصادرات الأخرى وزيادة قيمة الواردات، مقابل شبه توازن في 2014 حيث قدرت ب (0.45) مليار دولار، أما سنة 2016 سجلت عجز ب (20.12) مليار دولار مقابل عجز قدر ب (18.08) مليار دولار في سنة 2015 وأيضا في سنة 2017 سجلت عجز ب (14.41) مليار دولار، وهذا العجز يؤثر على ميزان المدفوعات لأنه جزء منه.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية للجزائر

لقد عرف الاتجاه العام لحجم المديونية الخارجية للجزائر خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي منحى تصاعديا، وهذا بسبب تطبيقها لبرامج التنمية الاقتصادية وتراجع أسعار النفط خلال سنة 1986، بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى، حيث أن أزمة المديونية التي عاشتها الجزائر ابتداء من سنة 1986، ليست أزمة سيولة مؤقتة ناجمة عن انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، بل هي أزمة هيكلية.

يمكن إظهار انعكاس تقلبات أسعار النفط على الدين الخارجي من خلال معرفة تطور هذه الديون طوال الفترة الممتدة من (2000 - 2017) والتي سيتم إدراجها في الجدول التالي:

جدول رقم 19: تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000 – 2017)

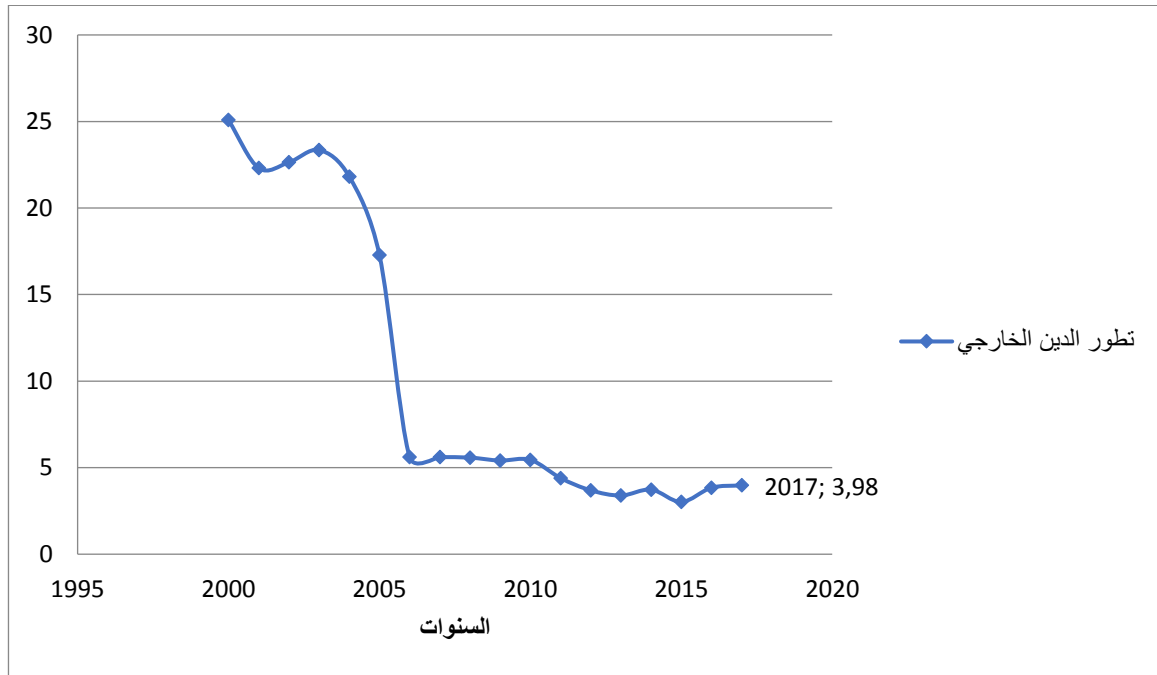
الوحدة: (مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قيمة الدين الخارجي	25.08	22.31	22.64	23.35	21.82	17.29	5.61	5.61	5.58
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة الدين الخارجي	5.41	5.45	4.4	3.69	3.39	3.73	3.02	3.84	3.98

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

التقارير السنوية لبنك الجزائر: (2004، 2008، 2013، 2017-2020) [http:// www.bank-of-algeria-dz](http://www.bank-of-algeria-dz) (9-10)

الشكل رقم 08: تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000 – 2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 19

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن مستويات الديون الخارجية قد عرفت تراجعا مستمرا حيث سنة 2000 ب (25.08) مليار دولار لتصبح بعد انخفاض مستمر ب (5.45) مليار دولار سنة 2010، حيث تزامن هذا الانخفاض مع الارتفاع الحاصل في أسعار النفط وذلك في بعض السنوات بتزايد المداخيل المالية المحققة من وراء ذلك وهذا يعود إلى تبني الجزائر سياسة محكمة في استعمال هذه الفوائض المالية لإدارة ديونها الخارجية من خلال سياسة الدفع المسبق للديون والتي تم تطبيقها سنة 2006 وهي الفترة التي عرفت

انخفاضا حادا في مستوى الديون الخارجية لتواصل الانخفاض، حيث قدرت خلال سنة 2017 ب (3.98) مليار دولار وهذا سوف يؤثر على الاستقرار المالي و الاقتصادي في الجزائر .

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري

تؤدي التقلبات التي تحدث على مستوى قيمة العملة إلى إحداث اختلال على مستوى الاقتصاد ككل، بل تؤدي إلى اختلال جزئي في سوق تلك السلعة، وإذا كانت سلعة قاعدية كالنفط، وهو واقع الامر في الاقتصاد الجزائري حيث عرفت قيمة صرف الدينار الجزائري حيث عرفت قيمة صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والاورو العديد من التغيرات وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 20: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والاورو خلال الفترة (2000 – 2017)

الوحدة: (سعر صرف متوسط الفترة)

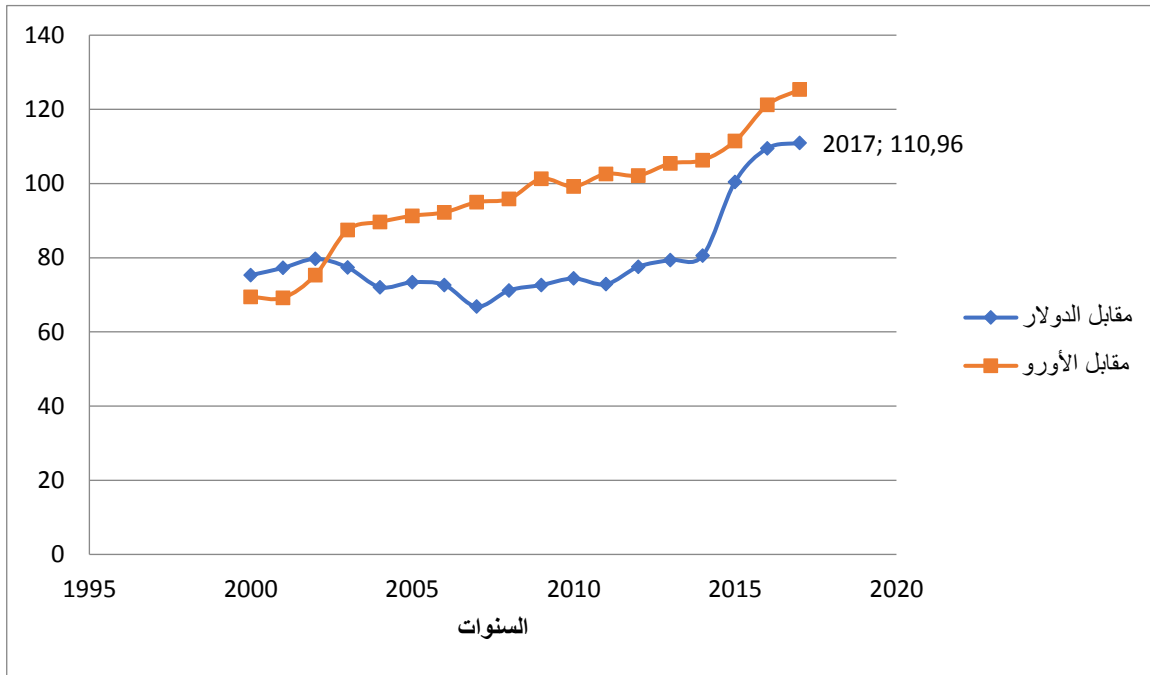
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مقابل الدولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82	71.18
مقابل الأورو	69.43	69.20	75.34	87.47	89.64	91.30	92.24	94.99	95.86
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مقابل الدولار	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.49	110.96
مقابل الأورو	101.29	99.19	102.61	102.16	105.43	106.30	111.44	121.18	125.32

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المواقع الالكترونية التالية:

<http://www.elkhabar.com/press/article/11974/#sthash.phb6w4mr.dpbs>

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique> تاريخ الاطلاع (2020/09/14)

الشكل رقم 09: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والايورو خلال الفترة (2000 - 2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 20

من معطيات الجدول السابق يمكن ملاحظة أن الفترة الممتدة من (2000 - 2002) سجلت قيمة الدينار الجزائري انخفاضا بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة الدولار مقابل الأورو، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من (75.31) دج سنة 2000 إلى (79.68) سنة 2002، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت من (69.43) دج في سنة 2000 إلى (75.34) دج سنة 2002، في حين عرفت سنة 2003 ارتفاعا لقيمة الدينار مقابل الدولار حيث قدرت ب (77.37) دج إلى (72.06) دج سنة 2004 حيث تزامنت هذه الفترة مع ارتفاع أسعار النفط، هذا ما أدى إلى زيادة حجم الصادرات الوطنية الجزائرية، واستمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في الارتفاع حتى سنة 2007.

أما سنة 2008 فقد عرفت ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل إلى (71.18) دج مقابل الدولار الواحد راجع إلى الازمة المالية العالمية، حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة مقابل انخفاض الدينار من جديد خلال الفترة الممتدة من (2009 - 2013) رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري، كون ان هذا الفائض ناتج عن تزايد الصادرات من المحروقات والمقدرة بالدولار الأمريكي، في حين عرفت الفترة الممتدة من (2014 - 2017) انخفاضا كبيرا لقيمة الدينار مقابل الأورو بسبب الركود في قطاع المحروقات وتداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد وتقلبات السوق تم اللجوء إلى الخفض الإداري للدينار حيث

سجلت أقصى قيمة له سنة 2017 والتي قدرت ب (110.96) مقابل الدولار الواحد، نستنتج ان تقلبات اسعار النفط تؤثر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مباشرة بسبب اعتماد على منتج واحد في الصادرات و هو النفط، كما نلاحظ أن السياسة الاقتصادية للحكومة أدت بتوسعها في الإنفاق العمومي إلى زيادة كبيرة في الطلب مما أدى ذلك بزيادة في الاستيراد بشكل لم يعد من السهل التراجع عنه، فلما انخفضت أسعار النفط أدى ذلك مباشرة إلى انخفاض سعر صرف الدينار، و نفس التأثير أيضا حدث على مستوى البنوك، فزيادة الإنفاق الحكومي ازدادت السيولة لدى البنوك وهكذا... فلما تراجع الإنفاق الحكومي وانخفض مستوى النشاط الاقتصادي جراء ذلك بدأت البنوك تتأثر، نستنتج ان هذا التذبذب في اسعار نفط يؤثر على مؤشرات الاستقرار المالي و الاقتصادي في الجزائر.

خلاصة الفصل:

لقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهونا بما تدره عائدات النفط التي تسيطر على نسبة تكاد تعادل الحجم الكلي للصادرات الاجمالية، حيث أن أي تغير على مستوى أسعار النفط يكون له تأثير كبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية بصفة مباشرة اما الجزئية تتأثر بصفة غير مباشرة، فارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة أعطى دفعا قويا لإنعاش الاقتصاد الجزائري في اسهامه بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية لعل أهمها انخفاض حجم المديونية ومن جهة أخرى كانت هناك نتائج سلبية مثل سعر الصرف، التوسع في الانفاق العام بالإضافة للعجز الذي عرفته الميزانية العامة.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط على المستوى العالمي، الامر الذي جعل لهذا المورد دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصادها، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد وبصفة شبه كلية على العائدات النفطية، لذلك فإن أي تغيرات تحصل على مستوى السوق النفطية يكون لها أثر واضح على هذه الدول وفي هذا السياق فإن معالجة موضوع تقلبات أسعار النفط يعد موضوعا جوهريا بسبب ضعف التنوع في مصادر الإيرادات العامة للدولة، بحيث أن أي تغير على مستوى أسعار النفط يكون له تأثير على مؤشرات الحيطه الكلية، ويكون التأثير كبير على مؤشرات الاقتصاد الكلي أما على مؤشرات الحيطه الجزئية فغير محسوس. ولقد ارتبطت هذه الدراسة بأثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار المالي من (2000 - 2017).

مناقشة فرضيات الدراسة:

- لقد بدا من خلال الدراسة أن المؤشرات الجزئية لم تأثر بتقلبات أسعار النفط بشكل محسوس وذلك بسبب الدعم الممنوح من طرف الدولة للبنوك العمومية، أما البنوك الخاصة فبسبب رأسمالها الأجنبي وانعدام المنافسة في ظل احتكار السوق المالية وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تتأثر مؤشرات الاستقرار المالي وبالأخص المؤشرات الاقتصادية الكلية مباشرة بتقلبات أسعار النفط لان الجزائر من الدول الريعية وهذا ما يؤثر على الميزان التجاري والميزانية والمديونية وسعر الصرف للدولة و هذا ما يثبت الفرضية الثانية.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- النفط مادة أولية عرفها الانسان منذ الاف السنين، وهذا ما جعله من أهم المصادر الطاقوية في العالم مع مرور الوقت، فهي مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تجعله سلعة فريدة من نوعها، وهذا ما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي.
- تتميز السوق النفطية كغيرها من الأسواق بعدم الاستقرار نتيجة لتضارب مصالح مختلف الأطراف الفاعلة فيها، إضافة لكونها تعرف العديد من العوامل المتحكمة فيها والتي تعدت الجانب الاقتصادي لتشمل عوامل أخرى، وهذا ينتج عن التغير في أسعار النفط من ارتفاع أو انخفاض هذا الأخير.

- التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية يقدم أداة دائمة ومستمرة لتوجيه متخذي القرار باحتمال تعرض الاقتصاد المحلي لأزمة مالية أو أزمة العملات لما يساعدهم في اتخاذ سياسات وإجراءات وقائية تمنع حدوثها.
- تؤثر تداعيات الازمة المالية على الأسعار النفطية، وهناك علاقة طردية بين السعر النفطي ومعدلات النمو الاقتصادي، فانخفاض اسعار النفط في الجزائر سوف ينتج عنه انخفاض معدل النمو الاقتصادي مما يدخل الدولة في ركود اقتصادي وهنا التأثير مباشر علي مؤشر الاقتصاد الكلي.
- لا يزال يعتمد الاقتصاد الجزائري على سياسة الربيع البترولية والممنهجة منذ سبعينات القرن الماضي.
- إن الواردات الجزائرية شهدت في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 ارتفاعا مستمرا نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات من المحروقات وبالتالي توسع الدولة في الاستيراد، وهذا يعني أن قيمة الواردات تتأثر بصفة مباشرة بأسعار النفط.
- إن الاقتصاد الجزائري رغم أن مؤشراتته الاقتصادية الكلية لا تزال مقبول إلا أن قدرته على الصمود في ظل أسعار النفط محدودة.
- مؤشرات الاستقرار المالي بالأخص الجهاز المصرفي لا تتأثر بتقلبات أسعار النفط لأنها مدعومة من طرف الدولة واحتكار السوق وعدم وجود منافسة في السوق بالنسبة للبنوك الخاصة.

الاقتراحات:

- يجب البحث عن مصادر جديدة في تمويل الميزانية العامة، عن طريق تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل.
- يجب تسريح السوق المالي بنزع احتكار الدولة له وخلق منافسة لتطور مؤشرات الاستقرار المالي وينتج عنه نشاط مالي عن طريق البورصة.
- تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي.

أفاق البحث:

- استراتيجيات تنويع هيكل إيرادات الميزانية العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.
- واقع الدول المنتجة للنفط لمرحلة ما بعد النفط وبفعل التطور التكنولوجي الحديث تسعى الدول إلى الدخول فيها إيجابياتها وسلبياتها على اقتصاديات الدول.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، أبريل، 2005.
2. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية - مدخل إدارة المخاطر-، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
3. أنيسة بن رمضان، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دارهما للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
4. بيواري حسني، البترول أهميته مخاطره وتحدياته، دار تاراس للنشر، ط1، العراق، 2006.
5. تقرير الاستقرار المالي العالمي، المخاطرة والسيولة، وصيرفة الظل: كبح التجاوزات وتشجيع النمو، أكتوبر 2014.
6. جان لاهيرير، النفط كمصدر للطاقة: حقائق الحاضر واحتمالات المستقبل، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة 1، أبوظبي، 2005.
7. حسين عبد الله، الحوار بين منتجي البترول ومستهلكيه النفط والتعاون العربي، المجلد 22، العدد 75، 1996.
8. خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
9. خضر حسان، أسواق النفط العالمية، جسر التنمية، العدد 57 نوفمبر السنة الخامسة، ص 12.
10. دواح بلقاسم ويعقوب مروة، مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري، ما بعد البترول: المبادلات التجارية الأوروبية والمتوسطية، جامعة مستغانم، أكتوبر 2018.
11. راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول للسياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015.
12. زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك. www.kantakji.com/figh/files/banks/545_cached_similar.

13. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ، زهران للنشر، 2013.
14. صادق راشد حسين الشمري، إدارة المخاطر، مطبعة العزة، بغداد، 2006.
15. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
16. طاهر موسى الجنابي، ملاحظات حول اثار وتذبذب أسعار البترول على الاقتصاد العربي، النفط والتعاون العربي، المجلد 14 العدد 51، 1988.
17. طلفاح أحمد، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005.
18. عبد الحميد لخديمي، سمية موري، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر، مقارنة تحليلية وقياسية، بحوث اقتصادية وعربية، العدد 07، جامعة بشار، 2015.
19. عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830 - 1885، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
20. عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
21. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2015.
22. عبد المقتدر عبد العزيز، البترول وطرق اكتشافه، دار الفكر، الأردن، 2008.
23. عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مؤتمر اقتصاديات الاعمال في ظل عالم متغير، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية، عمان، الأردن، 2003.
24. علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الاسواق الدولية، مجلة منظمة الاقطار العربية المصدرة (اوبيك)، العدد 141 المجلد 58، 2012.
25. علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ بالأزمات -دراسة تطبيقية حال العراق-، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي.
26. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008.

27. مائير كوهين، النظم المالية والتمويلية، ترجمة: عبد الحكم خزامي، دار الفجر، الطبعة الأولى، مصر، 2007.

28. مجداب بدر عناد، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الشرق، مطابع إيتار إيطاليا، 1998.

29. محمد رشاد الحماوي، السيد محمود سماحة، إدارة الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

30. محمد عمايرة، دور البنوك المركزية في الحد من المخاطر النظامية و حماية الاستقرار المالي، الملتقى الاقتصادي العربي الاول لادارة المخاطر في المؤسسات المالية و المصرفية، 8 اغسطس 2015، عمان، الاردن.

31. مداحي محمد، زيرق سوسن، الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة: الجزائر، أكتوبر 2014.

32. مديحة حسن السيد الدغيري، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، دار الحبل بيروت، الطبعة الأولى، 1998.

33. مركز البحوث المالية والمصرفية، التحديات التي تواجه التنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 8، العدد 401، عمان، 2001.

34. نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار أحياد التراب العربي.

35. هيل عجمي جميل الجنابي، إدارة البنوك التجارية والاعمال المصرفية، دار المسار، عمان، 2005.

36. يسرى محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1996.

37. يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2008.

المذكرات والرسائل الجامعية:

38. أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي، دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016.

39. بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة وهران 2، 2015 - 2016.
40. بيطام ريمة، أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة - دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة، 2015.
41. خير الدين وحيد، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
42. داودي ميمونة، أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013-2014.
43. رابح دغة، محمد نجيب صحراوي، قطاع المحروقات الجزائري وأثره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الابار ENSP، مذكرة ماستر جامعة ورقلة 2013.
44. مخلوفي عبد العالي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط دراسة مقارنة بين أزمتي 1986 - 2014، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة مسيلة، 2017 - 2018.
45. مشدن وهيبة، أثر البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973 - 2003، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 - 2005.
46. موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2015.
47. نوري نبيلة، استراتيجية ترقية الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد الترويجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2012.
48. داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 2011/2012.

49. بحري هشام، محزم حسينة، الآثار المحتملة لتخفيض أسعار الفائدة على الاقتصاد العالمي، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الوطني التاسع حول أداء سعر الفائدة وآثارها على الازمات الاقتصادية، جامعة 20 أوت سكيكدة 09-10 ماي 2011.
50. البنك المركزي المصري، مخاطر أسعار العائد بالمحفظة لغير أغراض المتاجرة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل 2، ورقة للمناقشة، قطاع الرقابة والإشراف وحدة تطبيق مقررات بازل 2.
51. بوخرص عبد العزيز، علوطى لمين، العمل على إنشاء نظام إندار مبكر للآزمات بالاستعانة بمقاييس ومؤشرات لوحة القيادة المستقبلية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، الجزائر، 2018.
52. بوريش أحمد، تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 7 - 8 أبريل 2015.
53. بول هيلبرز واخرون، أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي، مجلة التمويل والتنمية، عدد 03، سبتمبر 2002.
54. جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات -حالة الجزائر- مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 09، المجلد 01، 2016.
55. حسين بلقاسم غصان، عبد الكريم أحمد قندوز، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، قطر، من 18 إلى 20 ديسمبر 2011.
56. صلاح الدين محمد أمين الإمام، صادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية - نظام CRAFTE نموذجاً-، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، 2011.
57. عز الدين المناصرة، علم إدارة الأزمات الاقتصادية العالمية، مجلة فيلادلفيا الثقافية، العدد السابع، 2010.
58. محمد عمايره، اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing ، الملتقى الاقتصادي العربي الأول لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية والمصرفية، 8 أغسطس 2015، الأردن.

59. مشتاق محمد السبعوي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية في ضوء المؤشرات العالمية لازمة المالية)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كركوك، العراق، 2012.

60. مها مزهر محسن، اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009 – 2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 92، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2016.

61. هوزان تحسين توفيق، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006 إلى 2010، مجلة جامعة زاخو، المجلد 3، العدد 2، العراق، 2015.

مواقع الإنترنت

62. .www. Kantakji.com/figh/files/banks/545 cached similar.

63. See more: <http://www.investopedia.com/terms/a/altman.asp>, 11/07/2020, 18;45.

II-المراجع باللغة الأجنبية:

64. Abdelatif Rebah, **Sonatrach une entreprise pas comme les autres**, Algerie, 2006.

65. AGENCE MONETAIRE DE L AFRIQUE DE L OUEST)AMAO), **STABILITE FINANCIERE ET SUPERVISIONBANCAIRE AU SEIN DE LA CEDEAO**, FREETOWN, NOVEMBRE ,2009.

66. ALESSIO Ciarlone, GIORGIO Trebeschi, **Desining an Early warning system for debt crises**, Emerging markets review, No 06, 2005.

67. Ayoub Antoine, **Pétrole: marche et stratégie économique**, édition économique, 1987.

68. Central Bank of Jordan, **Financial Stability Report**, 2012.

69. DelisleWorreli, **Quantitative Assessment of the Financial Sector: An integrated approach**, IMF Working paper, WP/04/153, August 2004.

70. Garry J. Schinasi .**Defining Financial Stability**, IFM working paper, wp04/187, October 1, 2004, p14.

71. Mario DEHOVE, **Crises financières: Deux ou trois choses que nous savons d'elles**)Que nous apprend l'approche statistique des crises financières?((

Document de travail, Conseil d'Analyse Economique, République Française, Avril 2003.

72. Owen Evans and Others, **Macro prudential Indicators of financial soundness**, occasional paper 192, IMF, Washington DC. April, 2000.

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور الإنتاج العالمي للنفط (2010-2006)

	2006	2007	2008	2009	2010	% change 10/09
North America	6,447.8	6,452.6	6,299.2	6,577.5	6,718.3	2.1
Canada	1,345.7	1,388.4	1,349.7	1,216.9	1,206.2	-0.9
United States	5,102.1	5,064.2	4,950.4	5,360.6	5,512.1	2.8
Latin America	10,077.8	9,835.9	9,635.2	9,506.8	9,664.4	1.7
Argentina	657.7	641.5	641.0	623.1	608.8	-2.3
Brazil	1,722.7	1,748.0	1,812.1	1,960.4	2,064.7	5.3
Chile	3.0	2.0	2.0	2.8	3.0	9.1
Colombia	531.0	529.5	587.8	670.2	784.8	17.1
Ecuador	518.4	511.4	501.4	464.7	476.4	2.5
Mexico	3,255.7	3,001.7	2,798.5	2,601.4	2,575.9	-1.0
Peru	77.6	77.0	76.6	71.8	72.6	1.1
Trinidad & Tobago	144.9	120.5	114.3	107.2	98.2	-8.4
Venezuela	3,035.6	2,981.9	2,957.5	2,978.1	2,853.6	-0.8
Others	131.2	142.3	143.5	137.1	136.3	-0.6
Eastern Europe	11,532.4	12,003.7	12,039.5	12,386.6	12,644.2	2.1
Albania	7.0	7.0	7.0	7.0	9.7	38.2
Azerbaijan	643.2	86.2	809.7	1,014.4	1,026.7	1.2
Hungary	17.8	16.6	16.0	15.9	14.4	-9.5
Kazakhstan	1,066.5	1,079.3	1,142.7	1,256.3	1,333.4	6.1
Romania	98.3	100.2	92.8	88.5	85.7	-3.1
Russia	9,358.5	9,572.1	9,498.5	9,650.4	9,841.3	2.0
Others	351.1	373.3	382.7	354.1	332.9	-6.0
Western Europe	4,501.5	4,319.9	4,046.5	3,817.5	3,522.1	-7.7
Denmark	342.0	304.6	279.8	261.3	246.3	-5.8
France	21.4	19.6	19.6	18.2	18.0	-1.3
Germany	66.7	66.3	61.7	54.0	49.0	-10.1
Italy	110.2	107.7	99.5	82.8	96.0	16.0
Netherlands	26.2	40.2	33.6	25.5	19.9	-21.8
Norway	2,353.6	2,210.5	2,107.5	1,969.2	1,799.3	-9.5
Turkey	41.6	41.9	41.6	46.2	48.3	4.6
United Kingdom	1,486.4	1,477.4	1,352.5	1,291.7	1,199.1	-7.2
Others	53.4	51.6	50.8	48.0	46.2	-3.8
Middle East	22,900.8	22,361.6	23,141.6	20,868.5	21,025.4	0.8
Bahrain	183.3	184.7	184.5	182.0	180.2	-1.0
IR Iran	4,072.6	4,030.7	4,056.7	3,557.1	3,544.0	-0.4
Iraq	1,957.2	2,035.2	2,280.5	2,336.2	2,368.1	0.9
Kuwait ¹	2,064.5	2,574.5	2,676.0	2,261.0	2,312.1	2.2
Oman	687.1	663.0	669.3	712.6	758.3	6.4
Qatar	802.9	845.3	842.8	733.0	733.4	0.1
Saudi Arabia ¹	9,207.9	8,816.0	9,198.0	8,184.0	8,165.6	-0.2
Syrian Arab Republic	400.0	380.0	377.0	377.0	386.0	2.4
United Arab Emirates	2,568.0	2,529.0	2,572.2	2,241.6	2,323.8	3.7
Yemen	357.3	313.2	285.7	283.4	264.8	-6.6
Africa	8,866.3	8,997.6	9,101.4	8,461.0	8,589.3	1.5
Algeria	1,368.0	1,371.6	1,256.0	1,216.0	1,189.8	-2.2
Angola	1,284.6	1,694.6	1,896.3	1,739.9	1,691.2	-2.7
Cameroon	87.5	85.3	83.8	72.9	64.2	-11.9
Congo	247.2	243.1	259.7	274.9	295.0	7.6
Egypt	520.8	500.7	522.6	523.1	534.1	2.1

الملحق رقم (02): تطور انتاج النفط العالمي (2010-2014)

	2010	2011	2012	2013	2014	% change 14/13
North America	6,700.0	6,005.6	7,805.2	8,842.8	10,061.7	13.8
Canada	1,277.1	1,260.8	1,308.5	1,381.6	1,399.0	1.3
United States	5,481.9	5,044.8	6,496.7	7,461.2	8,662.7	16.1
Latin America	0,630.3	0,791.1	0,685.5	0,683.8	0,726.0	0.4
Argentina	572.7	536.9	533.4	525.4	518.8	-1.3
Brazil	2,054.7	2,105.4	2,061.3	2,023.9	2,254.6	11.4
Chile	3.0	4.5	6.1	6.7	6.6	-1.3
Colombia	785.4	915.2	944.2	1,008.2	988.0	-2.0
Ecuador	476.4	500.3	503.6	526.4	556.6	5.7
Mexico	2,577.2	2,552.5	2,547.9	2,522.2	2,428.9	-3.7
Peru	72.6	69.6	66.8	62.8	69.3	10.4
Trinidad & Tobago	93.2	92.0	81.7	81.2	81.2	0.0
Venezuela	2,053.6	2,000.9	2,803.9	2,789.5	2,682.6	-3.8
Others	136.3	133.9	136.7	137.7	139.4	1.3
Eastern Europe and Eurasia	12,646.6	12,613.0	12,624.7	12,757.5	12,782.1	0.2
Azerbaijan	1,026.7	885.9	844.5	814.7	793.1	-2.6
Kazakhstan	1,333.4	1,325.9	1,306.5	1,372.8	1,344.8	-2.0
Romania	85.7	83.8	82.0	82.1	80.2	-2.3
Russia	9,841.3	9,943.3	10,042.9	10,146.6	10,221.1	0.7
Turkmenistan	174.0	173.6	187.3	180.4	185.9	3.0
Ukraine	51.4	48.7	46.0	43.7	40.7	-6.7
Others	133.9	121.7	115.5	117.2	116.2	-0.9
Western Europe	3,529.5	3,106.3	2,888.2	2,724.2	2,752.0	1.0
Denmark	246.2	221.7	201.9	176.0	164.9	-6.3
France	18.0	17.8	16.3	16.0	15.3	-4.2
Germany	49.0	51.8	51.1	51.8	48.1	-7.2
Italy	96.0	99.2	101.0	101.6	106.3	4.7
Netherlands	19.9	21.4	21.6	21.6	29.7	37.2
Norway	1,798.8	1,680.1	1,532.8	1,463.6	1,517.8	3.7
Turkey	48.3	45.7	44.8	46.2	47.7	3.1
United Kingdom	1,202.4	1,006.0	888.6	796.1	771.8	-3.1
Others	51.2	52.5	50.2	51.3	50.4	-1.8
Middle East	21,030.6	23,004.8	24,106.5	23,845.3	23,514.6	-1.4
Bahrain	181.8	180.3	173.0	197.6	206.3	4.4
IR Iran	3,544.0	3,570.0	3,739.8	3,575.3	3,117.1	-12.8
Iraq	2,358.1	2,652.6	2,942.4	2,979.6	3,110.5	4.4
Kuwait ¹	2,312.1	2,658.7	2,977.8	2,924.7	2,886.8	-2.0
Oman	758.3	780.1	813.5	844.3	856.1	1.4
Qatar	733.4	733.5	733.6	723.9	709.2	-2.0
Saudi Arabia ¹	8,165.6	9,311.0	9,763.0	9,637.0	9,712.7	0.8
Syrian Arab Republic	386.0	333.3	151.8	45.3	22.8	-49.6
United Arab Emirates	2,323.8	2,564.2	2,653.0	2,796.5	2,794.0	-0.1
Yemen	267.5	205.1	159.2	121.0	119.2	-1.5
Africa	8,667.9	7,428.2	8,187.4	7,633.1	7,160.9	-6.2
Algeria	1,189.8	1,161.6	1,199.8	1,202.6	1,192.8	-0.8
Angola	1,757.6	1,618.0	1,704.0	1,701.2	1,653.7	-2.8
Congo	296.6	296.3	277.1	266.7	264.3	-0.9
Egypt	534.1	530.4	533.1	531.3	531.8	0.1
Equatorial Guinea	256.1	239.9	262.1	257.1	270.9	5.3

الملحق رقم (03): تطور احتياطي العالمي للنفط (2005-2009)

	2005	2006	2007	2008	2009	% change 09/08
North America	26,570	26,699	25,872	26,217	24,021	-8.4
Canada ¹	5,208	4,942	4,900	4,900	4,900	-
United States	21,371	21,757	20,972	21,317	19,121	-10.3
Latin America	118,455	124,252	137,308	210,507	240,439	18.5
Argentina	2,320	2,468	2,587	2,616	2,520	-3.7
Brazil	11,772	12,182	12,624	12,624	12,802	1.4
Colombia	1,453	1,506	1,510	1,510	1,510	-
Ecuador	5,180	5,180	6,388	6,511	6,511	-
Mexico	13,670	12,850	12,187	12,187	12,187	-
Venezuela	80,012	87,324	98,377	172,323	211,173	22.5
Others	4,048	2,743	2,744	2,736	2,736	-
Eastern Europe	127,266	128,852	128,081	128,568	128,959	0.3
Azerbaijan	7,000	7,000	7,000	7,000	7,000	-
Belarus	198	198	198	198	198	-
Georgia	35	35	35	35	35	-
Kazakhstan	39,828	39,828	39,828	39,828	39,800	-0.1
Kyrgyzstan	40	40	40	40	40	-
Lithuania	12	12	12	12	12	-
Russia	77,717	79,306	79,437	79,049	79,432	0.5
Tadzhikistan	12	12	12	12	12	-
Turkmenistan	540	600	600	600	600	-
Ukraine	395	395	395	395	395	-
Uzbekistan	594	594	594	594	594	-
Others	884	832	835	835	841	0.8
Western Europe	16,952	15,360	14,013	13,931	13,841	-0.6
Denmark	1,277	1,157	1,113	1,113	1,060	4.8
Norway	9,697	8,548	8,172	7,501	7,500	-
United Kingdom	3,870	3,593	3,593	3,390	3,400	0.3
Others	2,108	2,071	2,035	1,927	1,881	-2.4
Middle East	751,600	754,616	750,619	752,258	752,079	-
IR Iran	136,270	138,400	136,150	137,620	137,010	-0.4
Iraq	115,000	115,000	115,000	115,000	115,000	-
Kuwait	101,500	101,500	101,500	101,500	101,500	-
Oman	5,572	5,572	5,572	5,572	5,500	-1.3
Qatar	25,288	26,185	25,000	25,405	25,382	-0.1
Saudi Arabia	264,211	264,251	264,209	264,063	264,590	0.2
Syrian Arab Republic	3,000	3,000	2,500	2,500	2,500	-
United Arab Emirates	97,800	97,800	97,800	97,800	97,800	-
Others	3,049	2,908	2,798	2,798	2,798	-
Africa	117,372	118,794	121,349	122,311	124,427	1.7
Algeria	12,270	12,200	12,200	12,200	12,200	-
Angola	9,050	9,330	9,500	9,500	9,500	-
Egypt	3,720	3,720	4,070	4,340	4,300	-0.9
Gabon	2,146	1,995	1,995	1,995	2,000	0.3
SP Libyan AJ	41,464	41,464	43,663	44,271	46,422	4.9

الملحق رقم (04): تطور احتياطات العالمي للنفط (2010-2014)

	2010	2011	2012	2013	2014	% change 14/13
North America	27,469	30,625	34,641	37,532	40,601	8.4
Canada ¹	4,202	4,081	4,132	4,161	4,161	-
United States	23,267	26,544	30,529	33,371	36,520	9.4
Latin America	334,127	336,006	338,356	341,328	342,235	0.3
Argentina	2,505	2,505	2,805	2,620	2,854	10.5
Brazil	11,985	12,841	13,154	15,050	15,314	1.8
Colombia	1,360	1,900	2,200	2,377	2,445	2.9
Ecuador	7,206	8,235	8,235	8,832	8,273	-6.3
Mexico	11,691	11,362	11,424	11,079	11,079	-
Venezuela	296,501	297,571	297,705	296,360	299,953	0.5
Others	2,819	2,582	2,803	2,820	2,816	-0.1
Eastern Europe and Eurasia	117,310	117,314	119,881	119,874	119,863	-
Azerbaijan	7,000	7,000	7,000	7,000	7,000	-
Belarus	198	198	198	198	198	-
Kazakhstan	30,000	30,000	30,000	30,000	30,000	-
Russia	77,403	77,403	80,000	80,000	80,000	-
Turkmenistan	600	600	600	600	600	-
Ukraine	395	395	395	395	395	-
Uzbekistan	594	594	594	594	594	-
Others	1,120	1,124	1,694	1,687	1,676	-1.0
Western Europe	12,414	11,689	11,559	12,112	11,577	-4.4
Denmark	812	900	805	805	611	-24.1
Norway	7,078	5,320	5,360	5,825	5,497	-5.6
United Kingdom	2,800	2,800	2,800	2,979	2,962	0.1
Others	2,724	2,669	2,594	2,502	2,499	-0.6
Middle East	794,505	797,155	799,132	802,958	802,518	-0.1
R Iran	151,173	154,500	157,300	157,800	157,500	-0.2
Iraq	143,100	141,350	140,300	144,211	143,069	-0.8
Kuwait	101,500	101,500	101,500	101,500	101,500	-
Oman	5,500	5,500	5,500	4,974	5,151	3.8
Qatar	25,382	25,382	25,244	25,244	25,244	-
Saudi Arabia	264,510	265,405	265,850	265,789	266,579	0.3
Syrian Arab Republic	2,500	2,500	2,500	2,500	2,500	-
United Arab Emirates	97,800	97,800	97,800	97,800	97,800	-
Others	3,128	3,128	3,138	3,139	3,146	0.2
Africa	125,623	126,474	128,371	128,149	127,561	-0.5
Algeria	12,200	12,200	12,200	12,200	12,200	-
Angola	9,055	9,055	9,055	9,011	8,423	-6.5

جدول رقم (11)
Table No. (11)Crude Oil Production
Thousand b/dإنتاج النفط الخام
ألف برميل / يوم

	2018	2017	2016	2015	2014	
UAE	3007.2	2967.0	3088.2	2988.9	2793.7	الإمارات
Bahrain	194.0	197.0	202.0	202.0	202.0	البحرين
Tunisia	50.2	48.1	59.7	63.6	71.0	تونس
Algeria	970.0	993.0	1020.3	1157.0	1193.0	الجزائر
S.Arabia	10317.0	9959.0	10460.2	10192.5	9712.7	السعودية
Syria*	16.0	17.0	8.0	9.7	10.0	سوريا*
Iraq	4410.0	4469.0	4164.0	3744.0	3110.0	العراق
Qatar	600.6	605.0	653.7	649.0	709.0	قطر
Kuwait	2736.2	2704.3	2954.3	2858.8	2866.8	الكويت
Libya	951.0	811.0	389.0	401.5	480.0	ليبيا
Egypt	544.1	537.0	567.0	596.2	593.4	مصر
Jordan	0.02	0.01	0.01	0.01	0.02	الأردن
Sudan	86.00	100.00	109.00	116.00	122.00	السودان
Oman	870.00	897.00	908.59	885.10	856.30	عمان
Morocco	0.16	0.16	0.16	0.16	0.16	المغرب
Mauritania	5.00	5.00	5.00	5.25	6.00	موريتانيا
Yemen	38.00	32.00	24.20	36.00	119.20	اليمن
OAPEC	23796.2	23307.3	23566.3	22863.3	21741.6	أوبك
Other Arab Countries	999.2	1034.2	1047.0	1042.5	1103.7	الدول العربية الأخرى
Total Arab Countries	24795.4	24341.5	24613.3	23905.9	22845.3	إجمالي الدول العربية
Arab OPEC Countries	22991.9	22508.2	22729.7	21991.8	20865.2	دول أوبك العربية
OPEC	32967.0	32536.2	32733.6	32082.0	30742.0	أوبك
Total World	88068.0	85540.0	79955.8	78677.6	76237.3	إجمالي العالم

* Year 2018 estimated.

* بيانات عام 2018 تقديرية.

Table No. (1)

جدول رقم (1)

Proven Crude Oil Reserves
Billion barrels
at end of the year

الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام
مليار برميل
في نهاية السنة

	2018	2017	2016	2015	2014	
UAE	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	الإمارات
Bahrain	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	البحرين
Tunisia	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	تونس
Algeria	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	الجزائر
S. Arabia	267.0	266.3	266.2	266.5	266.6	السعودية
Syria	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	سوريا
Iraq	145.0	147.2	148.4	142.1	142.8	العراق
Qatar	25.2	25.2	25.2	25.2	25.2	قطر
Kuwait	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	الكويت
Libya	48.4	48.4	48.4	49.5	48.4	ليبيا
Egypt	3.2	3.3	3.4	3.5	3.7	مصر
Jordan	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	الأردن
Sudan	1.502	1.502	1.502	1.502	1.502	السودان
Oman	4.740	4.740	4.740	4.740	5.151	عمان
Morocco	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	المغرب
Mauritania	0.020	0.020	0.020	0.020	0.020	موريتانيا
Yemen	2.670	2.670	2.670	2.670	2.670	اليمن
OAPEC	703.4	704.9	706.2	701.3	701.3	أوبك
Other Arab Countries	8.9	8.9	8.9	8.9	9.3	الدول العربية الأخرى
Total Arab Countries	712.3	713.9	715.1	710.3	710.6	اجمالي الدول العربية
Arab OPEC Countries	697.2	698.6	699.7	694.8	694.5	دول أوبك العربية
OPEC	953.9	952.8	956.4	948.5	947.1	أوبك
Total World	1248.1	1247.9	1242.6	1220.9	1395.0	اجمالي العالم

الملحق 7 : نفقات الإدارة المركزية

2017	2016	2015	2014	2013	
(بملايير الدينارات)					
7 389,3	7 297,4	7 656,3	6 995,7	6 024,2	نفقات الميزانية
4 757,8	4 583,8	4 617,0	4 494,3	4 131,6	النفقات الجارية
2 286,1	2 313,1	2 170,9	2 007,2	1 855,3	نفقات المستخدمين
1 871,6	1 893,0	1 803,6	1 643,5	1 498,9	أجور، رواتب و منح
414,5	420,1	367,3	363,7	356,4	إشتراكات على الأجور
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	أخرى
215,8	226,0	223,0	218,4	226,5	منح المجاهدين
119,8	185,5	179,7	161,9	149,1	مواد و لوازم
776,8	728,6	730,2	736,0	709,4	مصالح الإدارة
319,6	307,3	316,3	308,6	308,4	مستشفيات
457,2	421,3	413,9	427,4	401,0	أخرى (مؤسسات وطنية ذات طابع إداري)
1 205,3	1 083,8	1 270,6	1 333,0	1 147,1	تحويلات جارية (خارج خدمات الإدارة)
12,3	34,5	37,4	33,2	31,6	الأنشطة التربوية و الثقافية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	صندوق الكوارث الطبيعية
1,7	3,5	0,6	2,5	2,2	التزامات داخلية وخارجية
2,6	2,7	9,2	10,1	8,1	الصندوق الخاص بالتضامن الوطني *
59,6	70,6	94,1	128,9	46,5	إعانة تسديد سعر الفائدة
44,4	13,5	43,3	56,9	43,3	صندوق الدعم : تشغيل الشباب
1 082,0	959,0	1 086,0	1 101,4	1 015,4	تحويلات أخرى
154,0	46,8	42,6	37,8	44,2	فوائد الدين العمومي
2 631,5	2 711,9	3 039,3	2 501,4	1 892,6	نفقات رأس المال
469,0	116,4	129,2	90,2	130,5	قروض الخزينة العمومية الصافية
-13,3	-58,5	-60,7	27,7	-53,4	رصيد حسابات التخصيصات
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
7 845,0	7 355,3	7 724,8	7 113,6	6 101,3	مجموع النفقات :

(بالنسبة المئوية من إجمالي النفقات)

2017	2016	2015	2014	2013	
94,2	99,2	99,1	98,3	98,7	نفقات الميزانية
60,6	62,3	59,8	63,2	67,7	النفقات الجارية
29,1	31,4	28,1	28,2	30,4	نفقات المستخدمين
23,9	25,7	23,3	23,1	24,6	أجور و رواتب
1,5	2,5	2,3	2,3	2,4	مواد و لوازم
9,9	9,9	9,5	10,3	11,6	مصالح الإدارة
2,0	0,6	0,6	0,5	0,7	فوائد الدين العام
33,5	36,9	39,3	35,2	31,0	نفقات رأس المال
6,0	1,6	1,7	1,3	2,1	قروض الخزينة العمومية الصافية
-0,2	-0,8	-0,8	0,4	-0,9	رصيد حسابات التخصيصات
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	مجموع النفقات :

* التضامن الوطني + صندوق التعويضات
المصدر : المديرية العامة للخزينة

الملحق 8 : ميزان المدفوعات مقدر بالدولار

*2017	2016	2015	2014	2013	
(بملايير الدولارات الأمريكية ؛ بإستثناء تعليمات مخالفة)					
-22,096	-26,219	-27,289	-9,277	1,153	الرصيد الخارجي الجاري
-14,412	-20,129	-18,083	0,459	9,880	الميزان التجاري
34,569	29,309	34,566	60,129	64,867	الصادرات (f.o.b)
33,202	27,918	33,081	58,462	63,816	المحروقات
1,367	1,391	1,485	1,667	1,051	أخرى (خارج المحروقات)
-48,981	-49,437	-52,649	-59,670	-54,987	الواردات (f.o.b)
-8,178	-7,343	-7,524	-8,141	-6,998	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
3,004	3,433	3,475	3,555	3,778	دائن
-11,182	-10,776	-10,999	-11,696	-10,776	مدين
-2,594	-1,570	-4,453	-4,814	-4,521	دخل العوامل، صافي
2,262	2,424	2,192	3,232	3,548	دائن
-4,856	-3,994	-6,645	-8,046	-8,069	مدين
-0,037	-0,027	-0,124	-0,045	-0,067	دفع الفوائد
-4,819	-3,967	-6,521	-8,001	-8,002	أخرى
-3,221	-2,913	-3,721	-5,256	-5,911	منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
3,088	2,822	2,771	3,219	2,792	تحويلات، صافية
0,334	0,187	-0,248	3,396	-1,020	رصيد حساب رأس المال
0,001	0,001	0,000	-0,003	0,000	حساب رأس المال
1,206	1,589	-0,688	1,525	1,952	الإستثمار المباشر (الصافي)
-0,066	0,473	-0,459	0,517	-0,384	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
-0,168	0,270	0,001	0,748	0,165	السحب
0,102	0,203	-0,460	-0,231	-0,549	الإهلاك
-0,807	-1,875	0,899	1,357	-2,588	الأخطاء و السهو، صافي
-21,762	-26,031	-27,537	-5,881	0,133	الرصيد الإجمالي
21,762	26,031	27,537	5,881	-0,133	التمويل
21,808	25,557	27,242	5,556	-0,239	زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)
-0,031	0,186	0,191	0,347	0,168	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
-0,014	0,288	0,104	-0,022	-0,062	حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف
					مخصصات حقوق السحب الخاصة
					وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي
					للتذكير :
97,332	114,138	144,133	178,938	194,012	الإحتياطيات الإجمالية (بدون ذهب)
19,414	22,747	27,174	30,088	35,402	بعد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل
54,053	45,005	53,066	100,234	108,971	سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)

* وضعية مؤقتة
المصدر : بنك الجزائر؛ المديرية العامة للجمارك

الملحق 9 : ميزان المدفوعات مقدر بالدينار الجزائري

*2017	2016	2015	2014	2013	
بملايير الدينارات					
-2 446,44	-2 859,25	-2 741,76	-766,06	94,26	الرصيد الخارجي الجاري
-1 593,31	-2 196,67	-1 808,93	18,86	783,66	الميزان التجاري
3 841,73	3 212,77	3 455,04	4 818,21	5 144,43	الصادرات (f.o.b)
3 689,83	3 060,03	3 306,94	4 683,74	5 061,25	المحروقات
151,90	152,74	148,10	134,47	83,18	أخرى
-5 435,04	-5 409,44	-5 263,97	-4 799,35	-4 360,77	الواردات (f.o.b)
-906,60	-796,95	-755,00	-656,02	-551,66	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
333,31	381,78	347,85	285,63	299,41	دائن
-1 239,91	-1 178,73	-1 102,85	-941,65	-851,07	مدين
-289,09	-173,22	-434,21	-388,30	-359,27	دخل العوامل، صافي
249,94	264,46	219,04	260,75	281,38	دائن
-539,03	-437,68	-653,25	-649,05	-640,65	مدين
-4,12	-2,97	-12,43	-3,59	-5,28	دفع الفوائد
-534,91	-434,71	-640,82	-645,46	-635,37	أخرى
-357,48					منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
342,56	307,59	256,38	259,40	221,53	تحويلات، صافية
31,97	34,91	-21,67	287,28	-85,70	رصيد حساب رأس المال
0,08	0,07	0,01	-0,25	0,02	حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	إستثمار في المحفظة
133,76	165,22	-50,24	122,63	155,16	الإستثمار المباشر (الصافي)
-7,52	89,99	-45,75	41,70	-83,72	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
-18,60	116,73	0,07	54,12	1,01	السحب
11,08	-26,74	-45,82	-12,42	-84,73	الإهلاك
-94,36	-220,37	74,31	123,21	-157,16	الأخطاء و السهو، صافي
-2 414,48	-2 824,34	-2 763,43	-478,77	8,56	الرصيد الإجمالي
2 414,48	2 824,34	2 763,43	478,77	-8,56	التمويل
2 419,71	2 772,91	2 733,77	453,97	-16,63	زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
-3,61	20,33	19,21	26,51	13,05	قروض
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	مخصصات حقوق السحب الخاصة
-1,62	31,10	10,45	-1,71	-4,98	وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي

* وضعية مؤقتة

المصدر : بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك

الملحق 10 : تركيبة الواردات و الصادرات حسب فوج المنتجات

2017	2016	2015	2014	2013	
(بملايين الدولارات الأمريكية)					
					الواردات (f.o.b)
8 069	7 855	8 946	10 550	9 013	المواد الغذائية
1 899	1 234	2 247	2 720	4 139	الطاقة
1 456	1 490	1 489	1 812	1 732	المواد الأولية
10 483	10 972	11 482	12 301	10 642	المواد نصف المصنعة
585	479	638	629	477	التجهيزات الفلاحية
13 368	14 709	16 369	18 115	15 233	التجهيزات الصناعية
8 129	7 904	8 243	9 894	10 539	السلع الإستهلاكية غير الغذائية
4 084	4 239	2 672	2 998	2 686	أخرى
48 074	48 882	52 086	59 019	54 461	المجموع الجزئي :
907	554	563	651	523	الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات
48 980	49 436	52 649	59 670	54 984	المجموع :
					الصادرات (f.o.b)
350	326	238	323	404	المواد الغذائية
33 202	27 918	33 081	58 362	63 663	الطاقة
73	84	107	110	109	المواد الأولية
845	909	1 111	1 173	492	المواد نصف المصنعة
0	0	0	1	0	التجهيزات الفلاحية
78	53	18	16	29	التجهيزات الصناعية
20	18	11	11	16	السلع الإستهلاكية غير الغذائية
34 569	29 309	34 566	59 996	64 713	المجموع الجزئي :
0	1	0	0	0	أخرى
34 569	29 310	34 566	59 996	64 713	المجموع :
1 367	1 391	1 485	1 634	1 050	منها : الصادرات خارج المحروقات
(بالنسبة المئوية)					
					كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)
16,8	16,1	17,2	17,9	16,5	المواد الغذائية
27,8	30,1	31,4	30,7	28,0	التجهيزات الصناعية
16,9	16,2	15,8	16,8	19,4	السلع الإستهلاكية غير الغذائية
					كنسبة من مجموع الصادرات :
4,0	4,7	4,3	2,7	1,6	الصادرات خارج المحروقات

المصدر : بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك

الملحق 11: قائم الدين الخارجي و هيكله

2017	2016	2015	2014	2013	
(بملايير الدولارات الأمريكية)					
1,077	0,948	0,001	0,002	0,002	قروض متعددة الأطراف
0,000	0,000	0,000	0,100	0,100	إصدارات سنديّة
0,634	0,701	0,873	1,175	1,498	قروض ثنائية الأطراف
0,634	0,628	0,755	0,951	1,189	قروض حكومية مباشرة
0,000	0,073	0,118	0,224	0,309	قروض مشتري ومورد مضمونة
0,171	0,084	0,101	0,112	0,128	قروض مالية
0,171	0,084	0,101	0,112	0,128	قروض مالية و قروض الإيجار
0,000	-	-	-	-	عمليات إعادة الهيكلة
0,000	-	-	-	-	تمويل التسبيقات
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	قروض تجارية غير مضمونة
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	قروض الموردين
				-	قروض أخرى
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	قروض إعادة الجدولة
-	-	-	-	-	دائنون رسميون
-	-	-	-	-	دائنون آخرون
1,882	1,733	0,975	1,389	1,728	المجموع الجزئي
0,011	0,130	0,222	0,371	0,340	دعم الشركات الأصلية لفروعها في الجزائر *
1,893	1,863	1,197	1,760	2,068	مجموع الديون متوسطة و طويلة الأجل
2,096	1,986	1,823	1,975	1,328	مجموع الديون قصيرة الأجل **
3,989	3,849	3,020	3,735	3,396	مجموع الدين الخارجي

* في ميزان المدفوعات، يُدرج دعم الشركات الأصلية لفروعها في الجزائر ضمن بند «إستثمارات خارجية مباشرة»
 ** لمدة ابتدائية أقصاها سنة
 المصدر : بنك الجزائر

ملخص المذكرة:

ان الجزائر كغيرها من الدول النفطية، اعتمدت منذ استقلالها على النفط اعتمادا مفرطا، وذلك لكونه اهم مصدر مالي وسلعة استراتيجية تقوم عليها التجارة الدولية، حيث يعتبر العامل الاساسي لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة. و تهدف هذه الدراسة الى تحليل اثر تقلبات اسعار النفط على مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000-2017 ، خاصة وان هذه الفترة شهدت الازمة المالية العالمية 2008 و الازمة النفطية 2014 و التي كان لهم تاثير علي اسعار النفط في العالم. وقد تم التوصل خلال هذه الدراسة الى بيان تطور مؤشرات الاستقرار المالي ومعرفة مدى تاثير تغيرات اسعار النفط عليها، واتضح أن مؤشرات الاقتصاد الكلية شديدة الحساسية والتأثر بتغيرات اسعار النفط، أما الجزئية فتأثرها لم يكن محسوسا.

الكلمات المفتاحية:النفط، اسعار النفط ،نماذج الانذار المبكر، مؤشرات الحيطة الكلية.

summary:

Algeria, like other oil-producing countries, has relied heavily on oil since its independence, because it is the most important financial source and strategic commodity on which international trade is based, as it is considered the main factor in achieving the financial and economic stability of the state. This study aims to analyze the impact of oil price fluctuations on indicators of financial stability in Algeria during the period between 2000-2017, especially since this period witnessed the 2008 global financial crisis and the 2014 oil crisis, which had an impact on oil prices in the world.

During this study, a statement of the development of financial stability indicators and the extent of the impact of oil price changes on them was reached, and it became clear that the macroeconomic indicators are very sensitive and affected by oil price changes, while their partial impact was not perceptible.

Key words: oil, oil prices, early regression models, macro-prudential indicators.